

## تحليل:

تأجيل مؤتمر بيروت الى حين اطلاق الحوار الجدي حول سلاح حزب الله؟

## لقاء:

شلق يعرض خطة الانماء والاعمار.. والاولوية للادارة والتشغيل

## مال:

2193 مليون دولار امريكي القروض غير المسحوبة حتى ايلول 2005

## دراسة:

بين التوقعات والوقائع: الانفاق على الاستثمار جاء ادنى بـ 70% والدين بلغ الضعفين

## ملف بنك المدينة سيقلب الصورة المرسومة للمستفيدين رأساً على عقب (!)

# مصادر أوروبية وعربية: متغيرات المنطقة وتصرف المسؤولين حول لبنان من قاعدة انطلاق مشروع التغيير الى ساحة تصفية حسابات اقليمية

هل سيحل ملف بنك المدينة مفاجات من العيار الثقيل؟ تقول مصادر مالية واسعة الاطلاع ان ملف بنك المدينة الذي سلم الى القضاء سيقلب الصورة المرسومة في ذهن الرأي العام رأساً على عقب دون ان يعني ذلك ان لا اسما ممن جرى ذكرهم خلال المرحلة السابقة غير موجودة.

تلقت المصادر الى حال الصمت شبه المطبق الذي ساد منذ تسليم مصرف لبنان هذا الملف الى القضاء، جازمة ان سبب الصمت هذا ليس احترام سرية التحقيق او ان القضية في يد القضاء بل ان ابرز من تكلم عن هذا الملف وواحي إنه يملك في جيبه الاسماء والمعلومات لم يكن يصدق يوماً ان الساعة ستدق لتسليم هذا الملف الى التحقيق.

وتضيف المصادر ان سيف الابتزاز الذي كان مسلطاً فوق

رأس مصرف لبنان وحاكمه رياض سلامة تحول بين ليلة وضحاها الى سيف فوق رؤوس المتورطين الحقيقيين والمساهمين فعلاً في الاستفادة من الاموال الضخمة التي ذهبت من بنك المدينة، وإن الكلام عن تورط مسؤولين ووجود اسما البعض ممن هم متهمون في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ليس صحيحاً حسب المستندات الموثقة وحسب الملف الكامل المقدم الى التحقيق بل ان اسما لم تكن تخطر على بال احد موجودة وموثقة والبارز فيها ان معظم مدعي العفة والطهارة واصحاب الهمة بالمطالبة في فتح ملف البنك اسماهم صريحة وواضحة.

وتجزم المصادر العليمة ان صورة بنك المدينة كانت تشبه الى حدود بعيدة صورة الواقع السياسي الذي كان قائماً في البلاد

خلال الفترة المنصرمة فجمح الشراكات بين الاطراف المتناقضة كان كبيراً جداً وعميقاً وإن اصحاب المصالح والنفوذ الذين تقاسموا القطاعات والصناديق والمصالح كانوا هم انفسهم حاضرون في هذا الملف.

وتضيف المصادر ان كل من اللاعبين الثلاثة الكبار في البنك كان يحمي وراءه مجموعة كبيرة من اصحاب النفوذ والمصالح داخل الحدود وخارج الحدود وهنا لا يصحح خارج الحدود حصراً سوريا بل ان حدوداً اخرى معنية ايضاً بهذا الملف ومن الغريب ان دعاوى مقامة بين صاحب البنك عدنان ابو عياش والمدير العام ابراهيم ابو عياش والمديرة التنفيذية رنا قليلاوات وإن كل واحد من هؤلاء موجود في بلد وكل واحد منهم يملك جزءاً من الخارطة اذ لم يكن كليهما فاذا كانت قليلاوات متوارية عن النظر وهذا غريب جداً فإن الاخوان ابو عياش معروفه اقامتهم تماماً الاول في السعودية والثاني في كندا وهما يتمتعان بحرية التنقل والاقامة ومعروف ان الاخير خرج بإذن قضائي من لبنان فما المانع اليوم من فتح كل هذا الملف طالما لا سلطة وصاية موجودة اليوم لتغطي او لتشارك الا اذا كان مثل كسارة النائب نقولا فتوش وتعويض الـ 215 مليون دولارٍ مثل مشابه لهذا الامر حيث استطاع ان يحصل حكماً قضائياً بهذا المبلغ رغم خروج سلطة الوصاية ووفاء او انتحار المشرف على البيئه وحامي الكسارات علماً ان النائب المذكور هو اليوم في الموقع المضاد للوصاية سابقاً وللتدخل حالياً.

كل يوم بعودة صور الماضي وهو الامر الذي لا يزال امراً مرفوضاً من المجتمع الدولي بكل اشكاله ويعتبر المصدر ان المتغيرات التي تحدث في داخل المنطقة ينبغي رصدها جيداً وبرزها التحول في موقفي المملكة العربية السعودية ومصر من مجمل الخطة القادمة الى المنطقة وقد ترجم هذا التحول بتغيير واضح في الموقف من سوريا ومسألة استقرار نظامها ويورد عشرات الامثلة على هذا التحول دون ان يعني ذلك عدم دعم التحقيق الدولي في اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

ويلفت المصدر الى فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية الاخيرة مع ما يعنيه هذا الفوز من تحول احد اسباب الضغط الاساسية على سوريا الى عامل راحة واطمئنان بالنسبة لها حيث السلطة الفلسطينية باتت حليفاً لها (للسوريا)، اما في الشق الابعد فإن الكلام عن الديمقراطية في المنطقة اثبت ان خيارات الناس هي اقرب الى المنطق المعادي للسياسة الاميركية وليس العكس وهو ما بدأ في الانتخابات الايرانية الاخيرة وفي نتائج انتخابات مصر لجهة ازدياد نفوذ الاخوان المسلمين وصولاً الى فلسطين.

ولكن المصدر الاوروبي يعتبر ان فوز حماس سيرتب ضغوطاً اضافية من الجانب الاوروبي على سوريا من جهة وعلى الفلسطينيين انفسهم وإن هذا الموقف سيبدو في بعض الاحيان اشد تصلباً من بعض المواقف الاميركية.

مصادر عربية معنية بالملف اللبناني وبالعلاقة مع سوريا تؤكد ان متغيرات كبرى قد حصلت خلال الشهرين الماضيين وهي قد بدأت مع تصويت الكونغرس الاميركي على قرار بدء تخفيف تواجد القوات الاميركية في العراق بدءاً من نيسان المقبل وإن المتغير الآخر هو فتح الملف النووي الايراني مع ما يعنيه هذان المتغيران من اعادة طرح قضية العراق كقضية اساسية بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية مما يعني خلطاً جديداً للأوراق فلا امكانية لتوفير استقرار يبتجج التخفيف التدريجي للجيش الاميركي من العراق في ظل تصاعد التوتر الى اعلى درجاته مع سوريا وايران ووسط عدم استقرار سياسي داخل العراق نفسه مع التشديد على قدرة الفريقين الايراني والسوري على العمل داخل العراق وعلى علاقاتهما السياسية مع مختلف الاطراف كما على دورهما المسهل او المصعب امام فكرة ارسال قوات عربية واسلامية الى العراق وهو مطلب اميركي يكاد يكون السبيل الوحيد لإمكانية تنفيذ قرار الكونغرس الاميركي بالتخفيف من التواجد في العراق.

امام كل هذا الواقع تضيف المصادر العربية تبدو قضية لبنان في قلب هذا المحور وإذا كانت شروط الخطة قد بدأت تتعدل فمن الطبيعي ان ينعكس هذا الامر على لبنان ايضاً وهو ما لم يدركه المسؤولون اللبنانيون بل ذهبوا بعيداً جداً الى درجة تصورهم انهم يستطيعون تغيير انظمة في المنطقة ورسم خارطة جديدة تتجاوز حدود لبنان.

وتصف المصادر العربية بأن رد فعل بعض المسؤولين اللبنانيين على المبادرة العربية لم يكن مسؤولاً بل تميز بخفة غير مسبوقة أفقدت لبنان الكثير الكثير من الدعم والرعاية وظهرت هؤلاء كأنهم في موقع المحتمي بالخطة الاميركية والتي صار العرب لا سيما مصر والسعودية في موقع المتميز عنها.

وتعتبر المصادر ان التصحيح الاخير في الموقف الرسمي اللبناني والذي سيستتبع حكماً بلم شمل الحكومة بفعل الضغط العربي الواضح على فريق الاكثرية سيجعل صورة الوضع تعود الى مناخ التوازن السياسي الذي كان قائماً إبان الفترة الاولى لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة كما يشبه فترة التوازن التي كانت قائمة إبان حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وهذا التوازن سيتيح فترة استقرار بانتظار رصد المتغيرات العربية والدولية لتحديد افاق التطور اللبناني لأن لبنان قد عاد الى نفس الوضعية التي كان فيها عشية إقرار اتفاق الطائف أي بلد فاقد للحصانة الداخلية ومجال للتوازن الاقليمي.

وتختتم المصادر ان هذا الفهم الدقيق للوضع على حقيقته سيوفر الكثير الكثير من إمكانيات إشعال حرائق او توترات.

**بجانبتكم في كل مراحل الحياة**

منذ أربع سنوات، تضع "سوجيكاب لبنان" في متناولكم منتجات التأمين على الحياة والرعاية لفرانكم في كل مرحلة من مراحل حياتكم مهما كانت الحاجة: التعليم، العائلة، الاستثمار، الإنجاز، الأعمال، التقاعد...

لنعيش بكل طمأنينة اليوم، أتخذوا مستقبلكم منذ الآن!

في العام 2004 والقام الثالث على التوالي، صنفت سوجيكاب لبنان ذاتي حركة تأمين على الحياة في لبنان.

شركة نظماً من

مؤسسة صومالية خيرية

www.sogecapliban.com



# تقطيع الخطة عام 1993 كان خطأ ما زلنا ندفع ثمنه.. ومخاوفنا من تكرار التجربة الآن شاق يعرض خطة الانماء والاعمار.. والاولوية للادارة والتشغيل؛ الصراع السياسي اجهض الاعمار.. والمشاريع تؤخذ اليوم بـ «التناش»

كان من الطبيعي ان يشعر رئيس مجلس الانماء والاعمار الفضل شلق وهو يعقد لقاء مع الاعلاميين ان طرحة في هذا الوقت لخطة اعمارية وتنموية كانه يأتي من خارج السياق العام.. او كما رغب ان يبدأ كلامه بالقول كان الناس بهم والمجلس بهم آخر.. ولكنه رأى ان هذا المهم الذي يشغل بال المجلس هو شاغل بال الناس.. وان الخطاب السياسي بـ 95% منه لا يطال هموم الناس الاساسية..

شلق عرض البرنامج التنموي للمجلس وخطته على مدى السنوات المقبلة من حيث التوجهات.. واذ قال ان لائحة المشاريع لم تنجز بعد، الا انه لم يخف تخوفه بان يتم - تحت شعارات متعددة ولاسباب مختلفة - اجترار هذه الخطة وتقسيمها.. ولعله لذلك قرر البدء بالحديث عن خطة المجلس الاساسية في العام 1993، والتي وضعت بطلب من الرئيس الحريري آنذاك، والتي تعرضت لهجوم قاس عشية تحويلها الى مجلس الوزراء ما ادى الى تجزئتها.. ورأى ان هذه هي المشكلة الكبرى.. وقد دفع لبنان غاليا ثمنا لذلك.

وقال شلق من يستمع الى التلفزيونات ونشرات الاخبار يضطر الى ان ياخذ المهدئات ولعله لذلك لدى لبنان بسبب نشرات الاخبار لبنان اعلى نسبة مهدئات للعالم.

واشار الى ان طبيعة الحوار السياسي لا يتعلق بحياة الناس وما يتعلق بها لا يمثل جزءا بسيطا من النقاش الذي يدور بين اللبنانيين. حياة الناس تشكل 95% من القضايا بينما النقاش السياسي في 95% منه حول أمور أخرى..

وأضاف: «وفي هذا الظرف يقوم المجلس - بتحضر خطة- وكان المجلس خارج السياق العام.. ولكن التساؤل الحقيقي هو لماذا لم يحدث بتاريخ النظام اللبناني - من الحكومة- أو المجلس النيابي أنه لم يتم تبني اي خطة اقتصادية..؟»

وانا لدي تجربة بهذا الموضوع.

## تقطيع خطة 93

وتحدث شلق عن مراحل سابقة في عمل المجلس فقال انه في سنة 92 حضرنا خطة مع دار الهندسة وبكتل والبنك الدولي فرض ان يكون المستوى الاقصى للمشاريع 0,5 مليار دولار بالسنة تحت شعار ان هذا هو الحد الاقصى للطاقة الاستيعابية.

اختلفنا معهم بوجهة النظر هذه ولكن التزنا - الى ان جاء الحريري في اول تشرين الثاني. وقد قال الرئيس الحريري: بس فلنعد خطة بمليار ونصف مليار دولار بالسنة على 10 سنوات.

وبالفعل حضرنا الخطة بداية العام 93 ورفعناها الى مجلس الوزراء وما إن صلت الخطة الى باب مجلس الوزراء حتى ولعت في الداخل ويومها قدمت استقالتي..

ولكن احد يسأل لماذا حصل ما حصل بمجلس الوزراء؟ الجواب ان هناك ما يتعلق بطبيعة العمل السياسي والنظام القائم في لبنان انا لست من دعاة تغيير النظام كما كنت ايام الشباب ولكنني ادعو للنظر تدريجيا في كل شيء.. ولكن بالتاكيد هذا النظام يجب ان يتطور.

«رفيق الحريري كان انذاك مثل البالغ الموس»... ولم يكن بإمكانه أن يفرض اعتماد الخطة كوحدة من قبل الحكومة.

.. في النتيجة كان القرار تقطيع الخطة..

ورأى: اننا ما زلنا ندفع حتى اليوم ثمن تقطيع الخطة لانها لم تنطلق من رؤية شاملة.

كل وزير يعمل خطة قطاعية ويرفعها الى مجلس الوزراء، ويقبل بها المجلس وتكون غير مدروسة.

كم مرة سمعنا بهذا خطة قطاعية... وتتبنى ثم تصبح بالادراج...

وأوضح شلق ان الهدف من طرح التساؤلات ليس التشكيك بالدولة وبالنظام ولكن اعتماد الطريقة الافضل للمشاركة وهي طرح التساؤلات والاجابة عليها بطريقة عقلانية.

## الاعمار الممزق

وتحدث عن الفترة الجديدة في المجلس فقال: «في بداية 2005 ابتليت بهذا المنصب مرة أخرى».

كيف كانت الصورة في بداية 2005، الواقع انه كان هناك اعمار ممزق.

قلت انذاك الاعمار فككرة هي مستباحة والمؤسسة اصبحت مستباحة بشكل أو بآخر - وأنا اعني هذا الكلام... ولم يسألني احد لماذا تقول هذا...

لنعطي مثلا على ذلك انه هناك اكثر من منطقة في لبنان انشئت محطات صرف صحي ومدت الشبكة ولكن لا محطة... في مكان آخر يوجد منشأة عامة ولكن لا مجلس ادارة.. احيانا يوجد منشأة عامة جامعة أو مستشفى ولكن لا صيانة.. الزهراني والبدوي انشأ في النصف الثاني من التسعينات، وتطلب الامر 5-6 سنوات لتزيم عقد صيانة- هناك منشآت فيها عمل جيد ولكن قسم كبير منها يجب ان يكتمل ليستطيع تقديم الخدمات.. اما فيزيائيا أو مؤسسيا، اي مؤسسة لادارة والصيانة.

## مليار دولار للصرف الصحي

وتحدث عن المبالغ التي صرفت ولم تستكمل فقال انه يجري الكلام عما صرف على الكهرباء وهو نحو مليار و400 مليون دولار.. ولكن ينسى انه صرف ايضا على الصرف الصحي / اكثر من مليار /..

ولكنها ليست ناجزة كلها..

وأعطى مثلا عن المشاريع التي لا يستفاد منها وقال: «احد المناطق انتهى المشروع للصرف الصحي ولكن الجمة التي يجب ان تستلم عليها ان ترسل مندوبا لا يريدون ان يستلموا لانه لا قدرة لهم على التشغيل. اذا لماذا صرف الاموال؟ لا جواب».

.. ورأى ان الكلام سائد عن الفساد

## تكلفة المطار الاجمالية 500 مليون دولار وعائداته السنوية 100 مليون دولار

ولكن لا احد يتكلم عن المهدر.

## الخطة الجديدة:

تم تحدث شلق عن هذه الفترة التي تلت استشهد الرئيس الحريري وقال: سبعت مضي حوالي عام على اغتيال الحريري ونحن نعلم ان الحياة قبل الرئيس شيء وبعد اغتياله شيء آخر. نلن اليوم ان انهيما كبيرا قد حصل ولكن رغم ذلك طلبنا من الصندوق العربي الدعم وقلنا اننا نريد ان نضع خطة شاملة وقد وافق مدير الصندوق العربي فوراً.

وأثنى شلق على مدير الصندوق عبد اللطيف محمد وقال انه من اشد المناصرين للبنان ويتمتع بقدر كبير من الكفاءة والوعي العلمي.

وفي مجلس الوزراء كلنا باعداد الخطة - وفي الحكومات المتعاقبة كان التشديد على الوزارات بضرورة التعاون معنا.

الخطة 3 أجزاء: الجزء الاول: رؤية شاملة الجزء الثاني: سياسات قطاعية الجزء الثالث: لائحة مشاريع- المنوي تنفيذها على مدى السنوات الخمس المقبلة.

واشار الى ان الرؤية الشاملة ضرورية ويجب ان يتم التوافق عليها من خلال المؤسسات، اي مجلس النواب ومجلس الوزراء..

اما التمويل فهو من المؤسسات، والسؤال الحقيقي ما المشاريع المطلوبة؟

ورأى شلق ان ما يحصل اليوم يتم كله من دون خطة شاملة، وهذا يعني انتقاء المشاريع بشكل اشبه بالتناش- كل سياسي يطالب لمنطقته وهذا امر غير مجد ولا يحقق الشمولية والاستفادة



القصوى.

وأوضح مهمة المجلس في هذا المجال كما نص عليها بالدستور اللبناني فقال ان محور عملنا هو الانماء المتوازن ويتم انتقاء المشاريع من هذا المبدأ.

وهناك سؤال كبير: هل الانماء المتوازن يعني كل منطقة تصبح مثل الاخرى.

أي ان يكون في كل محافظة معمل كهرباء؟!

الجواب كلا بالتاكيد فالملف هو التكامل بين المناطق.

واضح انه من الرؤية الشاملة تنبثق سياسات قطاعية وفي هذا المجال لم يعمل المجلس بمفرده وانما مع الوزارات المعنية.

كذلك في الخطة سياسة عامة لادارة وتشغيل المشاريع- وأخيراً الأثمة المشاريع.

واعلن انه حتى الآن انجز الجزء الاول وهو الرؤية الاجمالية.

والجزء الثاني السياسات القطاعية. اما الجزء الثالث اي لائحة المشاريع فلم تنتهي وهي ستضمن استكمال المشاريع الموجودة.

ووصف شلق الخطة قبل كل شيء بأنها عمل ذهني- «لانك تفكر ماذا ستفعل في المستقبل... فهي عمل ذهني يتعلق بإرادتك حول هل هذا المستقبل...»

ورأى ان اهم شيء في الخطة هو الادارة. وقال ان العظة التزام وهذه مسؤولية السلطة السياسية التي يجب ان تعلن التزامها بشيء...

وطرح شلق جملة اسئلة وتطال مروحة واسعة من المصطلحات المتداولة وسأل كيف يطرح بالتداول تعابير تؤخذ كأنها بدعييات هي اما للتعميم او تصدر عن غباء مثل موضوع الحرمان.

وقال شلق انه خلال زيارته الى احدى القرى سأله احداهم عن الحرمان الذي تعاني منه المنطقة، فكان رده بتحديد القطاعات الاساسية وهي:

مياه وتغذيات ومدارس وكهرباء وهاتف وصرف صحي وطرق وصحة.

وهي كلها مؤمنة في هذه المنطقة.. اذا هناك خلط بين الاعمار والنهوض الاقتصادي./

عمل المجلس يتعلق بالاعمار اي بقطاعات البنى التحتية وانشاء مشاريع وبالطبع لهذه المشاريع مفاعيل على الاقتصاد- ولكنها ليست النشاط الاقتصادي.

اما الحرمان فهو على المستوى الاقتصادي والمعيشي.

خلل نتيجة الطرح السياسي: وقال شلق ان تادية الخدمات فيها خلل وهناك صراع سياسي في البلد ادى الى

تقطيع الخطة عام 1993 كان خطأ ما زلنا ندفع ثمنه.. ومخاوفنا من تكرار التجربة الآن

# شلق يعرض خطة الانماء والاعمار.. والاولوية للادارة والتشغيل؛ الصراع السياسي اجهض الاعمار.. والمشاريع تؤخذ اليوم بـ «التناش»

بما يتعلق بمشاريع البنى التحتية فلا يوجد نقص بالتمويل لدينا قروض بين ابيدنا بنحو مليارين و300 مليون دولار. ولا نقص بالتمويل واذ انفتحت يمكن بالتاكيد تأمين مبالغ أخرى.

## استكمال الاعمار للخروج من الكبوّة

وشدد شلق على ان لبنان يعاني من تراكم الدين العام ولكن لا يعني هذا اننا غير قادرين على الخروج من الكبوّة الاقتصادية ورأى ان جزءا من الخروج من هذه الكبوّة الاقتصادية يكون باستكمال الاعمار ومشاريعه.

وحول رأيه عن الخصخصة قال ان فريقاً من اللبنانيين يعتبر ان الخصخصة حل لكل شيء والواقع ان الحكومة لم تقبل بيج تخصيص كل شيء ونحن نقول ان خصخصة كل مشروع تتم بناء على مواصفات المشروع - ومتطلبات العمل.

ثم تحدث عن مدى مساهمة المشاريع الاعمارية بالحركة الاقتصادية.

فاشار الى ان المطار يحقق عائدات كبيرة وعندما انجز كان السؤال هل المطار من الاولويات؟

انجزت اشغال المطار على اساس ب6 ملايين راكب في السنة ونحن بال90 كنا ننفذ تصاميم من سنة70.

انجزت المرحلة الاولى ب6 ملايين راكب وثاني مرحلة 15 مليون، لم تنجز

الكلفة كانت 500 مليون دولار.

ومردود المطار اليوم 100 مليون دولار بالسنة وهذا لم يكن متوفراً قبل اعمارها.

الهاتف/ عائداته مليار دولار بالسنة

في حين ان كل اعمار التسعينات كلفته 5 مليارات.

الاعمار رد ثمنه ومن الضروري ان يستكمل لان فيه فائدة اقتصادية وهذا حق لمواطنين سواء بالمدراس والكهرباء او الطرقات واكد ان الاعمار ليس مديناً للاستثمارات رغم ان بعض الجهات السياسية تتعامل مع الاعمار انه مدين للاستثمارات. بل هو رافعة اساسية للشان الاقتصادي.

والاعمار شرط ضروري للنهوض الاقتصادي ورغم انه لا يكفي لوحده ولكنه ضروري.

وذكر شلق انه لاسباب سياسية في السابق ضد رفيق الحريري وضع الاعمار موضع شبهة وكان ذلك وبالا على لبنان وشدد على ان هناك امور يجب ان لا توضع موضع شبهة مثل الاعمار ومثل الامن ومثل الليرة.. لانها ضرورة مطلقة.

ورأى انه لدواع الصراعات السياسية والعمل ضد رفيق الحريري اجحف هؤلاء بحق لبنان.

لا تترابط مع ورقة بيروت

وحول ورقة بيروت التي تعتمد ضرورة تقليص العجز والنفقات مقابل الحاجة الى شلق: سالت الترابط بين ورقة بيروت وموضوع الدولة بموضوع تقليص الدين بالنسبة الى الناتج المحلي واكد ان احدا لم يقل انه لا يريد مشاريع او يرغب بتقليص الانفاق الاستثماري

وخلص الى ان لا احد لديه عقل راجح يمكن ان يتحدث عن تخفيض النفقات الاستثمارية وهذا امر ضروري والكل يقر بذلك ورأى انه اذا كان هناك من اطراف تعترض على هذا الامر فهذه الاطراف سيحاسبها اللبنانيون.

وكرر ان الاعمار شرط اساسي للبلد، فهو ليس دخلا للاستثمار، فقط وانما قطب يجذب الاستثمار يصبح الاعمار والاستثمار به ضرورة مطلقة للبنان.

وردا على سؤال عن توزيع حصص المشاريع بين المصارف لتلبية لرغبات السياسيين قال ان توزيع الحصص.. بهذا المعنى غير مقبول ونحن لا نلبي الطلبات للسياسيين..

اما اذا كانت المقاربة هي لتلبية احتياجات الناس في كل مناطق لبنان.. عندها تلبى طلبات جميع السياسيين.

وختتم ان الاعمار اليوم بساط مختلف الالوان والانسجة والخطة تهدف الى الوصول الى اعمار متكامل ويبيي كل الحاجات.

اما الكلام عن اللامركزية.. فهذا سؤال آخر لان المطلوب فعليا ادارة محلية ولكن كيف يتم تمويلها من الضرائب او من الرسوم لقاء خدمات؟

اما على صعيد الاستثمارات السؤال هو هل المطلوب مزيد من الاستثمارات او ان الاستثمارات الموجودة يجب تحسين الفاعلية فيها او الحل يمكن ان يكون بين الاثنين.

## الاولويات:

في السابق كان الرئيس الحريري يقول كل الامور اولويات وكان على حق،... الآن الوضع ليس نفسه فالاولوية ليست لكل شيء لا بد من تحديد الاولويات.

وخلص شلق الى ان الخطة هي طرح لكل هذه الاسئلة... وغيرها ومحاولة للاجابة عليها.

لذلك لا يجب ان تكون الخطة عمل «الخبراء» وانما جزء من عملية سياسية في البلد وتقدم من قبل خبراء مثل المجلس.

الخطة عمل يحضره التنفيذيين ويتم برعاية واشراف مجلس الانماء والاعمار ونرفعه الى مجلس الوزراء.

وشدد على ضرورة ان تكون الامور مفتوحة للنقاش وقال لهذا جئنا الى هذا اللقاء للبحث بما يجري تحضيره وتبادل الاراء. على ان تصب كل الاراء حول هذا العمل خلال النقاش في مجلس الوزراء.

وركز على ضرورة النقاش لتجنب التعمية.. وقال التنمية شيء سيء لانه عندها يضيع الحق ولا يعرف المواطن ما له وما عليه.

## الحوار:

ردا على سؤال: «تحدثتم عن تقطيع الخطة عام 1993.. وكان قرارا سيئا، هل لديكم مخاوف اليوم من تكرار التجربة؟»

اجاب شلق باختصار ولكن بشكل حازم: «نعم لدينا مخاوف».

## الاعمار اليوم بساط مختلف الالوان والانسجة والخطة تهدف الى جعله متكامل

x رغم ان الوزارات ساهمت فيها بشكل او باخر؟

قال: «كل وزارة لديها خطة وهذا لا يعني انها ستوافق على كل الخطة التي تتضمن بنودا لقطاعات اخرى، لذلك لدينا مخاوف وواضح انه في آخر شباط يكون كل العمل انجز وستبحث الخطة بشكل واسع...»

وتمنى نقاشا جديا وقال: سهذا ما اتوق الى ان يكون، وقال

اذا نظرنا الى مرسوم تأسيس الانماء والاعمار فان مهامه الاساسية هي التخطيط والتمويل والتنفيذ.. ولكن معظم عمله حصر في التنفيذ.

في حين ان واجبنا التخطيط، بغض النظر عن النتائج.

اذا الخطة قانونا مطلوبة.. وبنفس الوقت الوزراء والنواب يطالبون بها. والنجاح لا يقتصر علينا.

اما عن الاولوية اليوم فقال انها لبناء مؤسسات ادارة وتشغيل

## التمويل

اما عن الكلفة فهذا الجزء يتقرر بعد تحديد لائحة المشاريع

واوضح ان التكلفة والاستثمارات على مدى خمس سنوات تحدد بعد الانتهاء من لائحة المشاريع.

اما عن مدى توافر الاموال او عدم توافرها.. فقال: سان وزارة المال انجزت أخيرا اصدارا

ب700 مليون دولار قبل شهرين، وبعد اسبوع قالوا ان لا اموال متوافرة لان الدولة سددت مستحقات الدين اذا يمكنها ان تؤمن الاموال لكي تدفع فوائد وغيره لخدمة الدين ولا اموال معها لمشاريع؟

# التسليفات للقطاع الخاص ارتفعت الى اكثر من 16 ملياراً و154 مليون دولار في 2005 مقابل 15 ملياراً و935 مليون دولار في 2004

معدلات مرتفعة يعاني منها القطاع الخاص وهذا العامل يقلص من الجدوى الاقتصادية لهذه التسليفات، وقد يدفع البعض الى البحث عن مصادر اخرى لتأمين السيولة.

## شركة كفالات

**تعريفها:** هي شركة مساهمة لبنانية راس مالها 20 مليار ليرة، وهي الشركة الاسرع لتوفير راس مال لتأسيس او توسيع صناعة، زراعة، سياحة، حرفة او تكنولوجيا. شروطها ميسرة والفوائد على القروض التي تكفلها لا تتعدى 4, 1% والكلفة الاجمالية 3, 3% . وهي تهدف الى توسيع اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل نموها، ولا تشترط وجود ضمانات عقارية ولا رهون. ان كفالات لا تمنح القروض بل المصارف هي التي تمنح القرض وكفالات تكفل 75% منه. قيمة القرض المكفول قد تصل الى 300 مليون ليرة كحد اقصى مدة القرض لا تتعدى سبع سنوات بما فيها فترة السماح. يدفع المكفول عمولة بمعدل 2, 5% من القيمة المكفولة تحتسب سنوياً على اساس قيمة الكفالة بتاريخ الاستحقاق السنوي.

نشاطها في 2005: بلغ عدد الكفالات لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اصدرتها شركة كفالات في شهر تشرين الثاني من العام 2005، 49 كفالة قيمتها 1, 7 مليارات ليرة. وبذلك، يكون العدد الاجمالي للكفالات الذي منحتته الشركة في الاشهر الاثني عشر الاول من العام 2005 قد وصل الى 495 كفالة تبلغ قيمتها الاجمالية 2, 73 مليار ليرة، ليكون بذلك متوسط قيمة الكفالة الواحدة 9, 147 مليون ليرة لبنانية.

تجدر الاشارة اخيراً الى الجهود التي يجب بذلها من قبل الدولة لدعم القطاعات والتي تدفع بالاقتصاد نحو النمو والتطور، في اطار خطة اصلاحات تشمل معالجة مشكله الفوائد المرتفعة على التسليفات للافادة القصوى منها. ولا يجب ان تنحصر الحلول على معالجة واقع التسليفات والفائدة بل يجب ان تتعداه لتشمل المعالجة على صعيد فواتير الكهرباء والمياه والمجازوت التي تشغل المؤسسات والمعامل. وبتخفيض قيمة هذه الفواتير يساهم في تخفيض كلفة الانتاج من السلع والخدمات ويزيد من فرصها التنافسية داخلياً وخارجياً. وكل هذا يساهم في تقدم القطاعات الخاصة ونمو الاقتصاد ولعل العنصر الاهم هو ان تخفف وتيرة التجاذبات السياسية التي تشل البلد، ليتفرغ المعنيون للعمل على ايجاد مشاكلها كونها الرافعة الاساسية للاقتصاد اللبناني.

وسيم يونس



هل يفتح لبنان صفحة جديدة من موجة الاستثمارات

شكلت اكثر من 75% من اجمالي التسليفات، وقد توزعت على 3, 3% فقط من المستفيدين، ما يشير الى تركيز النشاط الاقتصادي في البلد بدرجة كبيرة، علماً ان التسليفات منحت لمؤسسات كبيرة من مختلف القطاعات الاقتصادية.

معدلات الفوائد المصرفية على التسليفات جاءت تطور معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت متماشياً مع التطورات الحاصلة داخلياً، وايضاً مع منحى الفوائد في الاسواق العالمية. واستمر معدل الفائدة الوسطى على التسليفات بالليرة الجديدة او المجددة في التراجع ليصل الى 48, 10% في كانون الاول 2004 مقابل 32, 11% في كانون الاول 2003، ثم عاد ليرتفع منذ اذار 2005 وبلغ 27, 11% ليتراجع بعدها الى 10, 69% في ايلول 2005 واخيراً الى 19, 10% نهاية تشرين الثاني 2005. وفي ما يخص معدل الفائدة الوسطى على التسليفات الجديدة او المجددة بالدولار، تراجع هو ايضاً من 8, 81% في كانون الاول 2003 الى 7, 98% في كانون الاول 2004، ليعاود الارتفاع الى 8, 31% في ايلول 2005، واخيراً 8, 34% في تشرين الثاني 2005. بشكل عام، هذه المعدلات للفائدة على التسليفات المصرفية تعتبر

في العام 2003، اذ تآثرت ايجابياً بزيادة النمو الاقتصادي، كما يتراجع معدلات الفائدة على التسليفات الجديدة او المجددة، ان بالليرة او بالعملة الاجنبية. وفي ظل الظروف التي مر بها لبنان في العام 2005، كان من الطبيعي ان تستقر التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص، بسبب تردّي الاوضاع الاقتصادية خلال الفترة التي تلت اغتيال الرئيس الحريري. ولا بد من التذكير على هذا الصعيد بان حركة هذه التسليفات مرتبطة بالنشاط الاقتصادي السائد في البلد، والذي يؤثر علي طلب الاقتراض من قبل القطاع الخاص كما على سياسة المصارف التسليفية. وهذه الحركة مرتبطة ايضا بمعدلات الفائدة السائدة وبمجالات التوظيف المجددة الاخرى بالنسبة الى المصارف.

بالنسبة للمعطيات الاحصائية، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص في نهاية تشرين الثاني 2005، ما يوازي 24353 مليون ليرة او ما يعادل 16154 مليون دولار اميركي مقابل 16096 مليون دولار في نهاية تشرين الاول 2004 و15934 مليون دولار نهاية العام 2004. وفي الاشهر الاثني عشر هذه من العام 2005، ارتفعت هذه التسليفات بقيمة 220 مليون دولار ونسبة 4, 1%، في حين كانت قد ارتفعت بقيمة 773 مليون دولار ونسبة 1, 5% في الفترة ذاتها من العام 2004. اما في فترة الاشهر الاثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2005، فارتفعت هذه التسليفات بنسبة 1, 5% . وفي التفاصيل، ارتفعت كل

القطاعات الانتاجية هي المحرك الاساسي لاقتصاد اي دولة، يتقدم بتقدمها ويتراجع بتراجعها. هذه القطاعات لا يمكن ان تتقدم وتتطور الا بدعم مباشر لها من الدولة من خلال الخطط التي تضعها من اجل دعم هذه القطاعات وبالدرجة الاولى تأمين السيولة لها لتتمكن من انجاز المشاريع.

وفي لبنان، تعاني المشاريع الخاصة و القطاعات الانتاجية على تنوعها (زراعة - صناعة - سياحة وخدمات) من مشكله ارتفاع الفوائد على التسليفات المصرفية بشكل اساسي على الرغم من ان الحكومة تسعى الى معالجة هذا الوضع خاصة في الورقة التي تعدها لمؤتمر بيروت 1، الا ان هذا المؤتمر يتأخر انعقاده بسبب الوضع السياسي غير الثابت والتجاذبات على الساحة المحلية.. من ناحية اخرى نجد تركيز المصارف اهتمامها بمسألة الدين العام للدولة الذي تنعكس اثاره على واقع التسليفات للقطاع الخاص الذي، على الرغم من كل الصعوبات، يعمل بطريقة فعالة ويصل بالتالي الى نتائج مميزة مقارنة مع واقعه المادي المتعثر. فقد تخطت الصادرات الصناعية في الاشهر الاثني عشر الاولى من العام الماضي عتبة المليار والنصف مليار دولار، فتجاوزت الرقم الذي حققته خلال العام 2004 والبالغ مليار و467 مليون دولار. وعلى صعيد قطاع السياحة والخدمات، فقد اشارت الدراسات الى ان معدل الانفاق للسائح الواحد خلال فترة وجوده في لبنان هو حوالي الالف دولار، مما يعني ان حوالي مليون و200 الف سائح

## المصارف والدين العام

بلغت قيمة الدين العام الداخلي للدولة حتى تشرين الثاني 2005، 28761 مليار ليرة، مشكله ما نسبته 50, 2% من اجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 28483 مليار ليرة للدين الخارجي، اي ما نسبته 49, 8% من الدين العام الاجمالي. بهذا بلغ الدين العام الاجمالي لغاية تشرين الثاني 2005 - 57245 مليار ليرة اي ما يوازي 38 مليار دولار اميركي. بزيادة 5, 9% عن العام 2004.

يبرز هنا دور المصارف التجارية من تمويل الدين العام، فقد ارتفعت حصة هذه المصارف في تمويل الدين العام الداخلي من 47, 1% الى 48% هذه النسبة العالية من السيولة ذهبت ديون للدولة فيما لو خفضت هذه النسبة يمكن ضخ سيولة الى القطاعات الانتاجية من شأنها ان تساهم بشكل فعال في تطويرها وزيادة انتاجيتها.

## التسليفات المصرفية للقطاع الخاص

في العام 2004 ارتفعت التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص مجدداً بعد استقرارها

من التسليفات الممنوحة بالليرة بنسبة 3, 1% في الاشهر الاثني عشر الاولى من العام 2005، وتلك الممنوحة بالعملة الاجنبية بنسبة 1, 0% وعليه، بلغ معدل دولرة هذه التسليفات 9, 81% في نهاية تشرين الثاني 2005 مقابل 82, 1% نهاية تشرين الثاني 2004.

القروض الصناعية والزراعية والسياحية هي قروض موافق عليها من قبل مصرف لبنان بالإضافة الى قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضمونة من شركة «كفالات». وحسب التقرير السنوي لجمعية المصارف، فقد توزعت هذه القروض على القطاعات كالاتي: الصناعة (7, 60%)، السياحة (7, 30%)، الزراعة (1, 7%)، واخيراً التقنيات المتخصصة والانتاج الحرفي (5, 1%).

اما على صعيد توزيع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين، ونتيجة لتركز السكان والنشاط الاقتصادي في بيروت والضواحي، فتبقى التسليفات مركزة الى درجة كبيرة في هذه المنطقة وساكنيها: 3, 81% من اجمالي التسليفات و4, 63% من عدد المستفيدين. وفي ما يتعلق بتوزيع هذه التسليفات حسب الشرائح، تشير الاحصاءات الى ان التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية

## الشركة السعودية اللبنانية للطاقة والكيمائيات

### سالك

# التوريد وتوزيع وتعبئة الغاز المنزلي

لبنان - الجديدة - كوينز بلازا - بلوك (C) - الطابق السابع  
تلفون: +961-1-247476 - فاكس: +961-1-247476  
ص.ب. 90326 - بريد الكتروني: salec-1@hotmail.com

## التوزيع الجغرافي للكفالات

النسبة (%)	العدد	المدينة
56, 5	280	بيروت وجبل لبنان
18, 6	92	البقاع
16, 4	81	الجنوب والنبطية
8, 5	42	الشمال
100, 0	495	المجموع
	73198	القيمة الإجمالية (مليون ليرة لبنانية)
	147, 87	متوسط قيمة الكفالة (مليون ليرة)

## توزيع الكفالات حسب القطاعات

النسبة (%)	العدد	القطاع
46, 9	232	الصناعة
36, 0	178	الزراعة
14, 3	71	السياحة
1, 8	9	الإنتاج الحرفي
1, 0	5	تقنيات متخصصة
100, 0	495	المجموع

## أخبار مصرفية ومالية



### فرنسبنك اول مصرف لبناني يدخل السوق الجزائري

اعلن رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لفرنسبنك عدنان القصار استكمال فرنسبنك كل المتطلبات القانونية والتنظيمية اللازمة تمهيدا لبدء اعماله في السوق المصرفي الجزائري.

### العاملين في القطاع المصرفي اللبناني تراجع نسبة 0,4% عام 2004

بلغ 15493 موظفا عام 2004 في مقابل 15563 في العام 2003 يكون بذلك انخفض بنسبة 0,4% وبلغ عدد المصارف العاملة 63 مصرفا منها 10 مصارف اعمال و53 مصرفا تجاريا.

### «عودة سرادار» في صدارة الوسطاء يليه «لبنان والمهجر»

احتل «بنك عودة سرادار للاعمال» صدارة لائحة الوسطاء الماليين ، بحسب الحصة السوقية لكل وسيط من قيمة الصفقات لسنة 2005 لحيازته نسبة 29,08 في المئة من هذه القيمة يليه «بنك لبنان والمهجر للاعمال» نسبة 20,3 بالمئة.

### «عودة» يمتلك بنك القاهرة الشرق الاقصى

تمكن بنك عودة من الفوز في مزايمة شراء بنك القاهرة للشرق الاقصى، بعد منافسته 4 مصارف مهتمة بشراء هذا البنك وهي بنكا الاتحاد الوطني و«الشرق» والاماراتيان، و«بنك خط الاسلامي» الدولي و«بنك الشركة المصرفية العربية».

واعلن بنك عودة ش.م.ل. مجموعة عودة سرادار انه تلقى تعهدات من قبل مساهمين في بنك القاهرة الشرق الاقصى ش.م.م. الكائن في جمهورية مصر العربية، ببيعهم اسهمهم التي تمثل 19% من مجموع اسهم البنك بسعر 35,656 دولارا اميركا للسهم الواحد وينوي البنك اطلاق عرض علني لشراء نسبة الـ 11% الباقية من اسهم هذا المصرف المصري المدرجة في بورصتي القاهرة والاسكندرية.

وعليه، سيكون السعر الاجمالي الذي سيدفعه بنك عودة لشراء كامل اسهم بنك القاهرة الشرق الاقصى 94 مليون دولار اميركي. وقد تولى مصرف هيرمس للاستثمار EFG Investment Banking تقديم المشورة المالية لعملية التملك هذه. وتجدد الإشارة الى ان اتمام هذه الصفقة يبقى خاضعا لموافقة كل من البنك المركزي المصري ومصرف لبنان.

### ارباح «بيبلوس» ترتفع 28,5% للعام 2005

حقق بنك بيبيلوس في العام 2005 ارباحا صافية قياسية بقيمة 69 مليون دولار، اي بزيادة نسبتها 28,5 في المئة مقارنة مع العام 2004. اعلن بنك بيروت نمو ارباحه المجمعة 10 في المئة العام الماضي، لتصبح بحدود 28,2 مليون دولار كما اشار الى ارتفاع حجم الموجودات بنسبة 5 في المئة الى حوالي 3,4 مليارات دولار مع الإشارة الى ان مجموع الاموال الخاصة الاجمالية قد بلغ بتاريخ 31 / 12 / 2005 حوالي 378 مليون دولار اميركي مشكلا نسبة تفوق الـ 9% من معدل مجموع الموجودات.

### 3,9 مليارات دولار ودائع بنك عودة في 2005

في العام 2005، بلغت الارباح الصافية المجمعة غير المدققة لبنك عودة ش.م.ل. مجموعة سرادار 160,5 مليار ليرة لبنانية (4,106 ملايين دولار اميركي) اي بزيادة نسبتها 48,4 مقارنة مع العام 2004. ويمكن في اساس هذه النتائج التفاعل التجاري والمالي الناجم عن عملية تملك بنك سرادار ش.م.ل. في حزيران 2004 اضافة الى النمو الذاتي لموجودات البنك بنسبة اعلى من متوسط نمو موجودات القطاع المصرفي اللبناني.

فقد شهدت موجودات البنك زيادة بنسبة 9,6% مقارنة مع العام 2004 بحيث بات حجم هذه الموجودات 11,5 مليار دولار، فيما يصل الى 15,6 مليار دولار لدى احتساب الودائع الائتمانية وحسابات الاسهم والسندات والاموال المدارة.

لقد نتج نمو الموجودات بوجه خاص عن ودايع الزبائن التي زادت بنسبة 12,5% في العام 2005، اي بما يعادل 1644 مليار ل.ل. (1,1 مليار دولار)، في حين ان الزيادة الاجمالية لودائع القطاع المصرفي كانت وصلت حتى نهاية تشرين الثاني 2005 الى 330 مليار ل.ل. فقط (219 مليون دولار) في الواقع، ارتفعت ودايع الزبائن من 13263 مليار ل.ل. في العام 2004 الى 149,7 مليارات ل.ل. في العام 2005. وتكتسب هذه النتائج اهميتها من كونها تحققت بكلفة ادنى من تلك التي تتحملها المصارف المنافسة.

بفضل هذا الاداء اصبح بنك عودة مصنفا بين اكبر 25 مجموعة مصرفية عربية حسب اهم المؤشرات كالموجودات والودائع والاموال الخاصة والارباح. لقد حقق البنك خلال فترة 2001-2005 نموا سنويا في موجوداته بمعدل 25,9% وفي ارباحه بمعدل 32,6%، اي ما يساوي ثلاثة اضعاف متوسطات القطاع.

## 2193 مليون دولار اميركي القروض غير المسحوبة حتى ايلول 2005 .. والعوائق استملاكات او عدم وجود التمويل المحلي .. او معارضة للمشاريع

السببية على بعض المحافظ، في بابي خدمة الدين والعمولات، قيمة السحوبات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى مبالغ الوعود التي قدمت في مؤتمر باريس 2 (1,3 مليار دولار اميركي) والتي نفذ جزء منها فقط.

كان استعمال التمويل المحلي المرتفع الكلفة بديل التمويل الخارجي الطويل الامد وبشروط أفضل يحصل خاصة في النصف الاول من التسعينات.

يجب جلاء هذه الأوضاع سريعاً. وبصورة عامة هنالك حيلان: أما أن التأخير عائد لأسباب إدارية أو سياسية داخلية ويجب بتتها بدون تأخير، أو أن المشروع الذي يستفيد من القرض فقد بعضاً من اهميته أو بات صعب التنفيذ ويجب عندها إعادة التفاوض مع المستثمرين لتخصيص المبالغ لمشروع آخر أكثر منفعة أو أسهل تنفيذاً.

خطة الانماء والاعمار 2006 - 2009

بمعارضة محلية لبعض المشاريع. القيمة الإجمالية للمبالغ المقصودة (بتاريخ نهاية ايلول 2005) هي 2193 مليون دولار اميركي. وإذا كان المطلوب الحصول على صورة مبسطة لأسباب «التأخر»، فإنه يجب تقسيم هذه القروض إلى ثلاث فئات: هناك 680 مليون دولار اميركي (31%) تمثل قروضا غير منجزة، و675 مليونا (31% أيضا) ليست مسحوبة لان آجال السحب لم تكن بعد وفقا للبرامج المتفق عليها، و838 مليونا (38%) فقط - تمثل حالات تأخر فعلية، من أصل هذه الفئة الأخيرة، تسعود مسؤولة التأخير إلى الاستملاكات بالنسبة لحوالي 44% من المبالغ المعنية، وتعود إلى تغيير مواقف الوزارات والمصالح المستقلة صاحبة المشاريع بالنسبة لحوالي 32% منها، وإلى تأخر في آليات التزليم بالنسبة لحوالي 23% منها. وقد حصل أن تجاوزت قيمة المدفوعات

يتردد القول إن هنالك مبالغ كبيرة من التمويل الخارجي لم يتم سحبها. لكن عدم سحب هذه المبالغ قد يعود إلى جملة اعتبارات يتوجب إقامة التمييز بينها: بعض الحالات تتصل بتفاوت درجات تقدم ملفات القرض (منذ الوعود بالإقراض، على تفاوت مصداقيتها، مروراً باليات التفاوض على اتفاقيات القروض وتصديقها، حتى فتح خطوط الائتمان - وهي التي تدفع عليها عادة عمولات الائتمان في حال التخلف عن السحب - وأخيرا الجداول الزمنية للسحوبات التي تلحقها اتفاقيات القروض)، وبعضها الآخر تتصل بمجموعة الأعمال الموازية للقروض التي تشكل شروطاً لتطبيقها (تأمين الحصة المحلية) للتمويل ولا سيما لدفع تعويضات الاستملاك، إجراءات تزييم عمليات الدراسات والإشراف والتنفيذ، تغيير مواقف الوزارات والمصالح المستقلة صاحبة المشاريع، الخ) وبعضها أخيراً يتصل

استخدام القروض بحسب مصادرها						
مصدر القرض	مبالغ غير مسحوبة لعدم حلول آجالها	تغيير مواقف الوزارات والمؤسسات صاحبة المشاريع	تأخر في تنفيذ بدلات الاستملاك	تأخر في آليات التزليم	مبالغ غير المسحوبة من القروض المنجزة	القروض غير المنجزة
AFD	24			20	44	36
ADFD (Abou Dhabi)	38			38		
AFESD (Arab Fund)	180	50	30	30	290	100
CHINA	6			6		
EIB	40		60	38	138	270
WB (IBRD)	115	32	26	44	217	
French Protocole		10	38		48	
SFD	20		60	10	90	50
OPEC		3	26		29	25
IDB	148	40	28	48	264	60
KFW						19
IRAN		24	10	20	54	
JBIC			45	40	85	
KFAED	110	30	50	20	210	
ITALY						120
TOTAL	675	195	373	270	1513	680

## الدين العام وصل الى 38 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني 2005

العام مقابل ما يعادل 28483 ملياراً للدين الخارجي اي ما نسبته 49,8% من الدين العام الاجمالي.

وبين نهاية كل من شهري تشرين الاول وتشرين الثاني 2005، ارتفعت حصة المصارف التجارية في تمويل الدين الداخلي من 47,1% الى 48% مقابل انخفاض حصة كل من مصرف لبنان من 41% الى 40,4% وحصة القطاع غير المصرفي من 11,9% الى 11,6% وتبرز حصص المكتتبين لعدد من الاشهر في الجدول ادناه:

والدين الخارجي بقيمة 527 مليون دولار، اي ما يعادل 794 مليار ليرة. اما الدين العام الصافي، والمحتسب بعد تنزيل ودايع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي فقد ارتفع من 49702 مليار ليرة في نهاية كانون الاول 2004، الى 51777 ملياراً في نهاية تشرين الثاني 2005، اي بما مقداره 2075 مليار ليرة. وفي نهاية تشرين الثاني 2005، بلغت قيمة الدين العام الداخلي 28761 مليار ليرة، مشكلة ما نسبته 50,2% من اجمالي الدين

في نهاية تشرين الثاني 2005، بلغ الدين العام الاجمالي 57245 مليار ليرة (اي ما يوازي 38 مليار دولار اميركي) مقابل 56821 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و54061 مليار ليرة في نهاية العام 2004. وبذلك، يكون الدين العام الاجمالي قد ازداد بقيمة 424 مليار ليرة في شهر واحد وبمقدار 3184 مليار ليرة في الاشهر الاثني عشر الاولى من العام 2005، اي ما نسبته 5,9% ويعود الارتفاع المسجل منذ مطلع السنة الى ارتفاع الدين العام الداخلي بقيمة 2390 مليار ليرة

### مصادر تمويل الدين العام الداخلي نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

مصادر التمويل	كانون 1 / 2004	تشرين 1 / 2005	تشرين 2 / 2005
المصارف التجارية في لبنان	46,3	47,1	48,0
مصرف لبنان	40,4	41,0	40,4
القطاع غير المصرفي	13,3	11,9	11,6
المجموع	100,0	100,0	100,0

### مصادر تمويل الدين الخارجي نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

مصادر التمويل	كانون 1 / 2004	تشرين 1 / 2005	تشرين 2 / 2005
الحكومات	2,8	2,5	2,5
قروض باريس -2	3,7	3,2	3,1
مؤسسات التنمية الدولية	7,1	6,8	6,8
سندات يوروبوندز	85,5	86,8	86,9
مصادر اخرى خاصة	0,9	0,7	0,7
المجموع	100,0	100,0	100,0

# اقتصاد إعادة الإعمار: بين التوقعات والوقائع

## الانفاق على الاستثمار جاء ادنى بـ 70% عما كان متوقعا والدين العام بلغ الضعفين

ذاتما هي أما دول «منامة» مثل ليسوتو وكيريباتي، ووضعها مستقر على هذه الحال، وإما دول وجدت نفسها بشكل عرضي في هذه الحالة، وهي دول خارجة من حالة دمار كامل (كحال الكويت في العام 1991) أو تعيش تحت الحصار (الضفة الغربية وغزة في العام 1998).

### المالية العامة: «خطة أفق 2000»، بعد مضي عشر سنوات

يقارن الجدول التوقعات المفصلة لبرنامج «أفق 2000» على مستوى المالية العامة مع الوقائع المحققة.

ويغطي هذا الجدول رقم 3 الفترة الواقعة بين العامين 1995 و2004 ويستعمل الدولار الثابت بقدرته الشرائية في العام 1994، في حين أن الجدول السابق الذي استخدم لمقارنة التوقعات الماكرواقتصادية بالوقائع يغطي الفترة بين العامين 1994 و2003 ويستخدم الدولار الثابت بقدرته الشرائية في العام 1992. وبوسعنا أن نلاحظ أنه ما أن نقل نقطة الانطلاق من 1992 إلى 1995 حتى تنخفض الفروقات بين الأسعار الداخلية والخارجية لأن جزاً كبيراً من اختلال الأسعار قد تركز بين 1992 و1994. لكنه مع ذلك لا يختفي.

إن مقارنة هذه الفروقات بحسب وحدات القياس المختلفة تستدعي مجموعة ملاحظات: x كان الناتج المحلي القائم مطابقاً في الواقع للتقديرات بالدولار الأميركي الخارجي (-1% الفرق) لكن هذه المطابقة هي في الظاهر فقط، لأن عودة الأسعار الداخلية إلى الارتفاع مجدداً جعلت من الثروة المتوافرة للبنانيين تبقى بمعدل 33% أدنى من التوقعات. وسبق لنا أن أشرنا إلى أن التوقعات قد وضعت على أساس أن 7% من الناتج المحلي القائم سوف تدخر لتمويل جزء من الحاجة إلى الاستثمار.

x كان الإنفاق العام على الاستثمار أدنى بكثير من التوقعات، والفرق هو بحدود 70%. ومن الواضح إذاً أن الإنفاق الاستثماري لم يكن مصدر الانحراف في المالية العامة (على الأقل بالنسبة إلى التوقعات).

x أما الإيرادات الضريبية فهي، على العكس، لم تكن أدنى من التقديرات سوى بفارق قليل (-11% باليرة اللبنانية الجارية و-10% حتى -27% باليرة اللبنانية الثابتة وفقاً لسنتي 1966 و1997 على التوالي). وأما إذا نظرنا إليها كنسبة من الناتج المحلي القائم فقد تخطت هذه الإيرادات التوقعات (+6، 14% مقابل 3، 13%). كما أن الإنفاق الجاري للدولة كان أيضاً أدنى بقليل من التقديرات (+4% بالدولار الأميركي الخارجي و-13% باليرة اللبنانية الجارية أو الثابتة على أساس سنة العام 66، إما 30% - باليرة اللبنانية الثابتة على أساس 97). إذا لم يكن الانحراف عائداً لهذين المستويين كما يقال غالباً.

x مقابل ذلك أتت الإيرادات غير الضريبية متدنية جداً. فهي لم تمثل سوى نصف التوقعات (-60% وحتى -70% - كان من المفترض أن تأتي هذه المدايل بصورة رئيسية من حاصل الاستثمارات العامة التي كانت في الواقع أدنى من التوقعات بنفس النسبة، وأما خدمة الدين فكانت مرتفعة جداً (+68% باليرة اللبنانية الجارية و+27% بالدولار الأميركي الثابت بحسب الأسعار الداخلية). قد تفاقمت على نحو خاص خدمة الدين باليرة اللبنانية (+127% باليرة اللبنانية الجارية و+120% أو 80% باليرة اللبنانية الثابتة بحسب سنتي 1966 و1997 على التوالي) في حين أن خدمة الدين الخارجي لم تكن مختلفة كثيراً عن التوقعات (بين +14% و-14%).

x بلغت القيمة الاسمية للدين الخارجي (بالواقع الدين بالعملة الأجنبية) في أواخر العام 2004 حوالي ضعفي ما كان متوقعا، في حين أن الدين الداخلي (بالواقع الدين باليرة اللبنانية) فاق التوقعات بنسبة تتراوح بين 10% و40%. وبلغ مجموع الدين معنونا بالدولار الأميركي الخارجي أكثر من ضعف التوقعات. وأما إذا عتدنا الدين الإجمالي باليرة اللبنانية فهو يفوق التوقعات بنسبة تتراوح بين 40 و80%. ويظهر بالتالي بوضوح أن السياسة النقدية المعتمدة بدل أن تحاول تصحيح الاختلالات الماكرواقتصادية التي سبقت الإشارة إليها أو تطيفها، قد فاقمتها.

وتخلص بالتالي، بشكل عام، إلى مابينة الظاهرة ذاتها التي برزت على مستوى مقارنة التوقعات الماكرواقتصادية: فائض في الرساميل (يترجم بمستوى الدين) يرافقه عجز في الإيرادات والاستثمارات.

### جانب من البرنامج التنموي لمجلس الإنماء والإعمار 2006 - 2009

البرنامج التنموي 2006-2009		القرارات الرئيسية	
جدول 3: معالجة العامة بين التوقعات والوقائع			
الفترة من 2004-1995	القرارات	القرارات	القرارات
في الدولار الثابت	في الدولار الثابت	في الدولار الثابت	في الدولار الثابت
في الدولار الثابت	في الدولار الثابت	في الدولار الثابت	في الدولار الثابت
في الدولار الثابت	في الدولار الثابت	في الدولار الثابت	في الدولار الثابت
34454	74023	53172	27704
19396	41783	21089	21089
19508	32242	6615	6615
33284	70282	45799	45799
22914	50645	24844	24844
9370	19637	20955	20955
4282	12938	10108	10108
3088	6499	4191	4191
1170	3743	1858	1858
14273	29362	4948	4948
47575	99644	50748	50748
3733-	9982-	2089-	2089-
12874-	25065-	23044-	23044-
6397	15115	14783	14783
7408	17503	11893	11893
13805	32618	29628	29628
145990	309289	144043	144043
131784	276671	211882	211882
6113	6113	6113	6113

تغطي المعطيات المتوفرة عن لبنان الفترة بين 1990 و 2001، وهي كما يلي:	
جدول 2: توترات الاستثمارات والموارد في لبنان	
النسبة % من	التوقعات
الناتج المحلي	التوقعات
القائم	القائمة
المصرف	المصرف
1990	164
1991	152
1992	139
1993	132
1994	125
1995	118
1996	118
1997	114
1998	103
1999	104
2000	107
2001	112
المعدل (2001-1992)	117

المصدر: «مؤشرات التنمية المعيشية»، البنك الدولي، 2003.



التحويلات الصافية.

### تغطي المعطيات المتوفرة عن لبنان الفترة بين 1990 و 2001 جدول رقم 2 :

يفسر ضعف الناتج المحلي القائم في العام 1990 (بحكم التأثيرات المباشرة للحرب) بشكل مباشر المستوى النسبي المرتفع للإمتصاص الداخلي ولعجز الأذخار الوطني. فتتعرض المستويات المتشابهة للسنوات الأولى ما بعد الحرب مجهوداً مكثفاً للاستثمار في الإعمار (إذ أن مجرد العودة إلى الحياة الطبيعية سمحت بحدوث ففزة نوعية في الناتج المحلي القائم). غير أن المحافظة على المؤشرات عند مستويات متشابهة للفترة اللاحقة لا تتخذ أي معنى إلا عن طريق تكريس اقتصاد قائم على التحويلات؛ التدفقي الصافي للتحويلات لم يتوقف عن التدهور بالنسبة المؤيعة للناتج المحلي القائم في حين أن قيمته بقيت تتراوح بين 6، 1 و2، 2 مليار دولار أميركي. فاقتنصم التحويلات يتجه طبيعياً إلى أن يصبح اقتصاد مديونية تجاه الخارج. ونلاحظ تأكيداً لذلك التزايد المتصاعد في مؤشر التسليم المحلي بالنسبة للناتج المحلي القائم.

لتصوير مدى اتساع هذه الظاهرة وطبيعتها الفريدة، قد يكون من المفيد اللجوء إلى مقارنة دولية وتاريخية. يشمل المصدر ذاته الذي استخدم من أجل المقارنة 1361 معابنة للفترة عينها تتناول حوالي 150 دولة.

ثمان من أصل المعابينات التسع المتعلقة بلبنان تقع في الخانة الأخيرة إلى يمين الجدول وفي أسفلها (8 على 25) والثامنة هي في الخانة المحاذية لها (1 على 5). من الواضح أن هكذا حالة تدوم عقداً كاملاً من الزمن هي حالة غير اعتيادية. والدول التي تقع في الخانة

إذا تركنا الدراسات التي وضعها الاقتصاديون جانباً، فإن التوقعات التي تضمنتها مقدمة مشروع قانون موازنة العام 1995 تبقى الأكثر وضوحاً، والوحيدة التي يمكن اعتبارها رسمية.

وتبقى مفيدة مقارنة التوقعات بالوقائع، بعد حصولها.

لكن مقارنة الفروقات النسبية بين التوقعات والحقيقة، ولكي تكون ذات مغزى، تستدعي أن نميز بين وحدات قياس نقدية مختلفة. نذكر أربعة منها: الدولار الأميركي الثابت بالنسبة لقدرته الشرائية في الولايات المتحدة الأميركية (في غياب سلة عملات أجنبية متوازنة وفقاً لبنية المبادلات الخارجية للبنان أو لتدفقات الرساميل إليه)، الليرة اللبنانية الجارية، الدولار الأميركي الثابت بالنسبة لقدرته الشرائية في لبنان مع تطبيق مؤشر كلفة المعيشة المبني على أساس سلة الاستهلاك للعام 1966 وتلك التي تطبق مؤشر كلفة المعيشة على أساس سلة الاستهلاك للعام 1997.

يختلف بالطبع معنى كل سلسلة:

x النتائج بالليرات الجارية هي الأكثر مباشرة، لكنها بحاجة للتصحيح لكي يجوز اعتمادها على فترات زمنية طويلة مع المحافظة على تماسك مدلولاتها.

x النتائج بالدولار الثابت في الولايات المتحدة الأميركية هي ذات أهمية من وجهة نظر خارجية، سواءً لتقدير تدفق السلع أو الرساميل وبصورة خاصة لتتبع تطور الدين الخارجي أو مشتريات التجهيزات...

x النتائج بالدولار الأميركي الثابت في لبنان مهمة بالنسبة إلى الداخل، لا سيما وأن سعر صرف الليرة اللبنانية قد بقي ثابتاً بالنسبة للدولار الأميركي. وهي مفيدة للتعبير عن الثروة المحلية وعن الناتج المحلي القائم وعن القدرة الشرائية للمدايل وثقل العبء الضريبي...

يظهر الجدول رقم 1، من جهة أولى، التوقعات الماكرواقتصادية الجامعة التي تضمنتها الحسابات الرتقابية في الدراسات المختلفة لناصر السعيد 3، ومن ناحية أخرى النتائج الموازية التي تضمنتها النشرات الرسمية للبنك المركزي و تقارير صندوق النقد الدولي حول لبنان 4.

سوف نتوقف عند فرقتين يمتعان بأهمية خاصة: نمو الناتج المحلي القائم والتمويل الخارجي. فهما مؤشران أساسيان والفروقات التي تتمثل فيهما هائلة جداً.

إذا أخذنا بسلة استهلاك 1997، فالناتج المحلي القائم المتراكم يمثل تقريباً نصف المرتقب إذا ما قيس بالنسبة للقدرة الشرائية الداخلية الثابتة (61 مقابل 116)، مع معدل سنوي متوسط للنمو الحقيقي يقارب الصفر مقابل توقعات 5، 13%. وإذا أخذنا بسلة استهلاك 1966 فالفرق على مستوى الناتج المحلي القائم المتراكم يصبح بحدود الثلث بالنسبة إلى القدرة الشرائية الداخلية الثابتة (74 مقابل 116)، ويبلغ المعدل السنوي المتوسط للنمو 1، 3% مقابل توقعات 5، 13%.

على العكس من ذلك، فإن تقدير الناتج المحلي القائم يبدو دقيقاً إذا ما تم التعبير عنه بالقدرة الشرائية الخارجية الثابتة.

فاق حجم التمويل الخارجي ضعفي ما كان مرتقباً: فقد دخل لبنان 50 مليار دولار بالأسعار الجارية (أو 43 مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 1992 في الولايات المتحدة الأميركية)، دون احتساب الرصيد الإيجابي للعمليات الجارية غير التجارية، مقابل 21 مليار لحظتها التوقعات. لكن هذه المبالغ الكبيرة لم تمثل في الأسواق المحلية اللبنانية إلا نصف قيمتها الخارجية.

الإذخار المحلي (الناتج المحلي القائم ناقص الاستهلاك) أتى بالمقابل سلبياً وسجل عجزاً تراكمياً بقيمة 5 مليار دولار أميركي (الدولار الثابت في لبنان) أو عشر مليارات دولار أميركي (الدولار الثابت في الخارج) مقابل فائض إيجابي مقدر بحدود 8 مليار دولار أميركي (الدولار الثابت في لبنان). وقد تم مراعاة نسبة الاستثمار من الناتج المحلي القائم، إلا أن هذه النسبة تفقد معناها حين يصبح الإذخار سلبياً.

يؤدي هذا الإذخار السلبى، إذا نظرنا إلى الاستهلاك المحلي، إلى ملاحظة أنه في الواقع قد فاق الناتج المحلي القائم بنسبة 8% في حين أنه كان مقدراً ألا يمثل سوى 92% منه. وقد سمح ذلك بأن يكون انخفاض الاستهلاك قياساً على التوقعات أقل من انخفاض الناتج بصورة واضحة؛ فالاستهلاك أتى أدنى من التوقعات بنسبة 25% (على أساس سنة 1966) في حين أن الناتج المحلي القائم أتى أدنى من التوقعات بنسبة 37%.

أما الاستثمار الإجمالي فقد أتى أقل من التوقعات بصورة طفيفة (33 مليار دولار أميركي خارجي وما بين 19 و16 مليار دولار أميركي داخلي مقابل 29 ملياراً في التوقعات، وإذا افترضنا أن نصف المدخلات المستثمرة مستوردة، فالفرق المثلث يصبح بحدود 12% فقط). وهكذا فإن الفرق، سواءً بالنسبة للاستهلاك أو بالنسبة للاستثمار، الذي نتج بصورة طبيعية عن ضعف الناتج المحلي القائم قد تم التعويض عنه بالتمويل الخارجي: 50 مليار دولار أميركي في الواقع مقابل الأمل باستخدام 21 ملياراً فقط. وباختصار فقد تراكف فائض التمويل الخارجي مع عجز كبير على مستوى الإنتاج وعجز أقل في مجالي الاستهلاك والاستثمار مع أذخار محلي سلبى.

وقد نتج عن هذا كله تشوهات كبيرة في الأسعار النسبية وتورم في المطلوبات المالية العامة والخاصة.

وفي حين كان الاقتصاديون يتخوفون من ألا يتمكن لبنان من اجتذاب التمويل من الخارج الذي يكمل طاقاته على الإذخار الداخلي لمواجهة ضرورات الإعمار السريع، إذا بطوفان من الأموال الخارجية تتدفق على البلد. وقد تخطى حجم هذه الأموال بصورة كبيرة كامل قيمة الاستثمارات المرتقبة، بل ومولت كذلك العجز الضخم في الأذخار المحلي، أي فائض الاستهلاك. وبدل أن تدفع هذه الأموال الإنتاج إلى الأمام، حلت مكانه، بل والأخطر من ذلك أيضاً، أنها أحدثت خلافاً في الأسعار الداخلية أفقد تلك الأموال ما يقرب نصف قيمتها وعطل إمكانات المقارنة.

تبين أن النجاح المالي قد جعل من النمو أمراً لا لزوم له، وليس مهماً ما إذا كان اختلال الأسعار الداخلية نتيجة لهذا النجاح أو شرطاً ضرورياً له، بل المهم أن اختلال الأسعار قد أتى متزامناً مع التدفق المالي.

في حين أن الدولار الأميركي الجاري كان يساوي خلال السنوات العشر ما يقارب 90، 0 دولار أميركي للعام 1992 في الولايات المتحدة الأميركية فإنه لم يمثل في لبنان إلا 50، 0 دولار أميركي للعام 1992. إن في الأمر خسارة هائلة.

يضمن البنك الدولي نشراته الإحصائية سلسلة مؤشرات:

x «الامتصاص الداخلي» وهو مجموع قيمة الاستهلاك الخاص واستهلاك القطاع الحكومي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (الاستثمار)؛

x «الأذخار الداخلي القائم» وهو يساوي الفرق بين الناتج المحلي القائم والاستهلاك الإجمالي؛

x «تسليفات الإجمالي»؛

x «المحلية»؛ للاقتصاد الخاص والدولة؛

x «الأذخار الوطني القائم المتضمن التحويلات الجارية الصافية» وهو يساوي «الإذخار الداخلي القائم» زائد المدايل الصافية والتحويلات الصافية الآتية من الخارج، الأمر الذي يسمح باحتساب

## نص اقتراح قانون تقديم قروض مدعومة للمؤسسات الصناعية الراغبة بالاندماج ولجنة المال اقرت تعديلات مشروع قانون الوساطة المالية ويقر في آخر شباط



### دو فريج: دعم دمج المؤسسات الصناعية مهم ولكنه يحتاج الى آلية واضحة واتفاق مع المؤسسات المصرفية والمالية



ان تكون مواده اكبر ويتم وضع ضوابط له لانه لا يوجد فيه ضوابط  
اضافة الى ذكر المراسيم التطبيقية التي ستصدر بالاتفاق مع حاكمية  
مصرف لبنان وجمعية الصناعيين لمعرفة الحدود التي على اساسها  
سيتم اعطاء القرض والجديوى او المنفعة من الاندماج.  
وفي حال عدم استمرار المؤسسات بالعمل اي المؤسساتيتين اللتين  
ستندمجان قال دو فريج: هنا تكمن المشكلة ومن اجل ذلك يجب  
وضع ضوابط للاقتراح وسناخذ برأي مصرف لبنان وجمعية  
الصناعيين لكي نحدد السقف. ورأى دو فريج ان هذه العملية من  
الممكن ان تكون عملية ذو حدين خصوصا اننا سندخل الى منظمة  
التجارة العالمية فيجب ان تكون المؤسسة كبيرة، واعر عن اعتقاده  
انه بعد الدمج هناك فوائد كثيرة ستحصل منها تخفيض كلفة الانتاج  
خصوصا ان الجودة جيدة في لبنان والانتاج عال، فضلا عن امور اخرى  
كالضرائب والكهرباء التي ستخفض نتيجة الدمج وقال: انا دخلنا الى  
منظمة التجارة العالمية فمعنى ذلك ان ثلاثة ارباع الاصناف ستدخل  
الى لبنان مع تدني في مستوى كلفة الجمارك او بالاحرى تخفيضها  
وسيكون هناك منافسة ورخص في الاسعار لذلك علينا حماية صناعتنا  
الوطنية، في هذه العملية ستكون اليد العاملة افضل اي عملية الدمج.  
لذلك المطلوب وضع دراسة اقتصادية لهذا الموضوع وهذا ما  
سيحصل في اللجنة بعد عرض لكل من جمعية الصناعيين ومصرف  
لبنان ووزارتي المالية والصناعة.

مؤسسة تندمج مع اخرى قرضا مدعوماً طويل الاجل على غرار دمج  
المصارف، من شأنه تسهيل هذه العملية.  
ويرى رئيس اللجنة النائب نبيل دو فريج ان الاقتراح يحتاج الى  
دراسة معمقة بعد ان تقرر ادراجه على جدول الاعمال نتيجة لاهميته  
مما يساعد ويحفز المؤسسات الصناعية على العمل. ويقدم فرصة  
ممتازة للصناعة الوطنية، واعتبر دو فريج في حديث لـ «الاقتصاد  
والاعمار» ان هذه العملية تتطلب وجود الية واضحة لكي تاخذ على  
اساسه المؤسسات الصناعية قرضا. وقال: يجب ان يكون هناك  
اتفاقا مع المصارف والمؤسسات المالية ومع مصرف لبنان الذي هو  
الاساس لدراس الملفات من اجل الوصول الى هدف محدد، وهو هل  
هذا الامر له فائدة ام لا.  
اضاف دو فريج: يعني نحن في اللجنة سنعمل لتشكيل لجنة تضم  
وزارة المالية ومصرف لبنان، فضلا عن وزارة الصناعة لدراسة هذا  
الملف ودراس كل مؤسستين صناعيتين تريدان الاندماج شرط ان  
تكون الصناعة واحدة، بمعنى ان لا تكون مؤسسة تعمل بالالبسة  
واخرى بالالبان، بل ان يكونا يعملون في انتاج الصناعة نفسها.  
وقال هذه اللجنة تدرس بعد تشكيلها الجدوى الاقتصادية من هذا  
الموضوع اي الاندماج. عندئذ تعطى الموافقة ام لا، خصوصا ان  
القرض سيكون كبيرا ومصرف لبنان سيدعم هذه العملية.  
ورأى دو فريج من جهة ثانية ان الاقتراح «غير عاقل»، ولكن يجب

بدأت لجنة الاقتصاد والتجارة والصناعة منذ حوالي الاسبوعين  
درس اقتراح القانون المقدم من النائب ياسين جابر والرامي الى  
افادة المؤسسات الصناعية التي ترغب بالاندماج في ما بينها من  
قروض مدعومة طويلة الاجل.  
وياتي هذا الاقتراح بعد ان تقدم عدد من الصناعيين للنائب جابر  
بشكاوى حول الازمة التي يمر بها القطاع الصناعي في لبنان والركود  
الحاصل في هذا المجال، وعدم القدرة على تصريف الانتاج الصناعي  
بشكل جيد في ظل المنافسات التجارية من دول عديدة، وبناء على هذا  
الامر وبعد تضاعف عدد المؤسسات الصناعية القادرة على الصمود في  
وجه رياح الانفتاح بسبب تحرير قيود التداول التجاري، وبعدما وقع  
لبنان اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية والاتفاقات التجارية الثنائية،  
ومن ثم الحديث عن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وبسبب  
تخفيض الرسوم الجمركية قبل اوانها، وكذلك بسبب ارتفاع كلفة  
الانتاج مما افقد المؤسسات الصناعية القدرة التنافسية في تصريف  
الانتاج مما حدا بها الى تقليص طاقتها الانتاجية وصرف الكثير من  
العمال. بسبب كل هذه الامور تقدم النائب جابر بهذا الاقتراح لا سيما  
ان دمج المؤسسات الصناعية قد يؤدي الى مصانع اكبر حجما وبطاقة  
انتاجية قد تكون بكلفة اقل مما يسمح لها بتصريف انتاجها في الداخل  
والخارج والاستفادة بالتالي من اقتصاديات الحجم. الا ان عملية الدمج  
تطلب زيادة في الراسمال وتشجيعا لهذا الموضوع فان منح كل

### المشروع المعدل للوساطة المالية الغى ضرورة امتلاك اللبنانيين ثلث الاسهم

اقرت لجنة المال والموازنة وكذلك لجنة الادارة والعدل في جلستين  
منفصلتين مشروع قانون تعديل البند (1) من المادة 5 من القانون رقم 234  
تاريخ 10 / 6 / 2000 المتعلق بتنظيم مهنة الوساطة المالية كما ورد  
وينص التعديل على التالي:

المادة الاولى: يلغى نص البند (1) من المادة 5 من القانون رقم  
234 تاريخ 10 / 6 / 2000 ويستبدل بالنص التالي:  
1- « يجب ان تكون اسهم مؤسسات الوساطة المالية اللبنانية كافة  
اسمها اسمية».

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.  
وفي الاسباب الموجبة:

حيث ان البند (1) من المادة 5 من القانون رقم 234 تاريخ 10 / 6 /  
2000 المتعلق بتنظيم مهنة الوساطة المالية ينص على وجوب ان  
تكون اسهم مؤسسات الوساطة المالية اللبنانية كافة اسمها اسمية  
تعود ملكية ثلثها على الاقل الى اشخاص لبنانيين، كما كان معمولاً به  
بالنسبة للمصارف بموجب القانون رقم 521 تاريخ 6 / 6 / 1996  
وبالنسبة للمؤسسات المالية بموجب القرار الاساسي الصادر عن مصرف  
لبنان رقم 7136 تاريخ 10 / 22 / 1998 .

وبما انه تم تعديل الاحكام المتعلقة بسهم المصارف لجهة الغاء  
سقوط تملك غير اللبنانيين لهذه الاسهم بموجب القانون رقم 308  
تاريخ 3 / 4 / 2001 الذي حل محل القانون رقم 521 المشار اليه  
اعلاه.

وبما انه تم تعديل الاحكام المتعلقة باسمهم المؤسسات المالية لجهة  
الغاء سقوط تملك غير اللبنانيين لهذه الاسهم بموجب القرار الوسيط  
الصادر عن مصرف لبنان رقم 8616 تاريخ 7 / 1 / 2004 .

وبغية تحفيز رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار والمساهمة في  
مؤسسات الوساطة المالية، الامر الذي يؤدي الى تعزيز المنافسة وتطوير  
هذا القطاع.

لهذا الاسباب اصبح من الضروري تعديل البند (1) من المادة 5 من  
القانون رقم 234 تاريخ 10 / 6 / 2000 اسوة بما هو معمول به  
بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية.

لذلك، اعدت الحكومة مشروع القانون المرفق وهي اذ تحيله الى  
المجلس النيابي الكريم، ترحو اقراره».

وذكرت مصادر نيابية ان هذا المشروع سيدرج على جدول اعمال اول  
جلسة تشريعية ستعقد ومن المتوقع ان يتم الامر في اخر شهر شباط اذا  
لم يطرأ اي جديد.

واوضحت مصادر لجنة المال ان المشروع ابقى على ان تكون الاسهم  
جميعها اسمية لكن مع حذف شرط ان يكون ثلث الاسهم  
مملوكة من اللبنانيين.

واوضحت انه بعد صدور القانون رقم 308 تاريخ 3 / 4 / 2001  
والذي سمح بتعديل الاحكام المتعلقة باسمهم المصارف والمؤسسات  
المالية لجهة الغاء السقف لتملك غير اللبنانيين بهذه الاسهم، فاصبح  
من الضروري تعديل هذه المادة في قانون تنظيم مهنة الوساطة المالية  
(رقم 234 تاريخ 10 / 6 / 2000) وهذا التعديل يسمح رؤوس  
الاموال غير اللبنانية للاستثمار والمساهمة في مؤسسات الوساطة المالية  
في لبنان تعزيزاً للمنافسة ولتطور هذا القطاع.

### اقرار موازنة 2005.. ومحطات اقتصادية في الجلسة



وعدت الحكومة  
باطلاق حوار وطني  
حول برنامجها  
الاقتصادي يسهم  
في التوصل الى  
ميثاق اقتصادي  
اجتماعي بين كافة  
الفرقاء من هيئات  
اقتصادية  
 واجتماعية ومختلف  
السياسية. وعلى  
هذا الاساس  
ستعرض الحكومة  
هذا البرنامج على  
المؤسسات  
الدولية والدول  
المانحة. خصوصا  
وان هذا البرنامج  
الاقتصادي  
سيشكل ورقة  
بيروت الى مؤتمر  
دعم لبنان  
والمتوقع ان يعقد

في الامد القريب حالما يكون لبنان جاهزا لذلك.  
وفي المقابل قال وزير المال جهاد ازعور الى  
انه ونظرا الى «ان الاصلاحات الضريبية  
واجراءات خفض النفقات، قد تاخذ بعض  
الوقت فقد تضطر الحكومة الى اللجوء الى  
زيادة متواضعة في بعض الضرائب لتعزيز  
حجم اليرادات بما يعزز وضع المالية العامة  
نحن في اشد الحاجة اليها».

تحدث بعض النواب في هذا المجال عن رفع  
سعر البنزين او اخضاعه لسعر العالمي  
وتبديلاته. رفع الدعم عن الزراعات، ورفع دعم  
الكهرباء، رفع الضريبة على القيمة المضافة  
من 10 الى 12، قريبا، على ان يليها لاحقا رفع  
الضريبة ايضا الى 14%. ويتوقع ان يكون  
لهذه الاجراءات مفاعيل واعتراضات شعبية.  
في المناقشة، اقر المجلس موازنة ال 2005

وبلغت ارقامها عشرة الاف مليار ليرة، وجاء  
القرار باجماع الحضور 73 نائبا، كما اقر  
اقتراح قانون معجل مكرر بالمصرف علي  
القاعدة الاثني عشرية للعام 2006 تحسبا  
للتاخير في انجاز مشروع قانون موازنة العام  
2006 .

#### مواقف للنواب

وتضمنت مداخلات النواب مواقف  
ومعلومات حول الشأن الاقتصادي وابرزها:

1- النائب انطوان اندراوس الذي تلا  
تقرير لجنة المال والموازنة، حيث اشار الى ان  
لجنة المال والموازنة لاحظت غياب اي خطة  
انمائية في الموازنة او رؤية شاملة واضحة  
لتنفيذ الانماء المتوازن، بل جاءت موازنة  
عادية تقتصر على ارقام الرواتب والاجور  
وخدمة الدين العام وسائر النفقات التشغيلية  
للادارات العامة والمؤسسات.

2- النائب عاصم عراجي اقترح خطوات  
للقيام باصلاح حقيقي هي:

- فرض ضرائب ورسوم على المؤسسات  
الكبرى ذات الربحية العالية كالبنوك  
وميلاتها والكسارات.

- زيادة نسبة ضريبة على ارباح سندات  
الزينة.

- خفض الفوائد على ارباح سندات  
الزينة.

- ضبط الجباية والمصرف في مؤسسة  
الكهرباء والتشدد في منع المخالفات وتركيب

العدادات.

- اعادة النظر في هيكلية الضرائب  
التصاعدية لكل من ضريبة الدخل والاملاك  
المبنية ورسم الانتقال.

- تسوية الاملاك البحرية.

3- النائب انور الخليل الذي لفت الى تنامي  
الدين العام الذي كان عام 1998، 27 الف  
مليار و980 مليون ليرة وأقل الدين العام  
السنة الماضية بما يقارب 57 الفا و300  
مليار ليرة لبنانية.

4- وزير المالية جهاد ازعور رد على كلام  
النواب بالقول. ان الحكومة بادرت الى اعداد  
عدة قوانين للاصلاح الاقتصادي والمالية  
لتعميق الاصلاح في الادارة، ان في موضوع  
مكافحة الهدر والفساد فان الحكومة اتخذت  
كل الاجراءات من تدقيق ومراقبة لكل  
الملفات. واعلان ان الحكومة بدأت فعليا عملية  
الاصلاح الاداري ومكافحة الهدر والفساد من  
خلال اعادة النظر في القوانين المتعلقة  
بالتحديث الضريبي والشفافية في اعداد  
الموازنة العامة، لافتا الى خطوة الحكومة بدعم  
القطاعات الانتاجية من زراعية وصناعية.

## تأمين

## انتخاب ممثلي شركات التأمين في المجلس الوطني للضمان

عقد اجتماع موسع لممثلي شركات الضمان في مقر جمعية شركات الضمان في لبنان. خصص لانتخاب اربعة ممثلين للشركات في المجلس الوطني للضمان. وفاض بالتزكية كل من ايلى نسناس «اكسا» وصبحي الحسيني «النسر» عن الشركات الوطنية، وبشارة حداد «سي. سي. ار» عن «اعادة التأمين» وفادي نادر «اميركان لايف» عن الشركات الاجنبية.

## «التأمين العربية» تتبرع بـ 10% من صافي اقساطها

قدم مدير عام شركة التأمين العربية فادي شماس شيكا باسم الشركة لمركز سرطان الاطفال، في مستشفى الجامعة الاميركية في بيروت، والشيك يمثل 10 في المئة من صافي اقساط الشركة خلال شهر رمضان المبارك، وكانت شركة التأمين العربية قد اطلقت خلال شهر رمضان حملة خيرية وطنية، تقدم من خلالها 10 في المئة من القسط الصافي كبرعات لمركز سرطان الاطفال.

## الايكونوميست: النمو في لبنان 3,2% والعجز الى 8% من الناتج في 2006

قدر التقرير الشهري لوحدة «الايكونوميست» المتعلق بالمخاطر والتوقعات لسنتي 2006-2007، ان الناتج المحلي الحقيقي للبنان نما بنسبة 0,5% عام 2005. متوقعا ان يرتفع الى مستوى 2,3% سنة 2006 والى 4% سنة 2007.

واعتبر التقرير ان نسبة النمو المنخفضة هذه السنة هي نتيجة التطورات السياسية والامنية التي هزت الثقة وطوقت اتجاه النمو وربطت اعادة انتعاش النمو في السنتين المقبلتين باستقرار الحال السياسية كذلك توقعت بلوغ العجز المالي نسبة 8% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2006.

واعتبرت «الايكونوميست» ان السلطات اللبنانية اثبتت قدرتها وبراعتها الي حد كبير في ابقاء الاستقرار شائعا طوال معظم مفاصل الازمة السياسية التي اعتبرت جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري بما عزز الثقة في قدرة السلطات على الرد على اي تدهور محتمل قصير الامد.

ولفت التقرير الى ان انعدام التوازن الزمني في المالية العامة يبقى لمصدر الرئيس للتباطؤ الاقتصادي. ولاحظ ان تمويل العجز في فترة 2006-2007 سيكون سهلا طالما ابعدت البيئة السياسية عن التدهور. ونجحت الحكومة في تأمين حاجات البلاد التمويلية والتكلفة المتوقعة لضمان القروض الممنوحة للبلاد من الدول الاجنبية المانحة واورد ان العنصر الاساس الذي يقرر السياسات المالية العامة على الامد البعيد سيعزز الرغبة لدى المصارف التجارية وقدرتها على تمديد اجال استحقاقات الدين والاكتمال في الاستحقاقات الخارجية للدين العام الامر الذي سيتوقف على مشاعر المستثمرين المحليين والاجانب تجاه لبنان.

وتوقعت «الايكونوميست» ارتفاع تكلفة الدين العام الى 4,5 مليارات دولار في 2006 قبل ان تعاود انخفاضها الى 3,8 مليارات دولار في 2007 ورات ان النظرة الى صناع القرار الاقتصادي تحسنت مع تصميم رئيس الحكومة فؤاد السنيورة ورفيقه على تطبيق الاصلاحات رغم المناخ السياسي الذي يوقو محاولات الحكومة في اتجاه دفع التغيير.

## اعتصام عمالي يطالب ببدء السداد 1200 مليار ليرة على الدولة لصالح الضمان

نفذ اعتصام للاتحاد العمالي العام امام السراي الحكومي احتجاجا على سياسة الحكومة تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعدم دفع الاموال المترتبة عليها للصندوق والبالغة 1200 مليار ليرة مما اوقع الصندوق في عجز مالي في فرعي المرض والامومة والتعويضات العائلية.

وكان السنيورة قد قطع وعداً لوفد الاتحاد العمالي العام الاثنين الماضي بدفع 300 مليار ليرة تسد العجز العائد لعام 2006، على ان تبدأ عملية اصلاحية شاملة في الصندوق خلال هذا العام كما قال وزير العمل طراد حمادة.

وتحدث رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان مورييس ابو ناصر ان في ذمة الدولة مستحقات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تصل سنويا الى 150 مليار ليرة حيث تساهم الدولة في 100 مليار، يعود 25 في المئة الى الفائتة الصحية، و27 مليارا الى السائقين العموميين و13 مليارا الى المخاتير والاجراء.

اضاف: وصدت الحكومة في مشروع موازنة 2006 نحو 114 مليار ليرة، بما يؤكد العجز في تأمين حقوق المضمونين. نحن لا نطالب سوى بحقوق الصندوق، فالاصلاح يشمل كل مؤسسات الدولة وليس فقط مؤسسة الضمان.

وقال: «لا يستطيع احد المطالبة بحسابية صندوق الضمان من دون حصول على براءة ذمة مالية منه». وأشار الى ان «المسؤولية لا تقع على الصندوق، انما المشكلة ناتجة عن الوضع المالي العائد الى الحكومة التي لا تقوم بواجباتها اتجاه الشان الاجتماعي، ولا يجوز اتهام احد وخصوصا الادارة التي تقوم بدورها كاملا على هذا الصعيد».

اضاف: نحن مع العمال للدفاع عن المؤسسة، التي يبلغ عدد المستفيدين منها مليون و500 الف مواطن.

غصن: من جهته قال غصن:اعتصام اليوم هو لاعلان الهيئة الوطنية للدفاع عن الضمان الماد الاخير للعمال وذوي الدخل المحدود. فالحكومات المتعاقبة عمدت الى ضرب هذا الصرح والى خفض الاشتراكات وجعلت من الضمان موقعا لاصحاب المصالح.

اضاف: ان الاتحاد العمالي العام والمضمونين والمعنيين الذين يتعرضون للنزول للحصول على التقديرات الصحية وتعويضات نهاية الخدمة، لا تسدد حقوقهم بـ 100 مليار فقط انما على الدولة ما قيمته 1200 مليار. وسجل العجز في العام الفائت 286 مليارا.

## الصفدي: مستمر بالاصلاح لكسر حصرية «ميدل ايست» الحوت يؤكد الحق في الخدمات الارضية: الشركة تسدد الرسوم وارباحها تعود الى الخزينة

وقال ان مصرف لبنان قام بعمل مخالف لكل القوانين فتدخل واشترى اسهم الميدل ايست.

الحوت الذي رد على كلام الصفدي اضاء على نقطة مهمة للغاية وهي ان هذه البلبلة حول الشركة تثار عشية طرح 25% من اسهمها في البورصة، الامر الذي كان من شأنه تعزيز مكانتها التي تصب في النهاية بمصلحة الخزينة. وبالتالي لا يمكن للمراقب الا ان يشهد للحوت على ادائه المتميز بالشركة ونقلها من الخسارة الى الربح وهو نموذج يتمنى تعميمه.

طغى اخيراً السجال الحاد بين وزير الاشغال العامة والنقل محمد الصفدي ورئيس مجلس ادارة طيران الشرق الاوسط محمد الحوت على السطح، بعد ان تناولت احدي الصحف موضوع انهاء عمل شركة طيران الشرق الاوسط في مجال الخدمات الارضية للطيران الخاص، لصالح شركة تعود الى عائلة الوزير الصفدي.

وقرر الوزير في معرض رده على تلزيم اعمال لشركة تخص عائلته الهجوم على شركة طيران الشرق الاوسط ووصفها بانها تحتكر العمل في المطار.

اعلن وزير الاشغال العامة والنقل محمد الصفدي خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى الوزارة انه ينتظر نتائج التحقيق الذي يجريه التفتيش المركزي حول صلاحية «طيران الشرق الاوسط» وقانونية ممارستها الخدمات الارضية للطيران الخاص في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، وانه يفتح الباب امام اي تحقيق تراه الهيئات الرقابية مناسبة.

وأكد «الاستمرار في العملية الاصلاحية الهادفة الى كسر الاحتكار والحصرية غير المبررة التي تتمسك بها شركة طيران «الميدل ايست» وتعزيزها للمنافسة المشروعة فإن اربع شركات للخدمات الارضية تستكمل ملفاتها للحصول على الترخيص».

وأشار في المناسبة إلى «ان شركة طيران الشرق الاوسط تمارس احتكارا من نوع آخر، عبر التمسك بما اعطى لها خطأ من حق حصري باستثمار النقل الجوي في لبنان، مما منع اي شركة لبنانية اخرى من ممارسة هذا الحق، وجعل قرار مجلس الوزراء يفتح الاجراء وسيلة لاستيفد منها فقط الشركات الاجنبية، ويتضرر منها الاقتصاد الوطني طالما ان الشركات الوطنية لم تحصل على فرصة المنافسة».

ورأى ان موقف «الميدل ايست» هذا أدى الى ضرب مصالح الشركات الوطنية وصرف غالبية الطيارين اللبنانيين وأصحاب الكفاءات من عملهم، وحرمان المطار من الفرص الموضوعية لتطوير اعماله وحركة الطيران فيه وتوفير فرص عمل جديدة، علما ان المطار قطع اشواطا كبيرة على طريق تاهيل بنيته التحتية لاستقبال المزيد من الشركات القادرة على تحقيق الربحية وخفض اسعار بطاقات السفر، حيث ان اسعار بطاقات الميدل ايست هي من الاعلى في العالم».

## الحوت يرد: الهدف تخريب بيع نحو 25 في المئة من الاسهم في البورصة

أكد رئيس مجلس الإدارة المدير العام لشركة طيران الشرق الأوسط «الميدل ايست» محمد الحوت ان الصفدي رخص لزوجته وولده وابن شقيقه شركة للخدمات الارضية في مطار رفيق الحريري الدولي، وان الوزير الصفدي حاول طرد الميدل ايست من مبنى الطيران العام لمصلحة الشركة المذكورة.

وأكد ان الميدل ايست تقوم بأعمال الخدمات الارضية في مبنى الطيران العام بشكل قانوني وهي حصلت لهذه الغاية على ترخيص موقع من الوزير الصفدي نفسه، كما ان الميدل ايست تسدد كل الرسوم وبدلات الإيجار المترتبة عليها في هذا الاطار.

وأكد ان الارباح هي لمصرف لبنان الذي يمتلك نسبة 99 في المئة من الشركة، وبحسب قانون النقد والتسليف فان نسبة 80 في المئة من ارباح مصرف لبنان تعود لخزينة الدولة، وبذلك تكون ارباح الميدل ايست هي لمصلحة الشعب اللبناني، غير اننا الى الآن ندفع الارباح التي تحققها الشركة لسد الخسائر المتركمة عليها التي تتكبدتها في السابق والبالغة 500 مليون دولار.

واستغرب حديث الوزير الصفدي عن وجود خطة اصلاحية تنفذها وزارة الاشغال العامة والنقل، وقال «ليس لدي علم بمثل هذه الخطة، وانما كان مطلوب اصلاح وضع الطيران فليجهز المطار بما هو مطلوب لكي يتقدم ويستمر لا سيما ان إمكانياته ضعيفة وتجهيزاته قليلة الآن».

وأشار الى ان ارباح الميدل ايست تعود الى مصرف لبنان الذي يمتلك 99 في المئة من اسهمها، كما انه بناء لقانون النقد والتسليف فإن نسبة 80 في المئة من ارباح مصرف لبنان تعود لخزينة الدولة، لذلك فان الدفاع عن حقوق الميدل ايست ومصالحها يكون في النهاية دفاعا من مصلحة الشعب اللبناني في مواجهة المصالح الخاصة.

واتهم الحوت الصفدي بتخريب عملية بيع نحو 25 في المئة من اسهم الشركة في بورصة بيروت من خلال «التخيب بالميدل ايست».

واعتبر انه «أصبح الدفاع في هذا الزمن عن حقوق الميدل ايست اعتداء على المال العام واصبح تحقيق المصالح الشخصية في مطار رفيق الحريري الدولي هو إصلاح. من



يتكلم عن الاصلاح مع من». وقال «يتكلمون عن الاصلاح مع الميدل ايست ونحن رواد الاصلاح في لبنان، نحن التجربة الوحيدة البيئية التي قامت برعاية دووية ودعم كامل من دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري رحمه الله ووزير النقل ووزير المال ومجلس الوزراء مجتمعاً ومصرف لبنان، نحن من قام بالاصلاح هل هناك تجربة اخرى».

وأوضح الحوت ان دخولنا الى مبنى الطيران العام الذي نستاجر به 300 متر مربع هو جزء من وجود الميدل ايست في كل المطار، حيث نستاجر من الدولة 6100 متر مربع مقفل كبنائي، و9500 متر أراضي، اذا لماذا استولى الوزير هذا الصالون وازاد طرنا.

وأوضح الحوت ان حصة الميدل ايست في حركة المطار تبلغ 37 في المئة، كما اننا ننافس 40 شركة اجنبية اشد منافسة وخارج اطار قوانين المنافسة العادلة والشريفة لا يمكننا دخول اسواق الغير فهناك إغراق للأسعار وشركات مدعومة تأتي الي المطار ونحن نقوم بهذه المنافسة ونقدم افضل منتج لزبائننا ونقدم افضل الاسعار، ولولا ذلك لما كنا نحقق ارباحاً.

وقال «لقد تناسى الوزير ان الشركة كانت تخسر 87 مليون دولار وكان لديها الحق الحصري، اليوم عندما أصبحت الشركة تبيع ناتي لنقوض النتيجة».

وأكد «ان جميع الخطوط التي أغلقتنا الشركة هي خطوط غير مجدية اقتصادياً، كما اننا لسنا بحاجة الى التوسع لا سيما انه يوجد نحو 500 ألف مقعد فائض معروض في سوق بيروت، لذلك عندما لا يكون هناك جدوى اقتصادية لن نفتح خطاً وغيرنا لا يستطيع فتح خط».

وأضاف «بالنسبة لكلام الوزير حول رشوة موظفي المطار وتحقيق ارباح للشركة مستغلة المطار، نقول ان قيمة مساهمتي في الميدل ايست لا تتعدى 10 آلاف ليرة لبنانية، وانما كانت الشركة تحقق ارباحاً فهل يكون ذلك للمصلحة الشخصية، ام تكون تحققة للبنان، فهل بات عيباً ان تحقق شركة ارباحاً او ان يدافع مسؤول عن حقوق شركته، ام المطلوب ان يتنازل مجلس ادارة الشركة عن حقوقها لمصلحة مشاريع مشبوهة، وهذا لمصلحة من؟»

يتم الحديث عن رشوة في المطار وهذا كلام خطير جداً ومرفوض، وهو ليس من تاريخنا ولا من شيمتنا ولا نعرف كيف نعمله انما غيرنا يعرف يعمل رشواوي ويحقق مصالح خاصة.

ان 99 في المئة من الموظفين في مطار بيروت شرفاء وهم يقومون باعمالهم ويسيرون مرفقاً بإمكانيات ضعيفة وتجهيزات قليلة، فإذا كان المطلوب إصلاح وضع الطيران فليجهز المطار بما هو مطلوب وهو يعرف ما هو المطلوب لهذا المطار لكي يتقدم ويستمر.

وأكد الحوت «ان هذه الشركة ستستمر وسندافع عن حقوقها لانها حقوق لكل اللبنانيين».

ورداً على أسئلة الصحافيين أوضح الحوت «لدينا حق حصري باستثمار خطوط النقل الجوي، وانما كان هناك خطة لكسر

هذا الحق، دعنا نرى ان كان حجم البلد يتحمل هذا، وهل الميدل ايست ضرورة او ليست ضرورة»، واستشهد قائلاً «ان الميدل ايست خلال الحرب امنت تواصل لبنان مع الخارج وتكبدت خسائر مادية وبشرية باهظة بطياريهها ومضيفيهها وموظفيها، وعندها لم يتكلم احد ان لديها احتكار، ومنذ ثلاث سنوات أتى طيران العدو الاسرائيلي واخترق اجواء بيروت وأقلل اجواء المطار، كل الشركات الاجنبية انزلت الركاب في قبرص، من الذي ذهب الى هناك وأتى بهم الى لبنان، فقط الميدل ايست، ومن يرسل طائراته ليجيء باللبنانيين من افريقيا او أي دولة اخرى تحدث فيها مشاكل غير الميدل ايست، عندما حدثت جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري بقينا نرسل الطائرات الى الخارج علماً ان بعض الطائرات لم يكن على متنها أكثر من 6 ركاب أو 7 ركاب وذلك لنقل للعالم ان لبنان مستمر وان الحركة في المطار مستمرة، وهذا من يقوم به شركة الطيران الوطنية او الشركة الخاصة».

انا لا اقول ان هذا الموضوع لا يحكى فيه انما هناك طرق عديدة لذلك وانما كان هناك من خطة فلتبحث معنا، وأنا اؤكد ان ليس هناك من خطة، انما هناك شيء يركبه في رأسه الوزير ويقضي بتفويض ما تم إنجازه في الميدل ايست وهذا لا نسج به طالما نحن جالسين على هذه الكرسي ومؤتمنين على مصالح الشركة.

وأشار الى انه زار الوزير الصفدي بعد تعيينه شهر، وقال «خرجت متفائلاً من جو الاجتماع، لكن افعاله وجدتها غير اقواله». وقال «انا تعاملت مع الرئيس الشهيد رفيق الحريري ومع الرئيس ميقاتي ومع الرئيس كرامي ومع الرئيس السنيورة ومع الرئيس الحص ومع وزراء النقل، اول مرة ارى مثل هذه الهجمة الشرسة على الميدل ايست».

وأوضح «ان مصرف لبنان تدخل في العام 1996 لانتقاد الميدل ايست وأخذ اسهمها بناء على اتفاق الرؤساء الثلاثة في حينها، ومصرف لبنان لم يكن متحمساً لذلك انما دخل استناداً للقانون الذي يسمح له بذلك، ووفق الاصول القانونية وبناء لطلب الرؤساء الثلاثة ولاحقاً برعاية مجلس الوزراء وعندما لم يستطع احد ان يتلقف كرة النار التي كان اسمها في ذلك الوقت الميدل ايست تلقفها مصرف لبنان».

وعن قول الوزير بوجوب ان يبيع حصص لبنان اسهمها في الميدل ايست اوضح الحوت «ان مصرف لبنان كلف في 2001 و2002 مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي ايجاد مشتر للشركة لكنها لم تستطع ايجاد لا شريك استراتيجي ولا شريك مالي. اليوم عندما قلنا اننا نريد ان نطرح 25 او 30 في المئة من اسهم الشركة، نرى ان الوزير الصفدي بدأ يبحث بها، فكيف يريد الشيء وتقضي، ولمصلحة من التخبث بالشركة في الوقت الذي نحن على ابواب طرح اسهم الشركة».

ونفى الحوت ان يكون لديه معلومات حول خلاف بين الوزير وحاكم مصرف لبنان حول صفقة بيع البنك اللبناني للتجارة.

وقال «رحم الله رفيق الحريري ففي العام 1998 ارسل بطبلي وطلب مني تولي الادارة والتشغيل والصيانة في المطار لتشغيله وقال لي أسس شركة لتشغيل المطار لانه لكم مصلحة ان يبقى المطار يدار بشكل جيد وان تحافظوا على مستوى من الخدمات وليس لأحد مصلحة في ذلك غير الميدل ايست، وعملنا عن ستة أشهر وصرفنا نحو 6 ملايين دولار قبل ان نمضي العقد، لكن وقتها كان هناك رجالات دولة تحكي كلمتها وتلتزم بكلامها، اليوم ابن رفيق الحريري».

وأكد ان الشركة ستستمر في تقديم الخدمات الارضية في المبنى الجديد.



# الاقتصاد



كيف يتحول الاقتصاد الى مادة شعبية؟

410396 قارئ لموقع الاعمار والاقتصاد على الانترنت  
في عام 2005 مقابل 75331 في 2004

وثائق وخدمات اخبارية وتواصل لا تعرف حدودا

شهر تشرين الاول حقق المرتبة الاولى بدخول 56,900 قارئ

قطعت الاعمار والاقتصاد خطوات كبيرة رغم كل اعباء العام 2005, وتخطت  
الاطار المحدود لقراء الاقتصاد في لبنان لتصل الى ابعد مما توقعت, فتواصلت مع  
القراء في دول عربية واوروبية واميركية, وفي لبنان طالت الشرائح الاجتماعية  
المختلفة, وتمكنت من ان تقدم مادة تلامس الاهتمامات المتنوعة...  
الطموح لا زال كبيراً.. والايام تحمل تحديات جديدة للاعمار والاقتصاد  
لتحولها الى نجاحات اخرى..

visit [www.immarwaiktissad.com](http://www.immarwaiktissad.com)



feel free to send us your opinions, ideas and comments

## حاكم مصرف سورية المركزي تعاملاتنا مقطوعة مع «يوبي اس السويسري» منذ عامين

قال امين ميالة حاكم مصرف سورية المركزي ان العلاقات بين المركزي السوري وبنك (يوبي اس) السويسري مقطوعة منذ فترة تقارب السنتين مستغفرا اختيار المصرف السويسري هذا التوقيت للاعلان عن وقف تعاملاته المالية مع سورية.

واشار ميالة الى ان المصرف السويسري كان طلب منذ سنتين من المصرف السوري ايقاف العلاقات بينهما لاسباب ادارية اقتصادية تخص خطة عمله في المنطقة وهذا ليس بالخبر الجديد.

وابدى ميالة استغرابه ان ياتي المصرف السويسري ليعلم هذه القطيعة وهي القائمة منذ سنتين موضحا ان الفترة الماضية كانت لتصفية الامور العالقة واعادة ترتيب

الاوراق. واستبعد ميالة اية علاقة لهذا الاجراء بما استجد في المنطقة من احداث. من جهته قال درغام المدير العام للمصرف التجاري السوري ان قرار المصرف السويسري هو قرار مزعج في اطاره العام، فالتجاري السوري يحرص على ان تكون علاقاته جيدة مع جميع المصارف التي يتعامل معها.

مصرف كبير بموجوداته اما راتب الشلح رئيس اتحاد غرف التجارة السورية يرى ان قرار المصرف السويسري يمكن ان يعني في جوهره رغبته في الحفاظ على تعاملاته الواسعة مع زبائن في الولايات المتحدة ومصارفها، مشيراً الى ان «يوبي اس» لديه حسابات امريكية ضخمة ولا يرغب بمشاكل مع الولايات المتحدة.

واعتبر الشلح ان لا تاثير سلبي على المتعاملين السوريين ان وجدوا مع هذا المصرف فعندما قطع التعاملات المالية مع سورية فان الخيار امام المتعاملين السوريين هو سحب حساباتهم من هذا المصرف وايداعها في مصرف اخر بكل حرية ودون اية مشاكل.

وذكر درغام ان تاثير هذا القرار يبدو هامشياً على الارض او غير موجود لان التجاري السوري لديه شبكة واسعة من المصارف المراسلة في جميع انحاء العالم والشبكة التي يتعامل معها تؤمن له التغطية كاملة من اجل الاستمرار بعمله بشكل طبيعي موضحاً ان المصرف التجاري السوري ذو سمعة جيدة وهو

## «النقد الدولي» يعد تقريره السنوي؛ الاستثمارات نمت 165% في العام 2005

واضاف الكفري ان قيمة اجمالي التكاليف الاستثمارية لهذه المشاريع بلغت نحو 358 مليار ليرة سورية، وهذا يعني ان معدل نمو الاستثمارات خلال عام 2005 مقارنة بعام 2004 قد وصل الى نحو 165% مشيراً الى ان مناخ الاستثمار في سورية قد تحسن كثيراً خلال السنتين الماضيتين، الامر الذي يتناغم مع برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ عام 2001 وكان بطيئاً خلال عامي 2004-2005 الامر الذي انعكس ايجاباً على جذب المزيد من الاستثمارات وبخاصة الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي ارتفعت حصتها من 11%

تقوم بعثة صندوق النقد الدولي الممثلة بـ باهر حسن جمعه وريدي وهم خبراء اقتصاديون في ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي باعداد التقرير السنوي حول الاقتصاد السوري. واوضح مصطفى الكفري مدير مكتب الاستثمار ان الوفد قد زار المكتب للاطلاع على اهم التطورات التي طرأت على السياسات الاقتصادية السورية التي كان لها اثر كبير على تنامي الاستثمارات المستعملة باحكام القانون رقم 10 خلال عام 2005 .

## المؤتمر الاول للمصارف الاسلامية يستقطب 500 مشارك عربي واجنبي

صدر حديثاً والمشتقات المالية في منظور العمل المصرفي الاسلامي. كما يبحث المؤتمر التطور السريع لقطاع التامين الاسلامي «التأمين التكافلي» وانواع صناديق الاستثمار الاسلامية. بالاضافة للوسائل والسبل الكفيلة بانشاء سوق مالي اسلامي وذلك من خلال التركيز على تجارب عدد من الدول مثل ماليزيا، السودان اندونيسيا والبحرين. ويرافق المؤتمر الدورة الرابعة لمعرض البنوك والتجهيزات المصرفية والتامين

تحت شعار «افاق الصيرفة الاسلامية» يقام في سورية وعلى مدى يومي 17-14 من اذار المقبل المؤتمر الاول للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية وذلك في فندق الميريديان بدمشق.

وسيبحث المؤتمر قضايا مهمة منها الصيرفة الاسلامية ضمن اطار الشريعة والفقه والمفاهيم الاساسية للعمل المصرفي الاسلامي والمنتجات والخدمات المصرفية وصيغ التمويل الاسلامية، كما سيناقشون قانون المصارف الاسلامية في سورية الذي

## سورية وايران: مليار دولار حجم الاستثمارات .. و60 مليوناً للتبادل التجاري

خلال السنوات الاربع الماضية حسب رأي وزير الاقتصاد عامر لطفي الذي اوضح خلال الاجتماع الاقتصادي بين الجانبين في دمشق، ان معدل التبادل التجاري وصل الى ما يقارب 60 مليون دولار و57 مليون دولار عبارة عن صادرات ايرانية باتجاه سورية و3 ملايين دولار صادرات سورية باتجاه ايران.

خلال السنوات الاربع الماضية حسب رأي وزير الاقتصاد عامر لطفي الذي اوضح خلال الاجتماع الاقتصادي بين الجانبين في دمشق، ان معدل التبادل التجاري وصل الى ما يقارب 60 مليون دولار و57 مليون دولار عبارة عن صادرات ايرانية باتجاه سورية و3 ملايين دولار صادرات سورية باتجاه ايران.

## معمل سوري- اماراتي - بريطاني لانتاج السكر

طن سنوياً. ووضح الاخرس ان المشروع سيعتمد على تكرير السكر الخام متوقعا ان يبدأ الانتاج الفعلي منتصف العام 2007 وذكر ان الاعلان عن بدأ تنفيذ المشروع جاء على هامش اعمال مؤتمر السكر العالمي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي عقد في دبي يومي 23 و24 من الشهر الماضي بحضور كثيف من الشركات العالمية.

برأسمال 70 مليون دولار تم في دبي الاعلان عن البدء بتنفيذ مشروع انتاج السكر الابيض بالشراكة بين مجموعة الاخرس السورية ومجموعة من المستثمرين الاماراتيين وشركة EDF Ma البريطانية.

ويقام المشروع في المنطقة الصناعية سباء وذكر طريف الاخرس صاحب مجموعة الاخرس ان المشروع سيبتج 600 الف طن من السكر الابيض قابلة للزيادة الى مليون

## SOLS الفرنسية للقطنيات ترغب بالاستثمار في دمشق

القطنية السورية بالاستفادة من جودة الاقطان السورية في هذا المجال لا سيما الموضوع يتعلق بكميات كبيرة «ملايين القطع» من الكنزات القطنية المتنوعة مشيراً الى انه سبق له التعامل مع عدد كبير من الاشخاص الذين يديرون مؤسسات متعددة في سورية وكل منهم يلقي بالمسؤولية على الاخر.

تدرس وزارتا الصناعة والاقتصاد وغرفتا الصناعة والتجارة الطلب المقدم من مدير شركة SOL الفرنسية لانتاج الالبسة القطنية وهي الشركة الاولى في فرنسا والثانية على مستوى العالم والذي ابدى فيه مدير الشركة رغبته بايجاد تعاون طويل الامد مع الجانب السوري وخلق شراكة مع المصنعين للالبسة

## صادرات الالبسة السورية الى اميركا زادت بنسبة 85%

قال هيثم حلبى عضو غرفة صناعة دمشق ان المستشار الاقتصادي للسفارة الاميركية بدمشق اكد ان الصادرات السورية من الالبسة الى الولايات المتحدة في عام 2005 زادت بنسبة 85% عن العام السابق.

واضاف حلبى في تصريح له حول معرض موتكس ان المنتج السوري في صناعة الالبسة اصبح ينافس السلع الاخرى في الدول المجاورة بعد صدور قرارات تتعلق بالغاء ضريبة الالات وتخفيض الرسوم الجمركية.

وتوقع ان يصل عدد زائري المعرض الى 20 الف زائر من سورية ودول عربية واجنبية وخاصة ان لجنة موتكس وجهت دعوة مجانية لنحو 15 شركة اوروبية عاملة بالصناعات النسيجية، ويذكر ان المعرض يقام خلال الفترة من 16-19 شباط الحالي في مدينة المعارض بدمشق.

## انضمام سورية للاتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار

اعلن المركز الدولي لتسوية النزاعات الخاصة بالاستثمار في واشنطن انضمام سورية الى اتفاقية تسوية النزاعات الخاصة بالاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى.

ورحب المركز بعضوية سورية وقال في رسالة الى السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى ان هذه العضوية ستدخل حيز التنفيذ في 24 من الشهر القادم مشيراً الى ان جميع المراسلات الخاصة بالاتفاقية سيتم توجيهها الى مدير المالية ممثلاً للحكومة السورية.

وفي تصريح له اكد مصطفى ان هذا الانضمام يجعل سورية جزء من منظومة الاستثمار الدولية ويطمئن المستثمرين بان المناخ المناسب الذي يحفظ حقوقهم وممتلكاتهم متوفرة في سورية وهو الامر الذي من شأنه تشجيع الاستثمار وتوظيفه في سورية.

من جانبه علق مصطفى الكفري مدير مكتب الاستثمار على ان هذا الانضمام يلبي شروط المستثمر وسرعة البت في القضايا المتعلقة بالاستثمار.

واضاف ان سورية وافقت على كافة القواعد والمبادئ التي تتبعها دول العالم لتسوية نزاعاتها المتعلقة بالاستثمار ما يجعل المستثمرين اكثر رضا وثقة في المستقبل .

واعتبر عدد من الفعاليات الاقتصادية والصناعية ورجال الاعمال انضمام سورية الى هذه الاتفاقية مؤشراً على ان سورية تفكر بعمق بالاستثمار مشيرة الى ضرورة الانضمام الى مزيد من الاتفاقيات الدولية في المجالات المالية والمصرفية والقضائية والتأمينية لضمان وتوفر مناخ استثماري يسهم باستقطاب الاستثمار المالي على مستوى الافراد والشركات.

## 44 مليون يورو منحة المانية لمشروعات مائية واصلاحية

في خطوة جديدة نحو تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني بين سورية وجمهورية المانية الاتحادية تم في هيئة تخطيط الدولة التوقيع على الاتفاقية المالية المقدرتها بمبلغ 34 مليون يورو للعام 2005 .

وتوزع الاموال المخصصة بموجب هذه الاتفاقية على نحو 30 مليون يورو قرض 4 ملايين يورو منحه لشروط صندوق الدراسات والخبراء.

ومن اهم الشروط التي تضمنتها الاتفاقية هو ان مدة القرض 40 سنة منها عشر سنوات فترة سماح وبفائدة 75, 0%

كما وقع الجانبان ايضا على الرسائل المتبادلة الخاصة بمشروعات التعاون الفني لعام 2005 حيث تقدم حكومة جمهورية المانية الاتحادية الى سورية بموجب هذه الرسائل مساهمة مالية بقيمة 7 ملايين يورو كمحنة لمشروعات الدعم المؤسساتي للقطاع المالي. وذكر السفير الالماني الدور الكبير للخطوة الخمسية العاشرة والتي تساهم بدعم وتطوير اقتصاد السوق الاجتماعي وهي امور اساسية لنجاح تحقيق رفاهية المواطن معتبراً ان هذا الجانب يشكل اساساً واضحاً للتعاون بين البلدين.

وابدى (فولكمار) استعداد المانيا لتقديم خلاصة التجارب التي قامت بها في مسالة تحويل الاقتصاد من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد سوق اجتماعي وذلك عن طريق خبراء المان ياتون الى سورية او تاهيل كوادر سورية في المانيا.

## صرافات لتحويل الدولار واليورو الى ليرة

ذكر درغام مدير عام المصرف التجاري السوري ان المصرف سيطلق خلال ايام خدمة تحويل العملات الاجنبية (الدولار - اليورو) عن طريق الصرافات الالية التي ستوزع في المناطق الرئيسية من العاصمة في خطوة اولى ثم توزع على باقي المحافظات.

واضاف حول سعر صرف الليرة تجاه الدولار سوف يهبط الى دون 54 ليرة للدولار الواحد بعد ان وصل الشهر الماضي الى 61 ليرة للدولار الواحد وهو ما يؤكد ان ما حدث لم يكن بسبب اقتصادي وانما راجع الى حالة الملح والشائعات مشيراً الى ان كل شخص «قلب» الليرة الى دولار يعيدها اليوم لانه كلما تاخر يخسر اكثر فاكثراً.

وفيما يتعلق بابرز خطط المصرف خلال العام 2006 اشار الى ان المصرف سوف يستكمل عملية الاتمه التي انتهت في ستة فروع خلال الشهر الاخير من العام الماضي حيث سيكون 50 فرعاً مؤتمتاً خلال شهر حزيران القادم الى جانب افتتاح مكاتب خدمات جديدة حيث سيكون التعامل امام موظف واحد يجري له الخدمات التي يطلبها.

ومن الخدمات الجديدة امكانية طرح خدمة الفوترة الالكترونية وسيتم المباشرة بها لفواتير الكهرباء عبر الصرافات الالية بطاقات مسبقة الدفع وبطاقة دفع، وهي مرحلة اولى لطرح هذه الخدمة بالنسبة لقطاعات اخرى مثل المياه، الهاتف، الخدمة الخليوية ومن ثم ما يتعلق ببعض الضرائب.

## موجودات المصارف العربية نمت 20% ووصلت الى تريليون دولار

د. جوزيف طرييه \*

يشهد الاقتصاد العربي منذ عامين بشكل خاص طفرة اقتصادية غير مسبوقه وهي ناجمة بصفة اساسية عن الارتفاعات الكبيرة في اسعار النفط العالمية الى مستويات عالية جدا، حيث تجاوز سعر برميل النفط عتبة 35 دولار أميركي في العام 2004 و50 دولار في العام 2005 وهو حاليا يناهز 60 دولارا، الامر الذي ترتب عليه حصول فوائض سيولة كبيرة طالت عموم دول مجلس التعاون

### اداء القطاع المصرفي العربي:

وفي هذا المجال، فقد حقق القطاع المصرفي العربي، حسب الإرقام الأولية المتاحة عن تطور الأجهزة المصرفية العربية لعام 2005، نموا ملحوظا قارب 20% في اجمالي موجوداته بالمقارنة مع نمو نسبته 5, 13% في العام 2004. وبذلك وصلت قيمة الموجودات الاجمالية للمصارف العربية الى أكثر من تريليون دولار في نهاية العام 2005، بعدما كانت حوالي 883 مليار دولار في نهاية 2004. وهناك زيادات ملحوظة ايضا في محفظة القروض والتسليفات بنسبة تقارب 3, 22% في عام 2005 مقابل 17% عام 2004، وفي قاعدة الودائع بنسبة تقارب 5, 13% مقابل 10%، وفي قاعدة حقوق المساهمين بنسبة تقارب 7, 21% مقابل 14% لذات الفترة. وقد شهدت كل الاسواق المصرفية العربية زيادة في نشاطها، وسجل زيادات كبيرة في أصول الأجهزة المصرفية في دول مثل الامارات بنسبة تعدت 60%، والعراق 30%، والسودان 25%، وليبيا 20%، والبحرين ومصر 18%، وقطر 17%، واليمن 16%، والاردن 15%، وسلطنة عمان 12%، والمغرب والكويت 10%، وتونس وسوريا حوالي 5%، ولبنان حوالي 2, 5%.

وتود أن نشير هنا الى أن هذه التطورات الإيجابية الحاصلة في القطاع المصرفي العربي ترتبط بشكل كبير بحركة التطوير المتواصل والمكثف الذي تتبناه المصارف العربية عموما على كافة الأصعدة، ولا سيما على اصعدة التقدم الحاصل بالالتزام بمعايير العمل المالي والمصرفي الدولي مثل معايير بازل، المعايير المحاسبية، معايير مكافحة تبييض الاموال وتحويل الراهب، وغيرها من المعايير الدولية، وتطوير أنظمة وسياسات وممارسات ادارة المخاطر المصرفية والمالية، وعصرنة وتنويع قاعدة الخدمات والمنتجات بما يجاري متطلبات الصناعة المصرفية الحديثة، والاستثمار المهادف والفعال في تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية وغيرها...

### تطورات المشهد المصرفي العربي:

لقد تغير المشهد المصرفي في العالم العربي كثيرا خلال العام 2005 قياسا على السنوات السابقة، حيث تم رصد العديد من التحولات والتطورات الجذرية الأساسية في الاسواق المصرفية العربية، وأسهموا في هنا أن أوجز أهم التطورات:

أولا: تسارع عمليات الدمج والتملك والخصخصة في معظم الدول العربية:

شهد عام 2005 تركز هذه العمليات بصفة اساسية في مصر، حيث شهدت الساحة المصرفية المحلية تطورات متسارعة باتجاه الاندماجات والتملك، وإعادة هيكلة البنوك العامة وماليا واداريا، والخصخصة، وذلك بهدف رفع كفاءة القطاع المصرفي المصري. وفي هذا المجال، فقد تم اصدار القواعد والاجراءات الخاصة بعمليات الاندماج سواء الطوعي او الاجباري، ونتيجة لذلك، فقد تم ما يلي:

1- حصول ثماني عمليات استحواد بغرض الاندماج تتمثل في اندماج:

- أ- بنك مصر اميركا الدولي في البنك العربي الافريقي.
- ب- فروع بنك اميركا اكسبرس في البنك المصري الاميركي.
- ت- بنك كريدبي ليونيه في بنك كريدبي اجريكول (كاليون).
- ث- بنك مصر اكستريور في بنك مصر.
- ج- بنك المهندس في البنك الاهلي المصري.
- ح- بنك مصر الدولي في البنك الاهلي سويسيه جنرال.
- خ- بنك بور سعيد الوطني فيبنك الشركة المصرفية العربية الدولية.

د- البنك العقاري مصر العربي في بنك التعمير والاسكان. بحث انخفاض عدد المصارف العاملة في مصر من 57 مصرفا في بداية عام 2004 الى 45 مصرفا في نهاية العام 2005، ومن المتوقع ان يصل الى 30 مصرفا في نهاية العام الحالي.

2- وفي اطار الخصخصة، فقد تم بيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة، حيث بلغ عدد العمليات في هذا المجال سبعة اهمها:

- أ- بيع حصة بنك القاهرة باركيلز.
- ب- بيع حصة البنك الاهلي في البنك الاهلي سويسيه جنرال.
- ت- بيع حصة بنك مصر في كل من بنك مصر الدولي وبنك مصر رومانيا.

3- كما دخل السوق المصرفية كل من:

- أ- بنك لبنان والمهجر الذي تملكه بنك مصر رومانيا.
- ب- بنك بيريوس اليوناني الذي تملكه البنك المصري التجاري

4- ويجري حاليا عرض مصارف مصرية عدة للبيع ثانيا: تتنافس شديد في عدد من الدول العربية على اقامة مراكز مالية ومصرفية دولية.

ثالثا: تنامي حركة الانفتاح والتحرر المصرفي في كافة الدول العربية:

ويسجل في هذا المجال التطورات الرئيسية في بعض الدول العربية:

1- في القطاع المصرفي السوري، شكلت هذه التطورات على سبيل المثال حوافز اساسية لدخول عدة مصارف خاصة عربية، حيث:

- أ- باشرة اربعة مصارف منها اعمالها في عامي 2004 و2005 وهي: - بنك سورية والمهجر - مصرفي بيمو السعودي الفرنسي - المصرفي الدولي للتجارة والتحويل - بنك عودة سورية
- ب- هناك مصرفان خاصان عربيان سيباشران عملهما قريبا وهما: - المصرف العربي
- ج- بنك بيلوس سورية - كما توجد عدة طلبات ترخيص هي حاليا قيد الدراسة من قبل مصرف سوريا المركزي.

## نمو اقتصاد البحرين تجاوز 5,5% في 2005

قال الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية البحريني محمد بن عيسى آل خليفة ان اقتصاد بلاده نما بمعدل يتجاوز 5, 5% في العام الماضي، متوقعا ان يكون النمو أكبر في العام الجديد.

## «قطر للبترو» تبرم عقودا بأكثر من 4 مليارات دولار

أبرمت شركة «قطر للبترو» خلال العام 2005 ما مجموعه 312 عقدا قيمتها نحو 4 مليارات و162 مليونا و864 الفا و660 دولارا اميركي. وأشار بيان للشركة، الى ان مجموع قيمة العقود المرساة، يزيد على مجموع القيمة التقديرية بنسبة 22, 49%، بسبب ارتفاع اسعار عقود الانشاءات المدنية، ومنها عقد توسعة وتطوير ميناء رأس لفان، الذي تم ارساؤه بقيمة 7 مليارات و563 مليونا و782 الفا و196 و391 مليونا و466 الف ريال كقيمة تقديرية للمشروع.

## السعوديون اشترؤا

### 1,9 مليارا لنفقات السفر

أجرى السعوديون تحويلات مالية من الريال الى العملات الأجنبية، لاغراض السفر، قيمتها 1, 9 مليار دولار، خلال عام 2005، وتحديدا في الفترة من كانون الثاني حتى تشرين الثاني الماضيين.

وقال موظف في البنك السعودي-الاميركي في جدة: «ان السعوديين يفضلون شراء الدولار نقدا، والشيكات السياحية المقومة بالدولار، مشيرا ان حجم التحويلات المالية التي اجراها السعوديون خلال اجازة الصيف بلغ 2, 2 مليار ريال».

لكن اللافت في احصاءات «ساما» ان الاجانب المقيمين في السعودية اشترؤوا عملات اجنبية لاغراض السفر عام 2005 بقيمة 3, 3 مليار ريال، ولدى اضافة هذا الرقم الى المبالغ التي اشترأها السعوديون، يصبح مجموع ما باعتته المصارف السعودية من العملات الأجنبية 10, 8 مليار ريال.

## نمو الاقتصاد العربي الاعلى في العالم للسنتين المقبلتين

رسمت مؤسسة الابحاث البريطانية «ايكونوميست انتلجيان يونيت» صورة «ورديّة» لمستقبل اقتصاد المنطقة العربية خلال الاعوام القليلة المقبلة، مرجحة انهما ستتعمر بطرف «تميزة» تسهم في الحفاظ على ما حققته من ازدهار اقتصادي لافت على مدى السنوات القليلة الماضية.

وتوقعت المؤسسة الدولية ان تحقق منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا معدلات نمو تعد الاعلى في العالم خلال العامين المقبلين بنسبة نمو في اجمالي الناتج المحلي تصل الى 5%، لا سيما في ضوء التحولات الاقتصادية التي تشهدها وانتقال محركات النمو الرئيسية الى آسيا.

وبنت المؤسسة تنبؤاتها اعتمادا على دراسة اجرتها، ترجح استمرار معدل النمو السريع في المنطقة لفترة أطول بناء على تطلعات النمو العالمي المتوقعة لعام 2030، التي تشير الى احتمال تضاعف معدل نمو الناتج الاجمالي في المنطقة خمسة اضعاف خلال السنوات الخمس وعشرين المقبلة.

واعتر كبير مطلبي الشؤون الاقتصادية للشرق الاوسط وكبير مطلبي شؤون الطاقة في المؤسسة ديفيد بتر اقتصادات المنطقة من بين الاقتصادات الاسرع نمو في العالم، مشيرا الى انها «بدأت تلحق بركب الاقتصادات المتطورة» اعتمادا على عوامل عدة، اهمها ارتفاع اسعار النفط الخام وتنامي حجم الاستثمارات الموجهة الى المنطقة وتطبيق كثير من برامج الإصلاح الفعالة.

## اخبار عربية مصرفية ومالية

## «سيتي غروب» يدير ثروات عربية بـ10 مليارات دولار

يجوب كبار المسؤولين في مؤسسة سيتي غروب الاميركية ارجاء المنطقة العربية هذه الايام لاستقطابا لاثرياء العرب الذين تعاطفت ثروتهم أخيرا بفعل الارتفاع القياسي لاسعار النفط والنشاط غير المسبوق في اسواق العقار والاسهم.

وكشف هؤلاء المسؤولين خلال ورشة عمل نظمها المصرف في دبي بعنوان «آفاق الاستثمار وفرصه في عام 2006» ان سيتي غروب تدير ثروات عربية لا تقل عن 10 مليارات دولار.

ويتسلح الخبراء الاقتصاديون في سيتي غروب بخمسة اتجاهات استثمارية ومحتملة حول العالم خلال عام 2006، لاستقطاب عملاء جدد في المنطقة وغيرها، على اعتبار ان هذه الاتجاهات تساعد على «تشكيل محافظهم الاستثمارية المناسبة لهم للعام الجاري والاعوام التالية».

ومن بين اهم الاتجاهات الاستثمارية التي ركز عليها المسؤولون في المصرف خلال ورشة العمل، هي تنامي مستويات عمليات اعادة شراء الاسهم وتوزيع الارباح من قبل شركات ومؤسسات تملك قدرا كبيرا من السيولة النقدية، واستمرار الارتفاع الملحوظ في اسعار سلع معينة (كمصادر الطاقة في وجه التحديد)، واستمرار نهج الإصلاح المالي والاقتصادي وعمليات تحرير الاسواق في كل من اليابان واوروبا.

يتوقع هؤلاء ان تساهم مجموعة من العوامل في انخفاض معدلات السيولة خلال عام 2006. حيث تظهر المؤشرات استمرار البنك المركزي اميركي في تشديد قبضته على نسب الفائدة في عام 2006، ويبدو كذلك بأن البنك المركزي الاوروبي سيتبع النهج ذاته، كما يعزز هذه التوقعات قيام الصين بتحرير عملتها مقابل الدولار وبالتالي انخفاض الطلب على الدولار من جانب المصارف الآسيوية.

كما تنبأ المصرف بارتفاع في اسعار السلع، على رأسها قطاع الطاقة والنفط نتيجة لارتفاع الطلب ومستويات العرض المحدودة، وذلك اعتمادا على «النمو الهائل والسريع الذي تشهده اقتصادات الدول النامية مثل الصين والهند وحاجتها المستمرة للمواد الخام ومصادر الطاقة و سلع أخرى، التي تعتبر عوامل محفزة لارتفاع اسعار السلع حول العالم».

اما الاتجاه الآخر في الاقتصاد العالمي خلال عام 2006، فهو تحرير الاسواق في اوروبا واليابان، وذلك «بعد مرور ما يزيد عن عقد كامل من الركود الاقتصادي الذي اصاب ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بدأت اقتصادات اوروبا واليابان باستعادة عافيتها، ما ييشر بظهور فرص استثمارية اضافية».

## أول استثمار اسلامي عقاري في الصين

افاد مصرف شامل، وهو مصرف تجاري واستثماري اسلامي في البحرين، عن اطلاق «مضاربة شامل» في العقارات الصينية تبلغ قيمتها 100 مليون دولار، وتعتبر اول استثمار اسلامي على الاطلاق في سوق العقارات الصينية. وسوف تستثمر اموال هذه المضاربة في شركة خوان هوانغ، وهي شركة «صندوق» تأسست بين مصرف شامل و«سي اي تي سي»، من مجموعة شركات رئيسة مملوكة للحكومة الصينية.

واعتر «الشامل» مجموعة «سي اي تي سي» واحدة من بين أكبر الكيانات الاقتصادية المملوكة للدولة في الصين، بقيمة تزيد أصولها على 86 بليون دولار، وفي ايلول 2005 انفتحت «سي اي تي سي اي سي» و«دار المال الاسلامية القابضة» التي يتبع لها مصرف شامل، على اقامة علاقات تعاون طويلة المدى، يطور خلالها عدد من الفرص الاستثمارية في السوق الصينية، وعلى ذلك تكون «مضاربة شامل» في العقارات الصينية هي اول المشاريع المشتركة في اطار هذا التعاون.

وقام رعاة الصندوق بالفعل بالمساهمة بنسبة 20 مليون دولار من اجمالي قيمة اكتتاب رأس مال شركة الصندوق، حيث استثمر مصرف شامل ومجموعة «سي اي تي سي» 12, 5 مليون دولار على التوالي.

## البنك السعودي البريطاني:

### زيادة الارباح 52% اي 2,504 مليوني ريال

اعلن البنك السعودي البريطاني «ساب» تحقيق ارباح صافية للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2005، بلغت 668 مليون دولار اميركي وتمثل زيادة نسبتها 52, 2% مقارنة بصافي الارباح المحققة لعام 2004.

## ارباح بنك الكويت الوطني لعام 2005: 704 ملايين دولار بنمو قياسي 37%

أعلن بنك الكويت الوطني انه حقق ارباحا صافية قياسية بلغت 704 ملايين دولار لعام 2005 في مقابل 515 مليونا عام 2004، اي بزيادة قياسية نسبتها 37%. كذلك ارتفع العائد على الموجودات الى 3, 5% والعائد على حقوق المساهمين الى 6, 36% وهما من أعلى المعدلات المصرفية العالمية.

## 358 مليار دولار حجم الاستثمارات في الاسواق الناشئة

## 377 مليار دولار عجز الميزانية الاميركية عام 2006

377 مليار دولار هي قيمة العجز المتوقع في الموازنة الاميركية للعام 2006، وذلك حسبما اشارت تقديرات مكتب الموازنة في الكونغرس الاميركي، وكانت قيمة العجز العام الماضي وصلت الى 318 مليار. واعتبر المكتب من جهة اخرى ان معدل النمو الاقتصادي سيكون 3,6% في عام 2006 و4,3% في 2007.

العوائد والارباح. وتشير توقعات المعهد، الى ان صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الى آسيا يمثل 41%، من اجمالي التدفقات على الاسواق الناشئة هذا العام، حيث كان نصيب الصين وحدها نحو 70% من اجمالي تدفقات المنطقة. كما يتوقع ان تبلغ الاستثمارات في افريقيا والشرق الاوسط نحو 7%، من المجموع، ثلاثة ارباعها في مصر وجنوب افريقيا.

الاسواق الناشئة، تعكس عددا من التوجهات. فإلى جانب استمرار النمو الاقتصادي العالمي البارز، طورت السلطات المعنية في عدد كبير من اقتصادات الاسواق الناشئة، ادارة السياسات الاقتصادية في السنوات الاخيرة، ما دفع نحو مزيد من النمو، وتراجع التضخم وانخفاض نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي. ويعكس هذا التطور الواضح أهمية متزايدة لهذه الاقتصادات، وأحوال السيولة الدولية التي تبحث عن

كشف عضو مجلس ادارة معهد التمويل الدولي في واشنطن والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني ابراهيم شكري دبدوب، ان التدفقات الاستثمارية على الاسواق الناشئة خلال عام 2005 سجلت رقما قياسيا جديدا بلغ 385 مليار دولار، بزيادة نسبتها 40 مليار دولار قياسا عن العام 2004، وبزيادة بلغت 324 مليار دولار قياسا بعام 1996. وتوقع استمرار مستويات النمو خلال 2006. وأوضح ان التدفقات القوية للاستثمارات الاعلمية في

## أرقام ومؤشرات ذات دلالة

- حوالي 85% من الشباب بين 15 و24 سنة يعيشون في الدول النامية.
- 66 مليون شاب هم عاطلون عن العمل، وهناك عدد أكبر من العمال يطلبون العمل.
- حوالي 500 مليون شاب يتوقع دخولهم في القوى العاملة في العالم خلال العقد المقبل.
- ان نسبة البطالة عند الشباب تفوق بمرتين او ثلاث مرات نسبة البطالة عند الكبار.
- نسبة البطالة عند الشباب في جنوب افريقيا ارتفعت من 45% الى 56% بين عامي 1995 و2000.
- نسبة البطالة عند الاناث الشبابات في بعض الدول الصناعية تفوق بـ20% نسبة البطالة عند الشباب الذكور.
- يوظف القطاع الخاص الشباب في حوالي 93% من وظائفه، والاجور في القطاع الخاص هي ادى بـ44% من القطاع العام وايضا من دون الضمان والحوافز.
- انخفضت تغطية الضمان الاجتماعي لشباب اميركا اللاتينية من 44% عام 1990 الى 38% عند نهاية العقد.



هل لا تزال اليد العاملة العنصر الاول في الانتاج؟

## استفتاء: ارتفاع نسبة التفاؤل بالمستقبل على المستوى العالمي

اما من ناحية الازدهار الاقتصادي فان 43% من المستفتين على مستوى العالم يعتقدون بان الجيل القادم يعيش في عالم اكثر ازدهارا من الناحية الاقتصادية.

وعند تقسيم النتيجة الى مناطق فإن أوروبا الغربية هي الأكثر تشاؤم حيث 18% من المستفتين يشعرون بان العالم سوف يكون اكثر ازدهارا بالنسبة للجيل القادم و53% يعتقدون العكس. رغم كون الاميركيين اقل تفاؤلا بالنسبة لهذه المسألة حيث 54% من المستفتين في منطقة آسيا يعتقدون بان الجيل القادم سوف يعيش في عالم مزدهر و18% يعتقدون العكس.

وبالمقارنة مع المسوحات السابقة فإن هناك مستفتين أكثر تفاؤلا. من جهة أخرى كان هناك سؤال مطروح على المستفتين حول مسألة المقارنة ما بين السياسيين ورجال الاعمال.

كانت النتيجة ان رجال الاعمال يحظون بثقة أكبر من السياسيين بالنسبة للمستفتين حيث كان الانتقاد الأكبر للسياسيين موجه نحو عدم مصداقيتهم. 61% من المستفتين يرون ان السياسيين يستجوبون بسهولة لضغوطات من هم أقوى منهم.

الافارقة هم الأكثر انتقادا لسياسيهم حيث 79% من المستفتين قالوا ان قاداتهم السياسيين غير جديرين بالثقة. اما بالنسبة للاولويات المطلوبة من القادة تركيز اهتمامهم عليها فهي تشجيع النمو الاقتصادي وتحسينه نالت 17% من أصوات المستفتين في حين اولوية ردم الموهة ما بين الاغنياء والفقراء نالت 16%، وحماية البيئة نالت 14% والقضاء على الفقر المدقع والمجاعة نالت 12% اما اولوية القضاء على الحروب والارهاب نالت 10%.

حيث 54% من المستفتين يعتقدون بان العالم سوف يكون اقل امنا بالنسبة للجيل القادم بينما 19% يشعرون بان العالم سوف يكون أكثر امنا.

في منطقة الشرق الاوسط، المنطقة التي تشهد العديد من النزاعات، 24% من المستفتين يشعرون في الجيل القادم سوف يعيش في عالم اكثر امنا، بينما 30% يعتقدون العكس.

ويظهر الرسم البياني التفاوت في الاجابة على السؤال عينه ما بين الاستفتاءات الثلاث والتي جرت في عام 2003، 2004 و2005.

أفضل من السياسيين من ناحية المصداقية. رغم هذا يوجد هناك نقد مستمر لرجال الاعمال في انهاء العالم لكن النقد الموجه لهم يختلف في خواصه عن النقد الموجه للسياسيين.

النقد الموجه للسياسيين يتمحور بشكل اساسي حول مسألتين وهما اولاً استجابة رجال الاعمال للضغوط التي يتعرضوا لها من قبل من هم أقوى منهم وثانياً بانه لديهم مسؤولية وقوة كبيرة في ايديهم.

من جهة ثانية فإن الآراء حول ما اذا كان الجيل القادم سوف ينعم بعالم اكثر امان كانت متنوعة حيث 35% من المستفتين يعتقدون بان التغيير سوف يكون ضئيلا في حين 30% يعتقدون بان حالة الامن العالمية سوف تتبدل.

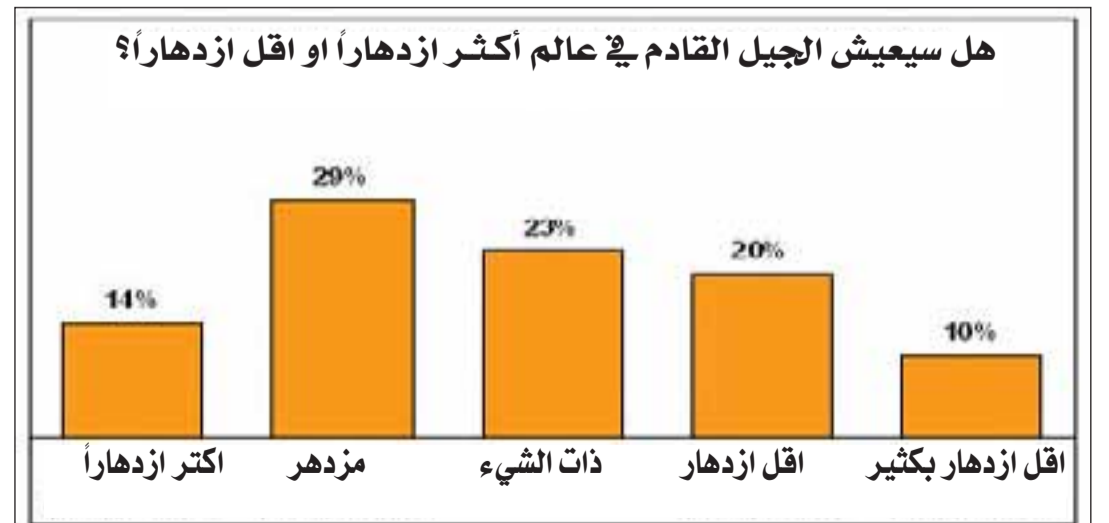
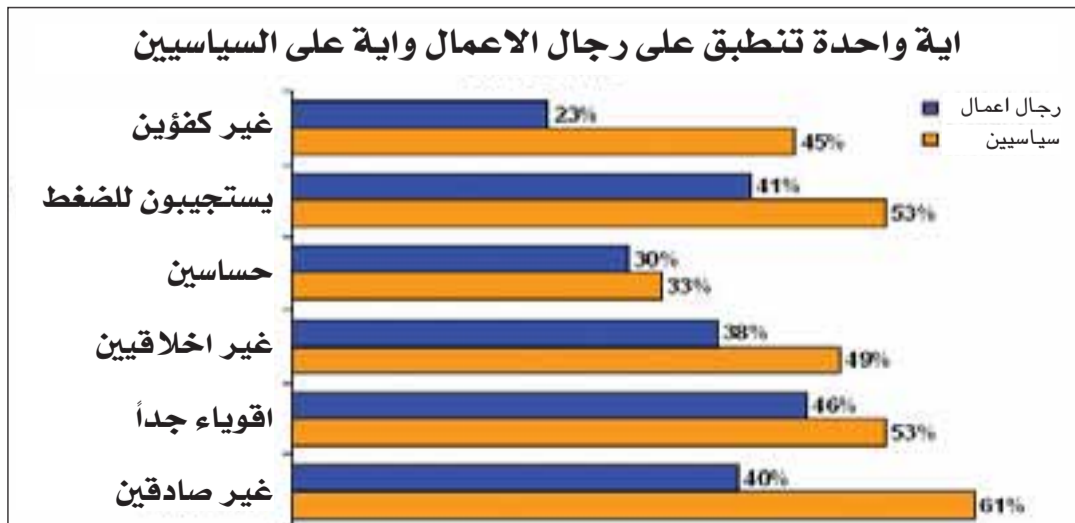
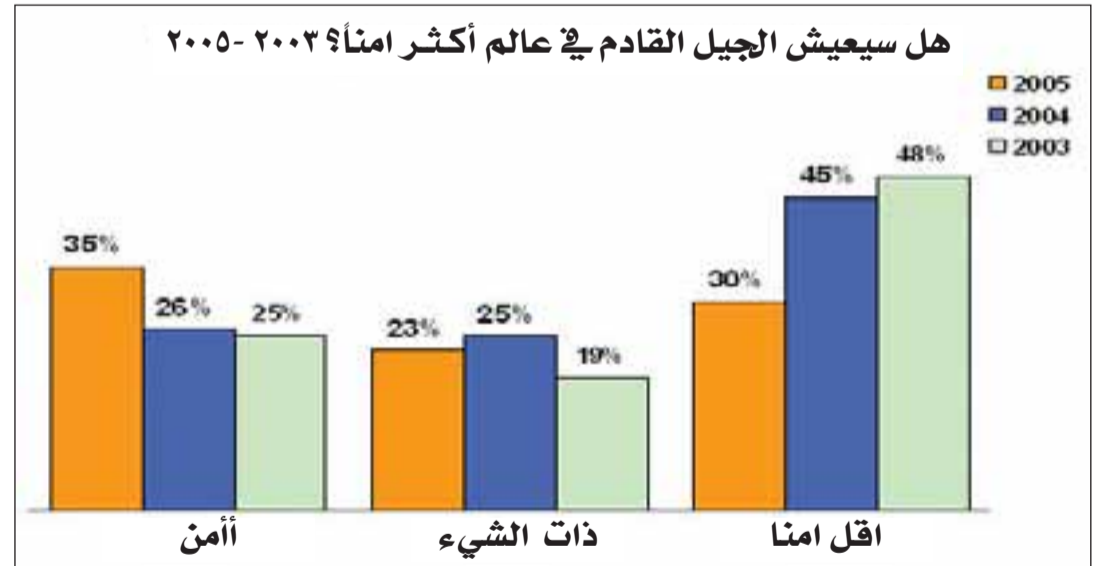
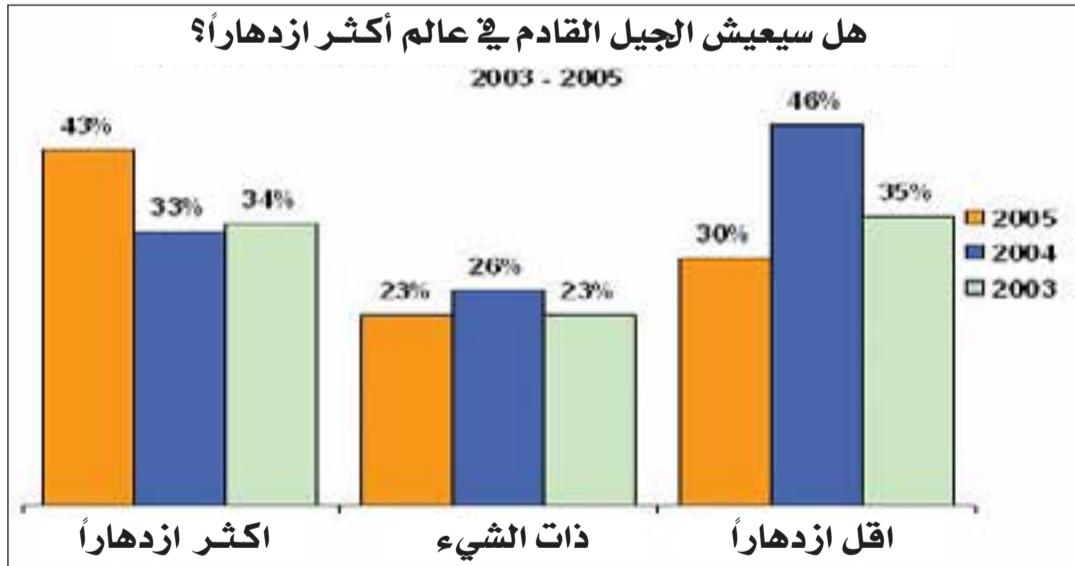
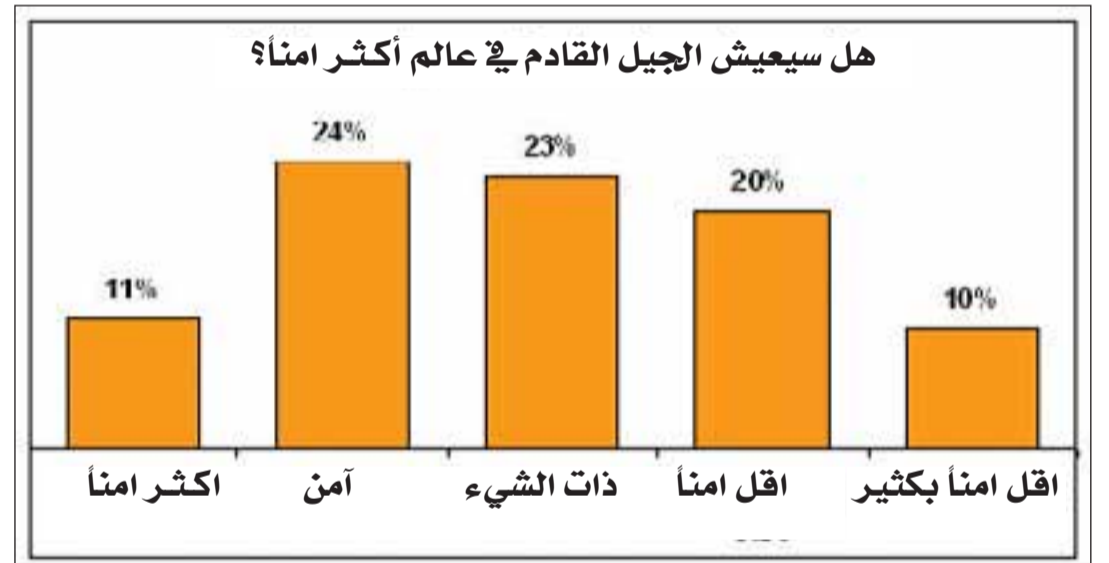
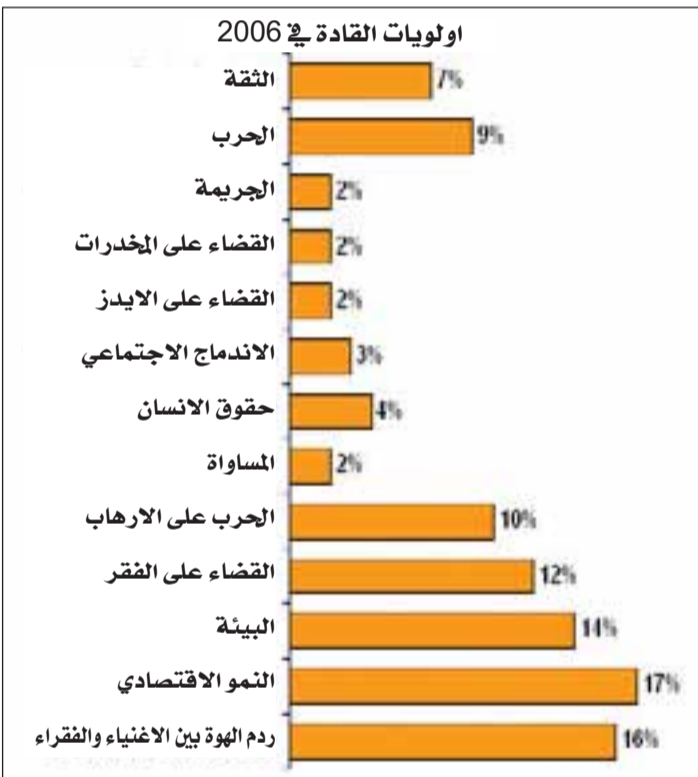
مناطقيا أوروبا الغربية هي اكثر المناطق تشاؤما في العالم حول مسألة رؤيتهم للامن في العالم. حيث 67% ممن هم في هذه المنطقة يشعرون بان الجيل القادم سوف يعيش في عالم بمستوى التشاؤم

أجرى المنتدى الاقتصادي العالمي مسحة السنوي، بالاشتراك مع «صوت الشعب» لمعرفة رأي الناس حول مسألة تفاؤلهم بالمستقبل ومدى ثقتهم بقاداتهم السياسيين. بالمجمل معظم سكان العالم كانت اجاباتهم للمسح تشير لعدم ثقتهم بالقادة السياسيين وبأن هؤلاء القادة يمكن التأثير عليهم بسهولة.

وشمل المسح ما يقرب 50,000 الف شخص موزعين في 60 بلد من بلاد العالم. هذه العينة تمثل أكثر من 2 مليار مواطن في العالم.

سؤال المستفتون حول مسألة نظرهم للامن في العالم والازدهار الاقتصادي بالنسبة الى الجيل القادم وكانت النتيجة بان هناك ارتفاع في مستوى تفاؤلهم حول هاتان المسألتان على مستوى العالم باستثناء المستفتين في أوروبا الغربية فهم اقل تفاؤلا من بقية سكان العالم.

كما لحظ الاستفتاء بان رجال الاعمال في نظر المستفتين هم



# GLOBAL EMPLOYMENT TRENDS: unemployment remained unchanged after 2 years of decline.

**Global employment situation**  
Despite robust GDP growth in 2005, labour market performance worldwide was mixed, with more people in work than in 2004 but at the same time more unemployed people than the year before. Overall the global unemployment rate remained unchanged at 6.3 per cent after 2 successive years of decline.

At the end of 2005, 2.85 billion people aged 15 and older were in work<sup>1</sup>, up 1.5 per cent over the previous year, and up 16.5 per cent since 1995.<sup>2</sup> How many of the new jobs created in 2005 were decent jobs is difficult to estimate at this point but given the experience of the last years it is not likely that it is the majority.

The last decade has witnessed a marginal decline in the global employment-to-population ratio, which is the share of the world's working-age population (aged 15 years and older) that is in work. It stood at 61.4 in 2005, which is 1.4 percentage points lower than ten years ago (see figure 1 and table 3). The decrease was stronger among young people (aged 15 to 24). Within this group the global employment-to-population ratio decreased from 51.7 in 1995 to 46.7 in 2005. Part of this is explained by the increasing proportion of young people in education. Among adults (aged 25 years and older) the global employment-to-population ratio declined from 66.8 to 66.3 between 1995 and 2005. Examining the adult age range by sex reveals different trends between women and men: while the share of employed adult males fell by 1.3 percentage points to 80.8 per cent, the share of the adult female population that was in work grew. In 2005, 52.2 per cent of adult women were employed, compared with 51.7 per cent in 1995. The gap in the employment-to-population ratio between women and men thus has narrowed but remains wide.

According to the latest IMF estimate<sup>3</sup> global output continued to grow at a robust pace of 4.3 per cent during 2005. This was less than the 5.1 per cent increase in 2004. Global labour productivity (measured as output per worker) rose by 2.6 per cent in 2005, down from 3.0 per cent in 2004. Since 1995, global labour productivity has grown at an average annual rate of 2 per cent, while GDP has grown at an average annual rate of 3.8 per cent. As GDP growth is the sum of productivity growth and employment growth (or in simple words the additional output that is produced because people work more efficiently and because more people work) it becomes clear that over the last ten years growth was caused more because of a rise in productivity than because of a rise in employment. Such a trend is not necessarily threatening for workers if higher productivity growth leads to increasing wages, but as discussed below this is not always the case.

The world's unemployment rate stood at 6.3 per cent, unchanged from the previous year and 0.3 percentage points higher than a decade earlier. In total, nearly 191.8 million people were unemployed around the world in 2005, an increase of 2.2 million since 2004 and 34.4 million since 1995. Almost half of the unemployed people in the world are young people,

a troublesome figure given that youth make up only 25 per cent of the working-age population. Young people are more than three times as likely as adults to be unemployed.

The largest increase in unemployment occurred in Latin America and the Caribbean, where the number of unemployed rose by nearly 1.3 million and the unemployment rate increased by 0.3 percentage points between 2004 and 2005 to 7.7 per cent. The Central and Eastern Europe (non-EU) and CIS region also witnessed a year-over-year increase in its unemployment rate, which stood at 9.7 per cent, up from 9.5 per cent in 2004. In all Asian regions unemployment rates stayed almost unchanged in 2005: East Asia's unemployment rate stood at 3.8 per cent, it thereby remains the lowest in the world; South Asia's unemployment rate stayed at 4.7 per cent and South-East Asia and the Pacific's unemployment rate was 6.1 per cent. At 13.2 per cent the Middle East and North Africa region remains the region with the highest unemployment rate in the world. Sub-Saharan Africa's rate stood at 9.7 per cent. The only considerable decrease was observable in the Developed Economies and EU where it declined from 7.1 in 2004 to 6.7 in 2005.

A decline in unemployment rates does not in itself indicate a reduction in decent work<sup>4</sup> (deficits), as reducing unemployment is only the tip of the iceberg when it comes to promoting decent and productive work. In most of the developing world, employment<sup>5</sup> and unemployment<sup>6</sup> are crude measures of the state of people's livelihoods and well-being. In developing countries, which often lack effective unemployment protection mechanisms, most people simply cannot afford to be unemployed. The focus in developing economies should therefore not be solely based on unemployment alone, but also on the conditions of work of those who are employed. In 2005, of the over 2.8 billion workers in the world, nearly 1.4 billion still did not earn enough to lift themselves and their families above the US\$2 a day poverty line<sup>7</sup> just as many as ten years ago. Among these working poor, 520 million lived with their families in extreme poverty on less than US\$1 a day. Even though this is less than ten years ago it still means that nearly every fifth worker in the world has to face the almost impossible situation of surviving with less than US\$1 a day for each family member. And this is true despite the fact that most of them work long and difficult hours, often under adverse conditions. Therefore, without a chance to get a decent job and work themselves and their families out of poverty, a large segment of the world's population has little hope for a better life. This will be a continuous restriction to development.

Between 1995 and 2005 the global labour force (the sum of people employed and unemployed) grew by some 438 million workers, or 16.8 per cent. During the same period, the global youth labour force (aged 15 to 24 years) grew by only 4 per cent and the labour force participation rate<sup>5</sup> of youth declined by 4.8 percentage points to 54.1 per cent. Again this can partly be explained by

the rising share of young people in education. In 2005, women made up approximately 40 per cent of the world's labour force.

Among women, the overall participation rate decreased over the last ten years due to the decline in labour force participation of young women. This development differed by region: the Middle East and North Africa region witnessed an increase of female participation from very low historical levels. An increase also occurred in Latin America and the Caribbean. Overall, the trend of increasing labour force participation rates among women in the 1980s and early 1990s has come to a halt in regions such as South-East Asia and South Asia and has even reversed in Central and Eastern Europe (non-EU) and CIS, East Asia and sub-Saharan Africa. Male participation rates declined from 80.7 per cent to 78.7 per cent over the last ten years. This declining trend is consistent throughout all regions. The labour market outcomes described above are the result of both the long-term evolution of the socio-economic environment in which people work as well as shorter term external shocks that impact on economic growth. The Global Employment Trends (GET) Brief 2006 focuses on the following selected labour market challenges<sup>6</sup> that had and will have an impact on labour markets: 1) energy prices; 2) the importance of labour market recovery after natural disasters; 3) the impact of the phasing out of the Multi-Fiber Arrangement (MFA); 4) global wage inequalities; 5) sectoral employment shifts; and 6) labour market challenges as a result of migration.

## Energy prices and their possible impact on labour markets

Even though attention to the impact of oil prices on growth and employment had subsided with the moderation of prices toward the end of 2005, it has begun to grow again given the recent uncertainties in prices in early 2006. This ongoing worry about oil prices in 2005 and now again in 2006 has made evident the threat that rising energy costs can have on economic growth and labour markets. One can argue that a rise in the price of one type of energy does not necessarily impact on the prices of other types, but as a matter of fact in the past the prices for different sources of energy have developed in parallel. The more important an energy source is, the more likely it is to have an impact on the price of other energy sources.

How can high energy costs affect employment and poverty? 1) Sustained, high energy costs can contribute to reductions in global production, which may have a negative impact on job creation. 2) Higher energy prices can cut consumer spending and reduce aggregate demand, again often negatively impacting on employment. Secondary impacts could include reduced trade, which can result from decreased consumer demand, lower investment and increased transport costs. 3) When economic growth stalls, it is often the poorest members of society and the most vulnerable workers (often young people and those working part-time for low wages and without benefits) who suffer the most. They

are routinely the first to suffer job losses in this type of environment and higher energy costs impact upon their lives the hardest. Therefore it is no surprise that rising energy costs often lead to a slowdown in the reduction of poverty in the world.

Of course energy costs alone cannot be blamed for negative labour market outcomes. Other factors have a strong impact on economic growth and employment creation as well. These include the duration of price shocks, the structure of the particular economy (e.g. whether it is an energy exporter or importer); the country's stage of development (e.g. whether it is relatively rich or poor); the current state of its business cycle (e.g. close to a recession or in a boom period); and finally, whether it has developed sound macroeconomic and labour market policies (e.g. has it managed to invest, in a sustainable way, in infrastructure and education and training, and does it have well-functioning active labour market policies in place?).

The impact of high energy costs on poverty and employment varies by region. In Asia<sup>8</sup> a region well on track to attaining the Millennium Development Goal (MDG) of halving poverty by 2015<sup>9</sup> the impact will only become considerable if higher energy costs are sustained. Given the current and expected continual growth in the region, short-term effects would be minimal. Little short-

term impact is also expected for the region of Central and Eastern Europe (non-EU) and CIS, but the longer-term risk is likely to be higher here since countries in the region are not as diversified as in Asia. In sub-Saharan Africa<sup>10</sup> a region that is already off-track regarding the poverty MDG<sup>11</sup> the likely short-term impacts of higher energy costs are considerable. The poor will be hit hardest by increasing food prices (caused by higher transport and production costs). Those on the edge of poverty face the risk of being pushed back into poverty due to higher expenditure costs. The longer-term impacts would most likely be a dampening of the hopeful signs some countries have seen recently. The Middle East and North Africa region, whose direct and indirect revenues from high oil prices can be used for investments in non-oil industries, is better placed to handle a longer period of worldwide economic slowdown and avoid negative impacts on employment and poverty. Finally, in the Latin America and Caribbean region, although some countries are benefiting from higher oil prices, much depends on the situation in its major trading partner, the United States. If consumers in the United States decrease their consumption of Latin American goods due to higher energy costs, this will negatively impact on economic growth and contribute to job losses in the LAC region, thereby jeopardizing the chance of

reaching the MDG on halving poverty.

In sum, the impact of high energy costs on employment and poverty has to be kept in mind and solutions should be found immediately in order to avoid harsh long-term impacts, particularly for the poorest countries in the world. This is especially true given the increasing demand for energy in the booming parts of Asia. But resource management also needs a long-term integrated strategy for sustainable development, as agreed at the UN Summit in Johannesburg in 2002. Production and consumption patterns need to be changed with the goal of achieving growth that is environmentally, socially and economically sustainable. This represents a massive opportunity for technological breakthroughs, investment, skills development, gender equality and decent work. The ILO strongly advocates rooting strategies for change in workplaces, where many initiatives will ultimately succeed or fail. The scale and breadth of change needed to move onto sustainable development paths is considerable and will need to be underpinned by a broad social consensus. The ILO's tripartite experience in social dialogue and consensus building is a vital contribution to this process.

Societies that pursue the goal of decent work for all are best equipped for meeting the challenge of using natural resources in a sustainable way.

source: ILO

**areeba™**

We rise to be at the heart of a better world

**areeba™**

**areeba™**

**areeba™**

Now is the time of Syria's blossoming. The country is surpassing itself, year after year, constantly rising higher. Areeba is proud to be doing its part in elevating the country of every level. By offering the most advanced telecommunication innovations and competitive services, we are contributing to the economic and social development of Syria. Our commitment to Syria gives us the energy and dedication that has become the driving force of the country's evolution, constantly exceeding expectations, and surpassing every accomplishment with another.

**areeba™**  
the heart of your world

اقتصاد الاماراتيات:

الدول تفرض ضرائبها على مواطنيها بينما ضرائب الامبراطورية تفرض على دول أخرى. ان تاريخ الامبراطوريات، منذ اليونان والرومان الى العثمانيين والبريطانيين، يعلمنا بان القاعدة الاقتصادية لكل امبراطورية هي الضرائب المفروضة على الامم الأخرى. مقدرة الامبراطورية على فرض الضرائب يعتمد دائما على اقتصاد أفضل وأقوى، جزء من الضرائب المفروضة على الخاضعين يذهب لتطوير الامبراطورية والجزء الأخرى يذهب لتقوية السيطرة العسكرية المستلزمة لتمتين جالبي الضرائب.

تاريخيا، فرض الضرائب على الدول الخاضعة كانت متنوعة الاشكال غالبا ما كانت تكون بصيغة الذهب والفضة كون هاذين المعدنين كانا يعدان مال، لكن ايضا العبيد والجنود والمحاصيل والمواشي ومصادر زراعية وطبيعية أخرى كانت من ضمن الضرائب المأخوذة وفقا لما تطلبه الامبراطورية من الدول الخاضعة. كما كانت دائما ضرائب الامبراطورية للدول الخاضعة تكون بشكل مباشر حيث تسلم الدول الخاضعة بضائعها الاقتصادية مباشرة للامبراطورية.

اللمرة الأولى في التاريخ، في القرن العشرين، استطاعت اميركا ان تفرض ضرائبها على العالم بشكل غير مباشر. فهي لم تفرض دفع الضرائب بشكل مباشر لها كما هي العادة في الامبراطوريات السابقة لكنها بدل عن ذلك فهي وزعت اوراقها النقدية، الدولار الاميركي، على الامم الأخرى في عملية تبادل البضائع مع نتيجة مقصودة للتضخم وخفض قيمة هذه الدولارات والدفع لاحقا كل دولار ببضائع اقتصادية ادنى - الفرق هو ما يمسك الدولار ضريبة امبراطورية. ويحدث هذا على الشكل التالي:

في بدايات القرن العشرين ابتدا الاقتصاد الاميركي يسيطر على اقتصاد العالم. كان الدولار مرتبط بالذهب، ما يعني بان سعر الدولار لا يرتفع ولا ينخفض، لكنه يبقى يمثل ذات قيمة الذهب. الكساد الكبير مع التضخم الذي سبقه في السنوات من 1921 الى 1929 وعجز الحكومة المرتفع دفعوا الى ارتفاع في كمية العملة المتداولة وهذا ما ادى الى استحالة دعم الذهب للدولار. في عام 1932 فصل روزفلت الدولار عن الذهب.

حتى هذه النقطة كان الدولار قد حكم اقتصاد العالم، لكن من وجهة نظر اقتصادية لم تكن امبراطورية. سعر الدولار الثابت لم يسمح للاميركيين من استخلاص فوائد اقتصادية من دول أخرى من خلال تزويد هذه الدول بالدولار الذي يمكن قلبه الى ذهب.

اقتصاديا الامبراطورية الاميركية ولدت مع اتفاقية برست وودز عام 1645. الدولار اصبح لا يبدل كليا بالذهب لكن يمكن قلبه الى ذهب فقط للدول الاجنبية. هذا ما اسس على ان يكون الدولار كعملة الاحتياط للعالم. كان هذا ممكنا لانه خلال الحرب العالمية الثانية زودت الولايات المتحدة حلفائها بالاحتياط، طالبه منهم الذهب كمدفوعات، هذا ما ادى الى تراكم كمية لديهم من ذهب العالم. ما كان للامبراطورية ان تكون ممكنا ما اذا التزود بالدولار بقي محدودا وضمن مجال توفير الذهب، فسياسة «الذبدة والسلاح» خلال الستينات كان سياسة امبراطورية.

في عامي 1970 و 1971 طالب الاجانب الدفع لدولارهم بالذهب، الحكومة الاميركية تخلت عن الدفع في 15 آب 1971. في الواقع نكران الدفع بالذهب كان عجز الحكومة الاميركية عن الدفع. جوهريا أعلنت الولايات المتحدة ذاتها امبراطورية. فهي قد سحبت كمية كبيرة من البضائع الاقتصادية من بقية العالم من دون المقدرة على ارجاع هذه البضائع وكان العالم عاجز عن الرد. فرضت

الضريبة على العالم ولم يكن في مقدوره فعل اي شيء حيال هذا الامر.

منذ حينها، لكي تبقى الامبراطورية الاميركية وتستمر بفرض ضرائبها على العالم، كان عليها الزام العالم بان يستمر في قبوله بالدولار المتآكل في عملية تبادل البضائع الاقتصادية وعلى العالم ان يحتفظ بالمزيد والمزيد من هذا الدولار المتآكل. كان عليها بان تعطي العالم سبب احتفاظه بهذا الدولار وكان السبب هو النفط.

في عام 1971، كان قد اصبح جليا بان الحكومة الاميركية ليس في مقدورها بان تدفع ذهب مقابل الدولار، عقدت الحكومة الاميركية في عام 1972-1973 اتفاقية مع المملكة العربية السعودية فلالولى تدعم بيت آل سعود في حين ان الثانية تقبل بيع نفطها في الدولار فقط. واتبعتهما بقية منظمة اوبك. كون العالم ملزم على شراء النفط من بلاد النفط العربية وجود لديه السبب للاحتفاظ بالدولار ليدفع للنفط. وكون العالم بحاجة الى كميات متزايدة من النفط فالطلب على الدولار يتزايد رغم كون الآن لا يمكن تبديل الدولار بالذهب لكن يمكن تبديله بالنفط. الجوهر الاقتصادي لهذا الاتفاق هو دعم الدولار بالنفط. ما دامت هذه الحالة قائمة على العالم ان يراكم الدولار لكونه بحاجة لهذا

الدولار لشراء النفط. ما دام الدولار العملة الوحيدة المقبولة لشراء النفط فإن سيطرته على العالم مؤكدة وبإمكان الامبراطورية الاميركية فرض الضرائب على بقية العالم. اذا ما فقد الدولار دعم النفط له، لاي سبب كان، فإن الامبراطورية الاميركية تختفي. مخزونات النفط متوزعة على دول عدة ليست قوية بما فيه الكفاية، ان كان ساسيا ام عسكريا، لتطلب الدفع لنفطها بشيء آخر. اذا ما طلب احد الدفع بغير الدولار عليه ان يقنع، بالضغط السياسي والوسائل العسكرية، لكي يبدل رأيه.

الرجل الذي فعليا طلب اليورو مقابل نفطه هو صدام حسين عام 2000، بداية وجه طلبه بشكل هزلي ومن ثم بالاهمال لكن عندما تبين انه عمل فعليا وضع الضغط السياسي عليه لكي يبدل رأيه. عندما ارادت دول اخرى مثل ايران بان يدفع لها بعملات أخرى، بشكل اساسي باليورو او البين، اصبح الخطر على الدولار واضح وحاضر واصبح التاديب واجب. عملية بوش في العراق لم تكن بسبب مقدرة صدام النووي، الدفاع عن حقوق الانسان، نشر الديمقراطية او حتى الاستيلاء على حقول النفط، بل كانت الدفاع عن الدولار. كانت مثل لمن يريد ان يطلب الدفع بعملة غير الدولار الاميركي.

العديد انتقد بوش لشنه الحرب بغية الاستيلاء على حقول النفط العراقية. الا ان العديد من هذه الانتقادات لا يمكنها ان تفسر لماذا يريد بوش الاستيلاء على هذه الحقول النفطية. بكل سهولة يمكنه ان يطبع المزيد من الدولارات للاشياء ويستخدمها لشراء كل النفط الذي بحاجة اليه، اذا لا بد من وجود سبب آخر لغزو العراق. التاريخ يعلمنا بان على الامبراطورية ان تذهب الى الحرب لسبب من سببين الاول هو الدفاع عن النفس اما الثاني فهو الاستفادة من الحرب الا اذا ما كان بول كندي قد شره صحيفا في كتابه «نشوء وهبوط القوى الكبرى» بان التوسع العسكري سوف يجفف المصادر الاقتصادية ويساهم في تدمير الامبراطورية اقتصاديا. في حال ارادت الامبراطورية ان تشن حربا على مكاسبها ان تفوق التكاليف العسكرية والاجتماعية، والفوائد من حقول النفط العراقي بالكاد تساوي التكاليف العسكرية على المدى الطويل. بوش ذهب الى العراق ليدافع عن امبراطوريته، فعليا بعد شهرين من الغزو الاميركي للعراق أوقف برنامج «النفط مقابل الغذاء»، نقلت الحسابات العراقية من اليورو الى دولار، وبيع مجددا النفط بالدولار الاميركي ولم

## سوق النفط الايراني المقترح يسرع اسقاط الامبراطورية الاميركية

يعد بإمكان العالم ان يشتري النفط العراقي باليورو. واعيدت سيطرة الدولار عالميا. أعلن بوش بان مهمته قد انتهت فقد دافع عن الدولار الاميركي والامبراطورية الاميركية بشكل ناجح. سوق اسهم النفط الايراني:

أخيرا طورت الحكومة الايرانية سلاحها «النووي» والذي بإمكانه تدمير النظام المالي الداعم للامبراطورية الاميركية. هذا السلاح هو سوق اسهم النفط الايراني والمقرر ان يفتتح في آذار 2006. والذي سوف يعتمد آلية تجارة النفط باليورو، ما يعني الدفع باليورو، اي الدفع باليورو مقابل النفط. اقتصاديا هذا يعني تهديدا أكبر للدولار مما فعله صدام لانه سوف يسمح لاي كان يريد ان يشتري أو يبيع النفط باليورو. نتيجة لهذا تقريبا الجميع سوف يقبل بشوق كبير نظام اليورو - نفط هذا.

لن يكون على الاوروبيين ان يستحوذوا على الدولار لتأمين مدفوعاتهم للنفط بل على العكس فهم سوف يكون بمقدورهم الدفع بعملتهم. تبني اليورو - دولار سوف يفيد الاوروبيين على حساب الاميركيين. اليابانيين والصينيين سوف يكونوا تواقين لتبني عملية التبديل هذه لان هذا يسمح لهم ان يقلصوا احتياطهم بالدولار ونقله الى يورو ما يحميهم من الدولار المتآكل.

ورث الروس الفائدة الاقتصادية لتبنيهم اليورو. والبلاد العربية المصدرة للنفط متشوقة لتبني اليورو كوسيلة للتعامل مقابل ما لديها من اكوام الدولارات المتآكلة.

البريطانيين فقط سوف يجدون انفسهم بوضع حرج حيث لديهم شراكة استراتيجية مؤبدة مع الاميركيين وموقعهم في أوروبا. حتى الآن لديهم اسباب عدة ليقوا مع المنتصر. كما انه لا يجب ان ننسى بان رائدا التبادل النفطي هما شركة NYMEX في نيويورك donh-International Petroleum Exchanges (IPE) ولهما مملوكتان من قبل الاميركيين. ومن الجدير لطف هنا ان البريطانيين لم يتبنوا اليورو لان الاميركيين ضغطوا عليهم لعدم فعل هذا، وما اذا فعل هذا فمن المتوقع على ذة الانتقال الى اليورو وهذا ما يعني الرصاصة القاتلة لشريكهم الاستراتيجي.

الاميركيين لن يسمحوا لسوق النفط الايراني هذا بان يحدث واذا استلزم الامر فهم يستخدمون مجموعة من الاستراتيجيات لمنع عملية التبادل منها:

- تخريب التبادل وهذا يمكن ان يحدث عن طريق فيروس في الكمبيوتر، او شبكة الاتصال، او هجوم من طبيعة هجوم 9-11 على المركز الرئيسي.

- انقلاب وهذه افضل استراتيجية على المدى الطويل متوفرة لدى الاميركيين.

- قرار الامم المتحدة المتعلق بالحرب. هذا بدون ادنى شك من الصعب الحصول عليه. لكن تصعيد التوترية بالنسبة لتطوير ايران اسلحة نووية بلا شك يخدم هذا العمل.

- ضربة نووية من جانب واحد وهذا خيار استراتيجي سيء لكل الاسباب الاستراتيجية المترافقة مع الاستراتيجية القادمة. الاميركيين سوف يستخدمون الاسرائيليين لفلتهم القدرة هذه.

- حرب شاملة من جانب واحد: من الواضح ان هذا الخيار الاسوأ. لماذا؟ اولاً المصادر العسكرية الاميركية استنزفت في حربين. ثانياً الاميركيين سوف يكونوا بحاجة الى حلفاء أقوى. ثالثاً الدول الرئيسية التي تختزن الدولار قد تقرر الانسحاب وهذا ما يمنح الاميركيين من تمويل طموحاتهم العسكرية. واخيرا لدى الايرانيين حلفاء استراتيجيين اقوياء يمكن ان يدخلوا الحرب معها مثل الصين، الهند، روسيا وسوريا.

Information Clearing House

## «إيست نتس» تعلن عن مشاركتها في «قمة الشرق الأوسط للتكنولوجيا المالية» التي ستعقد في البحرين

المنامة في بدايات العام الماضي، لتوسيع عملياتها في المملكة، وتشهد البحرين تقدماً ملحوظاً بمختلف القطاعات ولا سيما المالية منها، مما يجعلها محط أنظار كبرى المؤسسات المالية التي اتخذت منها مقراً إقليمياً لإدارة عملياتها في منطقة الشرق الأوسط. وترعى «مؤسسة نقد البحرين» عدداً من الفعاليات والأنشطة الدورية التي تهدف إلى تنشيط حركة الأسواق واستمرار النمو الحاصل في قطاع الخدمات المالية.

المالي للمنطقة، كما ستقدم «إيست نتس» مع شريكها «مايكروسوفت» (Microsoft) مجموعة واسعة من المنتجات الرائدة. وتأتي مشاركة «إيست نتس» في «معرض ومؤتمر الشرق الأوسط للتكنولوجيا المالية 2006» في وقت تشهد المنطقة فيه تسجيل معدلات نمو ملحوظة في القطاع المالي، الأمر الذي سيساعد «إيست نتس» على توسيع خدماتها في هذا المجال ليشمل جميع أسواق المنطقة. وافتتحت «إيست نتس» مكتباً لها في

## من دبي

### سوق الكترونية في دبي لتجارة الشاي العالمية

أطلقت امانة دبي بوابة الكترونية لتجارة الشاي، تهدف الى تحرير هذه السلعة من القيود المفروضة عليها من قبل بعض الدول المنتجة، وتعزيز دور الامارة كمركز لاعادة التصدير في المنطقة التي تستحوذ على 25 في المئة من واردات الشاي العالمية.

### دبي القابضة تستثمر في مشاريع جنرال الكتريك الصناعية

وقعت دبي القابضة، و«جنرال الكتريك» على مذكرة تفاهم تمنح المجموعة الإماراتية حق الاستثمار في مشاريع صناعية وتكنولوجية تطورها المؤسسة الأميركية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وبموجب مذكرة التفاهم، تقوم جنرال الكتريك من خلال نشاطاتها الصناعية الحالية، بتحديد آفاق الفرص الاستثمارية المتاحة في مشاريع البنية التحتية المهمة في المنطقة، بينما تقوم «دبي انترناشيونال كابيتال» التابعة لـ«دبي القابضة» والمملوكة لحكومة دبي بالاستثمار الانتقائي ضمن المشاريع الصناعية التي تشرف المؤسسة الأميركية على تطويرها في المنطقة.

### غرفة تجارة وصناعة دبي تنضم لمركز اتصال «أسأل دبي»

انضمت غرفة تجارة وصناعة دبي الى مركز اتصال «اسأل دبي» التابع لحكومة دبي الالكترونية، لتوفير الاجوبة على استفسارات عملائها حول اصدار شهادات المنشأ وخدمات تصديق الفواتير التجارية والوثائق المتعلقة بها الى جانب اجراءات اعادة اصدار وتصحيح الوثائق المصادق عليها من قبل الغرفة، ويمكن للعملاء الراغبين بالتسجيل او تجديد عضويتهم او تحديث سجل العضوية الاستفسار وتلقي المساعدة عبر هذه الخدمة، كما ستشمل المرحلة الاولى من هذا البرنامج التوثيق والمصادقة على توقيعات الاعضاء الممهورة على الوثائق التجارية.

### «جافزا» تعرض ميزات بنيتها التحتية في معرض الصحة العربي 2006

تعرض «جافزا» (المنطقة الحرة بجبل علي) من خلال مشاركتها في معرض الصحة العربي 2006 الميزات التي تتمتع بها بنيتها التحتية والتي تتلاءم مع متطلبات الشركات والمنظمات العاملة في القطاع الطبي والصيدلي وخدمات الرعاية الصحية. ويعد المعرض احد اكبر معارض خدمات الرعاية الصحية والطبية في منطقة الشرق الاوسط ويتم تنظيمه ليمثل نقطة تواصل ودعم هامة لقطاع الصناعات الطبية في المنطقة.

وتقدر البنية التحتية لقطاع الرعاية الطبية والصحية في دولة الامارات بعدة ملايين من الدولارات. كما يشهد هذا القطاع نمواً سريعاً يساهم في احتلالها لمكانة منافسة على صعيد الاقتصاد العالمي. واستقطبت دولة الامارات بشكل عام ودبي على وجه التحديد في السنوات الاخيرة مجموعة من المؤسسات الصحية الرائدة من الولايات المتحدة وبريطانيا لافتتاح مراكز لها في المنطقة. وتشير الاحصائيات الصادرة عن جمارك دبي، الى ان حجم تجارة الادوية في دبي خلال العام 2004 وصل الى 669 مليون درهم، في حين وصل حجم تجارة معدات الفحص الطبي الى 227 مليون درهم وادوات ومواد الكشف والتطيل الطبي الى 57 مليون درهم وتخدم تجارة المواد والادوات الطبية عبر دبي الى توفير متطلبات المشاريع الصحية ذات المستوى العالمي التي يتم تطويرها في العالم العربي.

### الحكومة الاميركية ترشح احد مدراء موانئ دبي وظيفة في الادارة البحرية

رحبت موانئ دبي العالمية، احد اكبر مشغلي الموانئ في العالم، بخبر ترشيح الرئيس الاميركي، «جورج دبليو. بوش» لـ«ديف سانبورن» احد المدراء التنفيذيين في موانئ دبي العالمية، ليشغل منصب مدير بحري يتولى تقديم التقارير مباشرة الى «نورمان مينتا» امين عام النقل في الولايات المتحدة وعضو الخزنة الاميركية.

واصدر البيت الابيض في واشنطن، بياناً لاعلان الترشيح حيث ستتم عملية التنصيب في اوائل شهر شباط القادم. ويشغل «سانبورن» حالياً، منصب مدير عمليات موانئ دبي العالمية في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية.

### ختم بريدي لمناسبة اليوم العالمي للجمارك

اصدرت جمارك دبي لمناسبة اليوم العالمي للجمارك ختماً بريدياً بالتعاون مع بريد الامارات يحمل شعارها الذي سوف يطبع على كل الطرود البريدية الصادرة من دولة الامارات، في خطوة تهدف الى التعريف بدور جمارك دبي بين مختلف الشرائح الاجتماعية والاقتصادية والتجارية.

## افتتاح برنامج تدريب «نظم ادارة الجودة»

رعى وزير الاقتصاد والتجارة سامي حداد حفل افتتاح برنامج تدريبي عن «نظم ادارة الجودة» الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع «كواليتي اوسترسل» في فندق الماريوت في بيروت نهار الاثنين 30 / 2006 .

وحضر حفل الافتتاح عدد من ممثلي المصارف اللبنانية والعربية والاجنبية. وشدد وزير الاقتصاد والتجارة سامي حداد على ضرورة تطوير القطاع المصرفي من اجل زيادة القدرة التنافسية في اسواق المال العالمية ومواكبة التطور السريع في تلبية حاجات العملاء، بدوره اعلن رئيس اتحاد المصارف العربية جوزيف طربيه ان القطاع المصرفي العربي مندمجاً في الاقتصاد العربي ياسهم بحوالي 8 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للعالم العربي.

## البنك الفرنسي يقدم رحلة الى الكاربيبي للفائز في مسابقتها الترويجية



هنأ البنك اللبناني الفرنسي زبونه رياض صباغ الذي فاز بالجائزة الاولى لحملة الشتاء الترويجية Promotion Winter-ional انترناشيونال بهدف تشجيع استخدام البطاقات المصرفية في لبنان. تم سحب اسم الفائز بالقرعة في فندق موفمبيك، خلال حفل نظمه فيزا انترناشيونال بحضور ممثلين عن عدد من المؤسسات المصرفية اللبنانية التي كانت قد شاركت في الحملة اضافة الى فريق عمل كبير من البنك اللبناني الفرنسي.

## حاكم مصرف لبنان اطلع على عمل الجامعة اللبنانية الثقافية

عرض وفد الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم خلال اجتماعه مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، برنامج عمل الجامعة والافكار التي تؤدي الى تفعيل الاغتراب اللبناني وحض المغتربين على استثمار اموالهم في لبنان، في اطار تسهيلات يقدمها المصرف المركزي.

## «فيزا» تحقق استخداماً في لبنان يتجاوز الملياري دولار

بلغ حجم الانفاق في متاجر البيع بالتجزئة عبر بطاقات «فيزا» خلال الاثني عشر شهراً والمنتهمية في ايلول 2005 حوالي 368 مليون دولار بزيادة نسبتها 29 في المئة. وارتفع عدد حاملي بطاقات «فيزا»، في لبنان بنسبة 19 في المئة ليصل الى 640,848 شخصاً، وبذلك فان حجم الاستخدام الكلي باستخدام بطاقات فيزا قد وصل الى 2,1 مليار دولار.

## رئيس «ام.تي.سي»: آلية الدولة تصعب قرار الاستثمار

اعلن الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات المتنقلة ام.تي.سي سعد البراك في تصريح له، ان قطاع الاتصالات الخلوية في لبنان يتم رده بنوه بسبب الازدواجية بين ملكية الدولة وادارة القطاع الخاص، مما يشكل معادلة صعبة، لان اساس التطوير هو القرار الاستثماري الذي يجب ان يكون سريعاً وحرراً، والا صعب التطوير حتى ولو كانت نية الدولة في هذا الاتجاه ومهما كانت الادارة قوية، من ناحيتنا نوظف كل قدراتنا لتقديم افضل خدمة

للمستهلك اللبناني. وأشار الى ان عدد المشتركين في قطاع الاتصالات الخلوية في لبنان يبلغ نحو المليون فيما يجب ان يفوق هذا العدد مليوني مشترك، ولا تتوافر في السوق اللبنانية الخدمات الخلوية الحديثة التي تستفيد منها دول عربية أخرى، اضافة الى ان الشبكات قديمة ولم يطرأ عليها اي تحديث منذ زمن طويل، وتكلفة المكالمات الهاتفية تقارب اربعة اضعاف تكلفة المكالمات في الدول المحيطة.

## «ابو ظبي للاستثمار» تطرح اصداراً لتمويل مشروع في وسط بيروت

ستستخدم لتغطية التكاليف المبدئية للارض واعداد الخطة الرئيسية للمشروع والتصميم الهندسي والحصول على التصاريح اللازمة لتشييد مشروع بوابة بيروت ولم يعط قيمة اجمالية للمشروع. وسيضم مشروع بوابة بيروت مباني في وسط بيروت الذي اعيد بناؤه بعد الحرب الاهلية. وشركة سوليدير اللبنانية هي المقاول الرئيسي لمشروعات اعمار وسط بيروت.

طرح بيت ابو ظبي للاستثمار اصداراً خاصاً بقيمة 160 مليون دولار لتمويل المرحلة الاولى من مشروع عقاري في وسط بيروت. وقال رشاد جناحي الرئيس التنفيذي لبيت ابو ظبي للاستثمار في بيان انه يتوقع ان يحقق الطرح عائداً على الاستثمار قدره 37,5 في المئة خلال فترة 18 شهراً. والحد الأدنى للاكتتاب قدره 100 الف دولار. ولفت الى ان متحصلات الاصدار

## مرفاً 94 مشروع عقاري في المنطقة يتوسط اهم الاثار التاريخية في مدينة بيروت

بعد النجاح الكبير الذي شهده مشروع فوش 94، المبنى السكني الفخم في وسط بيروت، ضمت شركتنا International Financial Funds Advisors (HD) Hourie Development مشروعاً جديداً للانطلاق بمشروع «مرفاً 94» عقاري جديد تبلغ قيمته الاستثمارية 60 مليون دولار. يقع المشروع الجديد الذي يعرف بـ «مرفاً 94» بجوار مبنى فوش 94 وسط بيروت. يضم مرفاً 94 السكني والتجاري الفخم 11 طابقاً، تمتد مساحته البنائية على 2,10,700 م، تتوزع على 9 طوابق سكنية، طابقين تجاريين، و3 طوابق

ارضية للمواقف. تبلغ مساحة الشقق ما بين 400 و900 م2، وستكون مجهزة باحدث واجود المعايير البنائية. تتميز كل شقة بهندستها الداخلية وتستند عظمة المشروع وجماله على دقة متناهية وخصائص هندسية متطورة. ونظرا الى اهمية المشروع على المستوى الهندسي والبنائي، يتنافس حالياً مهندسون من اشهر الاسماء العالميين واكثرهم جدارة للمشاركة في المشروع الذي يعتبر من اكثر المشاريع السكنية والتجارية تطوراً في المنطقة تبدأ اعمال التنقيب منتصف العام الجاري ومن المتوقع ان تنتهي الاعمال في الفصل الرابع من العام 2009 .

١٣ جريدة محلية يومية  
نشرات اخبار وملاحق ارضيا وفضائياً  
وكالات انباء... مواقع انترنت...  
وصحف اجنبية وعربية

كل هذا لتكون على اتصال مع الاحداث؟

اليوم.. Brief news



استثمر وقتك.. براحة وفعالية

رصد .. وقراءة.. وتحليل  
خدمة خاصة لرجال الاعمال...  
والمهتمين بالشأن العام.. تؤمن تقريراً شاملاً  
صباح كل يوم باهم وابرز ما في وسائل الاعلام  
01-743796

جمهورية مصر العربية  
القاهرة  
مجدي رياض  
هاتف: 0020 2/7452337  
ص.ب: 232 - الهرم

الجمهورية العربية السورية  
دمشق - المزة - شارع العلم  
د. صباح هاشم  
هاتف: 00963 11/6621851  
فاكس: 00963 11/6615694  
ص.ب: 60510 سوريا - دمشق

لبنان - الحمراء - شارع منيمنة  
بنابة الشيخ، الملاصقة لجريدة السفير  
هاتف وفاكس:  
00961 1 746333  
00961 1 746444  
00961 1 743796  
ص.ب: 113/6517 الحمراء بيروت - لبنان

رئيس التحرير - المدير المسؤول  
حسن مقلد  
سكرتير التحرير سيليا مروة

الاقتصاد  
www.immarwaiktissad.com  
e-mail: immar@immarwaiktissad.com  
info@immarwaiktissad.com

## وراء الأرقام

## مؤشر سائق التاكسي

ارتفع مؤشر بورصة بيروت 46% خلال شهر كانون الثاني 2006، إلا أن الحركة التصاعديّة بدأت منذ فترة، وتضاعفت أسعار الاسهم اللبنانية منذ الفصل الرابع 2005.

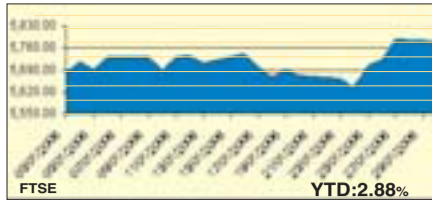
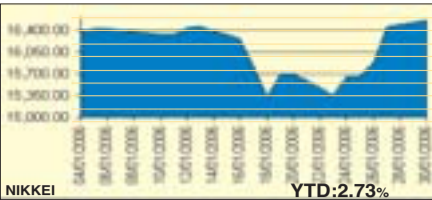
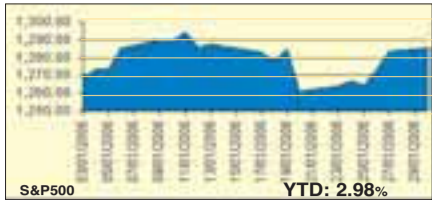
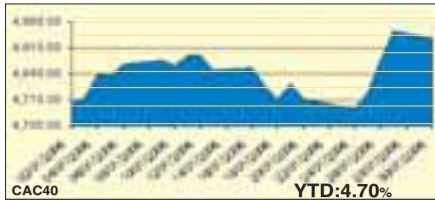
السؤال المطروح اليوم هو حول إمكانية استمرار هذه الحركة وفق هذا المنحى التصاعدي، وللإجابة لا بد من النظر إلى ناحيتين، الناحية الجوهرية أي تقييم الاسهم موضوعياً، ومن الناحية التقنية أي دراسة الحركة والعوامل التي يمكن أن تؤثر عليها وهي عوامل نفسية ولها علاقة أيضاً بالسيولة.

تقنياً، يبدو أن البورصة انتقلت من حالة ما دون قيمتها الحقيقية إلى حالة أعلى من القيمة الحقيقية.. وهذا واضح من الدراسات العلمية.. علماً أن احداً لا يملك الحقيقة هنا..

وإذا كان لا يمكن أن نجزم بالآمر ولكن يمكن تلمس وجود بعض التضخم من الناحية التقنية.. وهنا يمكن الخوف من خطر استمرار المنحى صعوداً من دون أي تراجع، كما هو حاصل منذ شهرين حتى اليوم.. الأمر الذي يطرح مؤشر سائق التاكسي، وهو مثال عالمي ذا دلالة بالغة، ويطبق في كل أسواق العالم، وهو عندما يهتم «العامّة» ومن كل الفئات بشراء الاسهم.. وهذا يؤشر إلى أن موعد الانهيار بات قريباً!

الأمر الذي نلاحظه في لبنان، مطابق لهذا المؤشر، فسرّسهم سوليدير بات حديث الصالونات، والرهان على صعود الاسهم يكتسح الجميع.. لذلك من واجب المهنيين التحذير.. ودق ناقوس لكي لا يؤدي التماهي إلى ما لا تحمد عقباه.

جان رياشي



## أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM%	Mid-Price (\$)
<b>Sovereign Debt</b>			
R. Lebanon 9 7/8	Apr-06	3.66%	101.30
R. Lebanon 10 1/2	May-06	3.92%	101.65
R. Lebanon 10 1/2	Aug-06	4.49%	102.80
R. Lebanon Euro 8 7/8	Oct-06	3.97%	102.75
R. Lebanon 6 1/2	Feb-07	5.54%	100.57
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	5.77%	104.13
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	6.13%	102.25
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	6.17%	108.63
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	5.71%	103.75
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	6.39%	112.00
R. Lebanon FRN (Libor+ 3.25%)	Nov-09	6.36%	105.00
R. Lebanon 7	Dec-09	6.27%	102.00
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	6.42%	102.00
R. Lebanon 7 7/8	May-11	6.57%	105.50
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	6.80%	104.25
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	7.00%	108.50
R. Lebanon 11 5/8	May-16	7.46%	128.50
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	7.19%	117.75
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	7.22%	108.00
<b>Private Issues</b>			
Credit Libanais 6 3/4	Jul-06	4.63%	100.57
Ciments Libanais 10	Jul-06	3.57%	102.50
B. Mediterranee 6 3/8	Oct-06	5.27%	100.25
First National Bank 6 7/8	Jan-07	5.33%	101.00
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	5.73%	100.25
Fransabank 8 1/2	Dec-07	5.93%	104.00
Audi Investment Bank 10.75	May-10	6.66%	114.50
B. Mediterranee 7.5/8	Jul-10	6.97%	101.88

Beirut Stock Exchange										
Stock	Closing Price \$	Weekly change	YTD %	Weekly Volume ('000)	Dividend Yield	PER 05	PBR	M. Cap. (\$mil)**		
Solidere (A)	26.01	2.00%	44.7%	3,237.6	0.00%	51.7	2.6	4,283.9		
Solidere (B)	25.89	1.53%	44.0%	1,539.0	0.00%	51.5	2.6			
BLC Bank	10.12	0.00%	44.4%	0.2	0.00%	23.2	14.5	408.0		
Banque Audi GDR	93.8	1.74%	56.7%	286.2	1.17%	20.1	4.1	2,135.5		
Bank Of Beirut Listed shares	11.98	9.01%	21.0%	54.5	1.66%	17.2	2.5	486.4		
Bank Of Beirut . Pref Call.(classB)	12.1	0.00%	0.0%	-	0.00	NA	NA	36.3		
Bank Of Beirut . Pref Call.(classC)	25	0.00%	0.0%	1,872.6	0.00%	NA	NA	73.0		
Byblos Bank Listed shares	3.9	0.78 %	65.3 %	1,872.6	2.69%	23.2	2.3	1,594.8		
Byblos Bank - Priority shares	3.86	1.31%	67.8%	1,174.6	0.00%	NA	NA			
Byblos Bank Pref.Call.Listed	103.1	0.00%	-7.1%	-	0.00%	NA	NA	103.1		
BEMO Bank Listed	6	0.33%	71.4%	149.6	2.00%	20.3	2.2	96.0		
BLOM Bank GDR	102.9	5.65%	54.7%	228.7	1.93%	13.9	3.3	1,903.7		
Rymco	1.1	0.00%	-1.8%	0.2	0.00%	34.4	0.6	27.5		
Holcim (liban)	3.34	8.79%	85.6%	839.3	1.38%	19.6	3.7	782.2		
Ciments Blancs Bearer	1.9	0.00%	52.0%	27.9	0.00%	11.4	3.0	17.1		
Ciments Blancs Nominal	1.5	0.00%	0.0%	-	0.00%	9.0	2.4	13.5		
Uniceramic Nominal A	1.4	0.00%	0.0%	-	0.00%	11.3	2.2	18.0		
Uniceramic Bearer C	1.75	0.00%	0.0%	-	0.00%	14.1	1.4	22.5		
Beirut InterBank Fund	107.5	0.00%	0.5%	-	NA	NA	NA	21.5		
Beirut Global Income Fund	106.2	0.00%	1.0%	15.0	NA	NA	NA	36.1		
Beirut Lira Fund*	109,200	0.00%	0.6%	-	NA	NA	NA	30,030		
Beirut Golden Income*	111,700	0.00%	0.0%	-	NA	NA	NA	45,797		

**FFA FINANCIAL FUNDS ADVISORS INTERNATIONAL S.A.L**

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان  
وسيط معتمد في بورصة بيروت  
بنية تماري، شارع اللبني، وسط بيروت التجاري

TEL.: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193  
Web site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

Over - The - Counter							
Stock	Mid Price	Weekly Change	YTD %	Dividend Yield	PER 05	PBR	M. Cap. (\$mil) **
Solidere GDR	26	0.00%	48.6%	0.00	51.7	2.6	4,290.0
Casino Du Liban	360	0.00%	22.0%	NA	NA	NA	259.2
Byblos (unlisted)	3.6	0.00%	60.0%	2.78	23.2	2.1	738.1
Fransabank	55	3.77 %	83.3%	0.91	14.4	2.2	866.3
Sibline	1.3	0.00%	30.0%	0.00	11.2	NA	100.9
SGHL	6	0.00%	0.0%	0.00	NA	1.0	96.0

\*price and all calculations quoted in Lebanese Pounds  
\*\* The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Lebanese Treasury Bills											
Months	Issuing date	Maturity date	Circular	Discount Rate%	yield %	Months	Issuing date	Maturity date	Circular	Yield (%)	Value (LL)
6	26/1/06	27/7/06	226	6.99	7.24	24	19/1/06	17/1/08	225	8.50	10000
12	19/1/06	18/1/07	225	7.19	7.75	36	19/1/06	15/1/09	225	9.34	10000

Although all data is based on information deemed to be reliable, FFA takes no responsibilities for any decision based on it.

## تقرير عن التنمية في العالم 2006: الإنصاف يعزز قوة النمو من أجل تخفيض أعداد الفقراء

بعضها بعضاً، مُستشهداً على ذلك بأمثلة أدى فيها ارتفاع مستويات عدم المساواة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي إلى وجود مؤسسات اقتصادية وترتيبات اجتماعية منازعة بشكل منهجي إلى مصالح ذوي النفوذ الأكبر دون غيرهم. ويرى هذا التقرير أن من شأن هذه المؤسسات إمكانية حصولها على قدر أكبر من تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء. ويرى أن الأمل على المؤسسات غير المنصفة من إحدى الدراسات الخاصة بالنساء المزارعات في غانا، اللاتي لا يمكن أياً حقوق ملكية إقليمية حصولهن على هذه الأراضي أمر غير مؤكد، فإن هؤلاء النسوة يقمن بزراعة أراضيهم كل موسم زراعي، دون إراحتهم أثناء بعض المواسم الزراعية، كما ينبغي أن يفعلن للحفاظ على خصوبة تلك الأراضي. وهن يفعلن ذلك خوفاً من استيلاء أشخاص ذوي مكانة اجتماعية أعلى منهن، وعادة ما يكونون من الرجال، وذلك بذريعة أن النساء لا يزرعن على الوجه المطلوب. ونتيجة لذلك، تدهورت إنتاجية أراضيهم، مما أدى إلى طلق حلقة مفرغة من انخفاض الإنتاجية واتساع نطاق عدم المساواة.

**الخلاص من شرك عدم المساواة**  
تنشأ شرك عدم المساواة عند استمرار عدم المساواة بين الأفراد والمجموعات مع مرور الوقت من جيل إلى آخر وداخل كل جيل ولمساعدة المجتمعات على الإفلات من شرك عدم المساواة هذه، يؤكد تقرير البنك الدولي على أهمية تدعيم «وكالة» الفقراء والفئات المستهدفة، أي قدرتهم على الإصرار على تمتعهم بأليات أكثر قوة للتعبير عن آرائهم، وإخضاع السياسيين للمساءلة، ويمكن للفقراء والفئات المستهدفة التي تشمل النساء كقوة من فئات المجتمع إقامة التحالفات مع الطبقات المتوسطة دعماً للإستراتيجيات المؤيدة للتغيير المنصف، وذلك من خلال الإصرار على زيادة الضوابط والتوازنات فيما يتعلق بإسائة استخدام النفوذ الاقتصادي والسياسي من قبل النخب. وستعمل هذه الإستراتيجيات على تقويض هيمنة حكومة الأقلية وتحقيق المساواة أمام الجميع على الساحة السياسية، وذلك دون اللجوء إلى نوع السياسات الشعبية غير القابلة للاستمرار التي بُنت فشلها في الماضي.

البنك الدولي

الفرق في الحصول على الائتمانات وفرص العمل، ولضمان عدم التمييز ضدهم في الأسواق. ويعتبر الإصلاح الزراعي أحد الأمثلة التي أوردتها هذا التقرير عن التغييرات في السياسات المنازعة للفقراء. ففي ولاية البنغال الغربية بالهند، على سبيل المثال، أدى إصلاح نظام إيجار الأراضي إلى زيادة أمن حيازة المزارعين المستأجرين، مع ضمان حصولهم على 75 في المائة على الأقل من الإنتاج الزراعي. وكتيجة لذلك، ازدادت إنتاجية الأراضي الزراعية بنسبة 62 في المائة، كما ثبت أن ازدياد قدرة الفقراء في الحصول على الائتمانات وخدمات التأمين يمثل طريقة فعالة أخرى لتحقيق المساواة في الفرص أمام الجميع لزيادة تحقيق الأرباح. وتظهر دراسات أجريت في الهند وكينيا وزيمبابوي، من بين بلدان نامية أخرى، أن الفقراء يضطرون إلى دفع أسعار فائدة أعلى بكثير من الأغنياء. وبخلاف هذا التقرير إلى أنه، «علينا إن أن نتوقع عدم قيام الفقراء بالاستثمار كما ينبغي عند مقارنة ذلك بالتأكد بما ينفقه الأغنياء، ولكن أيضاً عند مقارنته بما سيكون عليه الحال إذا أدت الأسواق وظائفها بصورة سليمة».

وبالإضافة إلى الإصلاحات الداخلية، يدعو هذا التقرير كذلك البلدان إلى تشجيع زيادة الإنصاف على الساحة العالمية، ولإسما في الأسواق الدولية للعمل والسلع والأفكار ورؤوس الأموال. ولتحقيق ذلك، يحث هذا التقرير البلدان الغنية على السماح بزيادة فرص الهجرة أمام العمالة غير الماهرة من البلدان النامية، والمضي قدماً في تحرير التجارة بموجب جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، والسماح للبلدان الفقيرة باستخدام العقاقير الطبية غير المحددة الملكية، ووضع معايير قياسية مالية ملائمة للبلدان النامية. كما يؤكد هذا التقرير مجدداً على أهمية زيادة المعونات الإنمائية وجعلها أكثر فعالية.

ويمكن لمزيج من هذه السياسات. في حال تطبيقه مع إيلاء اهتمام خاص لأوضاع البلدان المختلفة، أن يساعد على زيادة تكافؤ الفرص أمام الفقراء، الأمر الذي يؤدي مباشرة إلى زيادة مساهمتهم الاقتصادية في مجتمعاتهم، ومن ثم تخفيف حدة فقرهم. استحوذ النخب على المؤسسات يؤدي إلى تقويض الإنصاف يقدم هذا التقرير حججاً قوية تدعم حقيقة أن كلاً من الإنصاف والازدهار يكمل

يقدم هذا التقرير والذي شارك في إعداده فريق مكون من ثمانية أعضاء بقيادة الخبيرين الاقتصاديين فرانسيسكو فيريرا ومايكل ولتون، حججاً قوية مؤيدة لضرورة تحقيق الإنصاف، ليس كغاية بحد ذاتها فحسب، ولكن نظراً لأنه يحفز في الغالب زيادة الاستثمارات ويجعلها أكثر إنتاجية، الأمر الذي يفضي إلى تسريع عجلة النمو ويظهر هذا التقرير كيف تتسبب المهوة الشاسعة في عدم المساواة في الثروات والفرص، داخل البلدان وفيما بينها، في استمرار الفقر المدقع لشريحة كبيرة على الضلع من السكان، وهو ما يؤدي إلى هدر الإمكانات البشرية، ومن شأنه في كثير من الحالات إبطاء وتيرة تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

ويخلص مؤلفو هذا التقرير إلى أن من شأن السياسات المنحازة لتحقيق الإنصاف أن تسد هذه المهوة. فالقصد هنا ليس المساواة في الأجور، بل زيادة قدرة الفقراء على الحصول على خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، وفرص العمل، ورأس المال، وحقوق الملكية الآمنة في الأراضي. ويقضي تحقيق الإنصاف، بشكل حاسم، زيادة المساواة في الحصول على الحريات السياسية والنفوذ السياسي، ويعني ذلك أيضاً كسر القوالب النمطية والتمييز، وتحسين القدرة على الوصول إلى أنظمة العدالة والحصول على خدمات البنية الأساسية.

ولزيادة الإنصاف في بلدان العالم النامية، يدعو هذا التقرير بوجه خاص إلى وضع سياسات من شأنها تصحيح أشكال استمرار عدم تكافؤ الفرص، وذلك من خلال تحقيق المساواة في الفرص أمام الجميع في المجالين الاقتصادي والسياسي. وسيؤدي الكثير من هذه السياسات إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتصحيح إخفاقات الأسواق. وتشمل هذه السياسات ما يلي:

x الاستمرار في الناس من خلال توسيع نطاق القدرة على الحصول على خدمات جيدة النوعية في مجال الرعاية الصحية والتعليم، وإتاحة شبكات الأمان للفئات الضعيفة؛  
x توسيع نطاق الوصول إلى العدالة، والحصول على الأراضي وخدمات البنية الأساسية الاقتصادية، كالطرق والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات السلكية واللاسلكية؛  
x تشجيع الإنصاف في الأسواق المالية وأسواق العمل وأسواق المنتجات، وذلك لتسهيل قدرة

ولكنهم لا يشككون بمصداقيته، وهذا لا يعني التشكيك بمصداقية الآخرين بالجملة. ولكن ربما لم يدرك العماد عون بعد فن الاعلام او لعله اسلوبه المتميز في جذب التضامن.

وتكتمل الصورة بالقضايا العامة بعيداً عن الانتخابات، إذ يقتصد عون بالهجوم على سوريا.. ولا يسترسل في شأن سلاح حزب الله وتطبيق القرارات الدولية، رغم تأكيد التمسك بها، ويستبعد الرئيس اميل لحود من خطابه.. وبالتأكيد لا يجعل المطالبة بكشف الحقيقة «حقيقة من اغتال الرئيس رفيق الحريري» مط كلام، كما الكثيرين من ابناء الطبقة السياسية الحالية، سواء الجديدة منها او قديمة العهد (ولكن بصورتها الجديدة)..

في نقاش مع شخص معني بالقضايا المالية ومهتم بالسياسة طبعاً، قال لي ان الشارع «المسيحي» له موقف ضد المواقف المستجدة لعون، فقلت له انها سخرية القدر ان يقال ان مواقف عون لينة باتجاه سوريا!!!!!! او انه بات سندا لحزب الله بوجه المجتمع الدولي... ولكن بالمقابل فليخرج احد ليقول انه اذا كانت سوريا من قتل رفيق الحريري فلنطلق الحدود مع سوريا... او ليخرج احد ويقول علينا نزع سلاح حزب الله بالقوة.. اذا كان عاقل لا يمكنه ان يقول ذلك اذا ما معنى كل هذه المزايادات.. التي تسعى جاهدة للبحث من الخارج عمن يدعم هذه المواقف المتطرفة، في حين ان خطاب العماد عون قد يكون من التوازن بحيث لا يقلب الطاولة ولكنه يرتبها لتوضع الاوراق عليها للنقاش.. مع هامش ان يتقبل كل طرف الاخر ولا يشعر به عدوه، ويفتح المجال واسعا امام فرصة خلق البيات محلية للحوار وصولاً الى بلورة نتائج.

فقال هذا كلام منطقي ولكنه ليس كلام الرأي العام ربما!

انها تلك الحلقة المفرغة بين ان يشكل الاعلام بانحيازها الرأي العام، او ان يكون الرأي العام هو من يوجه للاعلام ما يسלט الضوء عليه!! وكما في كل مرة ولان التصنيفات جاهزة دوما.. فالجواب كلا لست عونية.. ولم اكن يوماً كذلك ولكن التطرف لم يترك للتوازن مكاناً... فلا بد من التطرف لصالح المتوازنين!!!

يارا

## مش اقتصاد

ان تكون صادقا وعدائيا او ان تكون مراوغا ولطيفا؟

ابن هو الخير وما هو الشر؟ ليس السؤال فلسفياً، ولا يهدف الى ترمين ذهني.. ولكنه ربما يصلب حياتنا اليومية.. في السياسة والاجتماع والعلاقات البشرية.

\*\*\*

صديق ارسل لي بالبريد الالكتروني نكتة، وفيها، مع بعض التعديل احتراماً للشخصيات المذكورة، ان الدكتور سمير ججع والعماد ميشال عون التقيا بصحافي في مناظرة واحدة فسأل الصحافي الدكتور ججع، ماذا تشعر انك تمثل؟ فاجاب الدكتور ججع « انا يسوع المسيح ، بما البساطة» ففكر السؤال على العماد عون الذي اجاب بطريقة المعهودة «اولا اريد ان اؤكد ان هذا الرجل ليس ابني ولا اعرفه!!!»

\*\*\*

انتخابات بعيدا عاليه رسمت في وسائل الاعلام صورتين متناقضتين وتركت للمواطنين ان يتعاطفوا مع من يريدون:

العماد عون:  
- حسب اخبار ال lbc ، يخرج بعد ساعة واحدة على وفاة النائب ادمون نعيم ليعلم انه سيخوض معركة بعيدا عاليه. (وهو اوضح ملابس هذه القضية، ولن نطرح مرة اخرى مسألة التعاطي الاعلامي مع الاخبار)

- يرفض الاعلامية مي شدياق كمرشحة توافقية

- يوجه انه مصر على المعركة او التوافق على بيار دكاش

- يقول ان القوات تقود المعركة ولكنها ستار لتيار المستقبل

الدكتور ججع:

- يصلي على جثمان النائب نعيم ويرفض الدخول الان في موضوع الانتخابات

- يطلب من العماد عون ان يترك المقعد للقوات وانه رفض عرضاً للخروج من السجن مقابل ان يعيد تحالفاته السياسية

- يقول ان لدى العماد عون مقاعد كافية وهو لن يأخذ هذا المقعد من القوات

- يؤكد قيوله بمرشح توافقي يأخذ الكثيرون على العماد عون مواقف العنيفة والحادة ولا ديبولوماسيته، وربما هم محقون..